

الحركة الشيوعية المصرية

الجذور - القسَمات - المآل

(١٩٢١ - ١٩٦٠)

عبد القادر ياسين



الهيئة المصرية العامة للكتاب

هذا الكتاب يؤرخ للميلاديين الأول والثاني للحركة الشيوعية مدعياً للموضوعية والتكثيف غير المخل؛ حيث تهيأت الأرض المصرية لاستقبال الاشتراكية، منذ مطلع القرن العشرين، وتضافرت جملة أمور فولد "الحزب الاشتراكي"، صيف ١٩٢١، وسرعان ما تحول إلى "الحزب الشيوعي" وامتد العمر بالأخير نحو عقد من السنين، قبل أن يقضى تحت ضربات أجهزة الأمن، ومع أواخر ثلاثينيات القرن العشرين أخذت الاشتراكية دفعة قوية، فتتالت الحلقات الشيوعية في مصر لنحو عقد آخر من السنين، قبل أن تتحد معظم هذه الحلقات في "حدثو"، على أن العمر لم يمتد بهذه الوحدة، ونهش التشظى جسد الحركة الشيوعية من جديد، قبل أن يستقر وضعها، منذ سنة ١٩٥٠، لتعود وتتلقى الضربات الأمامية، منذ مطلع ١٩٥٢، وحتى ١٩٦٦، رغم أن الحزبين الشيوعيين الكبار كانا قد حلا نفسيهما، وبيع ١٩٦٥.



الهيئة المصرية العامة للكتاب

ISBN# 9789774219994



6 221149 022034

الحركة الشيوعية المصرية

(الجنور - القسمات - المال)

(١٩٢١ - ١٩٦٥ م)

ياسين، عبد القادر.

الحركة الشيوعية المصرية: الجذور - القسّمات

- المال (١٩٢١ - ١٩٦٥م) // عبد القادر ياسين. -

القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١.

٢٠٨ ص : ٢٠ سم.

٩٧٨ ٩٧٧ ٤٢١ ٩٩٩ ٤ تدمك

١ - الشيوعية - مصر.

أ - العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٨٢٥ / ٢٠١١

I. S. B. N 978 - 977 - 421 - 999 - 4

ديوى ٣٢٠,٥٢٢

الحركة الشيوعية المصرية

الجنود - القسامات - المال

(١٩٢١ - ١٩٦٥ م)

عبد القادر ياسين



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠١٢

وزارة الثقافة
الهيئة المصرية العامة للكتاب
رئيس مجلس الإدارة
د. أحمد مجاهد

اسم الكتاب : الحركة الشيوعية المصرية

الجنود - القسمات - المال

(١٩٢١-١٩٦٥م)

تأليف : عبد القادر ياسين

حقوق الطبع محفوظة للهيئة المصرية العامة للكتاب

الإخراج الفني : عمر حماد على

الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص.ب : ٢٣٥ الرقم البريدي : ١١٧٩٤ رمسيس

www.gebo.gov.eg

email:info@gebo.gov.eg

الإهداء

إلى أرواح شهداء الأمة العربية فى كفاحها ضد الاستعمار،
والاستبداد، والتجزأة، والتخلف، وفى سبيل الوحدة العربية،
والتوزيع العادل للثروة، والسلطة، والمعرفة.

مقدمة

ما الذى يدفعنى - وقضيتنا الوطنية على هذه الدرجة من خطر
التبديد - إلى الخروج عن الخط، والكتابة فى هذا الموضوع؟
سؤال لم يفاجئنى من المفكر المناضل الشيوعى المخضرم، سعد
زهران، بمجرد أن فاتحته فى أمر إقدامى على الكتابة فى هذا
الموضوع.

جوابى كان، فى منتهى البساطة: " لا نصر بدون مصر" ! منها
خرج أحمر ملاحقاً الهكسوس - قبل آلاف السنين - ليظهر المشرق
كله منهم. ومن مصر قاد قطز جيوشه داحراً المغول، قبل نحو
ثمانمئة سنة، عن المشرق نفسه. ومن مصر، أيضاً، خرج صلاح
الدين الأيوبي، على رأس جيشه ليستأصل شأفة حملات الفرنجة،
مرة وإلى أمد بعيد. فيما قصرَ الملك فاروق فى أمر الدفاع عن
فلسطين. وكانت نكبة ٤٨ الفلسطينية. وحين أقدم أنور السادات
على الصلح مع عدونا الإسرائيلى، فإن الحال العربى تدهور إلى
هذا الوضع الردىء، الذى نعيشه!.

بيد أن سؤالاً مشروعاً آخر، يفرض نفسه، مؤداه: وهل من مجال للكتابة، مجدداً، عن تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، بعد أن كتب فيها د. رفعت السعيد آلاف الصفحات، وأفتى في ذلك ثلث عمره؟!

أعترف للسعيد بالريادة في هذا المجال، وقد جمع مادة غزيرة، وبذل جهوداً مضمّنية في ملاحقة الأحياء من الشهود، في أركان الأرض الأربعة. لكن جهد السعيد اعتروته جملة مآخذ، لعل أولها أنه دخل إلى التأريخ لتلك الحركة بفكرة مسبقة، جعلته ينتقى من المصادر، والأنكى - ثانياً - أن هذه الفكرة المسبقة أفضت إلى تحييز السعيد إلى (ح . م .)، وإلى هنرى كورييل - بالذات - ومن بعدهما إلى "حدثو"، وبعض فلولها، الذى تمسك بقيادة كورييل، مقابل التحامل على ما عداها من المنظمات الشيوعية المصرية. أما ثالثة الأثافي فتمثلت في أن السعيد وقع في السلبية التى ندر من تخلص منها من بين الرواد في الكتابة في أى موضوع، وأعنى بها إغراق الموضوع بكل ما يقع تحت يديّ المؤلف من معلومات، بينما كان الأمر في أمس الحاجة إلى من يعمل على تسليك خيوط الحركة الشيوعية المصرية المتشابكة، فكان أن زاد السعيد تلك الخيوط تشابكاً؛ لذا حرصت على النأى بنفسى عن هذا كله، كما صححت أخطاء معلومات - وهى قليلة - عند السعيد، ناهيك عن أننى أضفت في مجالات عدة، لعل أهمها الحديث عن كل المنظمات الشيوعية بتوازن، افتقده السعيد، وفيما أهمل السعيد التروتسكيين، فإبنى أعطيتهم حقهم في هذا الكتاب، أو هكذا أعتقد.

بعد السعيد ، ثمة كاتب واسع الشهرة ، كشف عن جهل كامل بتاريخ الحركة الشيوعية المصرية، عندما تقدم للحديث عنها، وأعنى بهذا الكاتب محمد حسنين هيكل، الذى أفتى بأنه كانت

هناك ثلاث منظمات شيوعية فى مصر، خلال الأربعينيات، وأن هنرى كوريبيل كان بمثابة البابا لهذه المنظمات، بينما أى مطلع - على خفيف - على النشاط الشيوعى فى مصر، يعلم بأن الشيوعيين امتلكوا ثلاث عشرة منظمة، خلال الأربعينيات، أجمعت اثنتا عشرة منها على مخاصمة كوريبيل. أما تحليلات هيكل بخصوص الحركة الشيوعية المصرية فمغترفة من مدرسة "أخبار اليوم" الأربعينيات، وما أدراك ما أخبار اليوم حين ذاك ؟(*)

لقد اخترت التقسيم الطولى، وهو المناسب أكثر من التقسيم الموضوعى لهذا الكتاب. بادئاً بالحيثيات الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية لظهور الحزب الاشتراكى (١٩٢١)، ووريثه الحزب الشيوعى فى مصر، قبل أن أستعرض المعالم الرئيسية لأنشطة الحزبين - على التوالى - وملايسات ضرب "الشيوعى" (١٩٢٤، ١٩٢٥).

"الميلاد الثانى" هو عنوان الفصل الثانى، وقد خصصته للحديث عن عقد من السنين، بعد ضرب الحزب الشيوعى، اتسم هذا العقد باختفاء العمل الشيوعى المنظم - إلى حد بعيد - فيما أخذت الأرض تتخصّب، بعد ذلك، للميلاد الثانى للحركة الشيوعية المصرية.

تضافرت جملة شروط، فجاء الميلاد الثانى للحزب قوياً هادراً، وإن فى شكل حلقات، وليس فى حزب واحد، وقد تجلت قوة الحركة الشيوعية المصرية خلال الحركة الثورية التى اندلعت فى مصر (١٩٤٦)، الأمر الذى تولاه الفصل الثالث.

(*) لمزيد من التفاصيل فى هذا الصدد، يمكن العودة إلى حديث هيكل، فى فضائية «الجزيرة»، بتاريخ ٢٢ يونيه/ حزيران ٢٠٠٦.

لقد وفرت تلك الحركة الثورية، والمشاركة الشيوعية اللافتة في تلك الحركة، شروط وحدة الحلقات الشيوعية، التي تمت على مراحل، فكانت وحدة "إيسكرا" و"القلعة" و"طلیعة الإسكندرية" ونسبة كبيرة من "تحرير الشعب"، قبل أن تنضم "ح.م." إلى الوحدة الجديدة، التي حملت اسم (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني)، المعروفة اختصاراً باسم "حدتو" (صيف ١٩٤٧)، محصلة وحدة كل تلك الحلقات، عدا "طلیعة العمال"، لكن تلك الوحدة افتقرت إلى ضمانات نجاحها، واستمرارها؛ لذا سرعان ما تشظت تلك الوحدة، بعد نحو ستة أشهر، فقط، من قيامها، وقد وصل عدد الشظايا إلى ثمانية وعشرين انقساماً، تبذرت نسبتها الأكبر. الأمر الذي عالجه الفصل الرابع من الكتاب.

ألغت حكومة الوفد (١٩٥٠) الأحكام العرفية، فانتعشت الحركة الشيوعية المصرية، وإن كان حريق القاهرة (١٩٥٢/١/٢٦) قد سخر لإعادة الأحكام العرفية في مصر، في محاولة لاغتيال الحركة الوطنية المصرية الصاعدة، وفي القلب منها الحركة الشيوعية. وحين تجلى فساد النظام الملكي المصري، ومهاودته للأعداء، عجزت الأحزاب الوطنية العلنية (وبخاصة الوفد) عن إسقاط ذاك النظام، هنا تقدمت مجموعة ائتلافية وطنية من ضباط الجيش المصري، وأنجزت هذه المهمة، لكن "حركة الجيش"، واصلت قمع الشيوعيين المصريين، ومعهم الطبقة العاملة، وانكشفت مراهنة تلك الحركة على الولايات المتحدة الأمريكية، ما فجر معارضة الشيوعيين المصريين لتلك الحركة، وإن وقفت نسبة غير قليلة من قادة "حدتو" مع "حركة الجيش"، ما تسبب في الانقسامات المتوالية في "حدتو"،

قبل أن يعود من أيدوا "حركة الجيش" إلى رشدهم، بعد أيام قليلة، ما فتح الباب، من جديد، إلى وحدة الحركة الشيوعية المصرية، بدءاً من "حدثو" والانشقاقات عنها، في "الموحد" (١٩٥٥) ثم "الموحد" و "المصرى" في "المتحد" (١٩٥٧)، قبل أن تدخل (ع . ف.) على خط الوحدة، وتولد وحدة ٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٨، بعد أن كانت كل الفصائل الشيوعية المصرية قد أعطت صوتها لسياسات عبد الناصر، الأمر الذي تولاه الفصل الخامس بعنايته.

فيما تصدى الفصل السادس لرصد "مواجهة متفجرة" اندلعت بين الحركة الشيوعية ونظام عبد الناصر، منذ صيف (١٩٥٨)، وتمحورت حول الديمقراطية، والوحدة الوطنية، والشكل غير الديمقراطي الذي اختاره عبد الناصر للوحدة المصرية - السورية. هنا خرجت المجموعة إياها من قيادة "حدثو"، وانشقت على الحزب الوليد، متحيّزة لنظام عبد الناصر.

توجت تلك الواجهة بطلاق بائن، ما بين سنتي ١٩٥٩ و١٩٦٤، بين نظام عبد الناصر والحركة الشيوعية المصرية، الأمر الذي تولاه، بالوقائع، الفصل السابع.

مع ربيع ١٩٦٤، تم الإفراج عن كل المعتقلين والمسجونين الشيوعيين من المعتقلات والسجون المصرية، لكن لينتهى هذا الانفراج بحل "حدثو" و "الحزب"، على حد سواء (ربيع ١٩٦٥)، ما رصد تفاصيله الفصل الثامن.

على مدى سنة ونصف، خصصت يومين، أسبوعياً، لقراءة المراجع، والمصادر، والوثائق الخاصة بتاريخ الحركة الشيوعية المصرية. وفي الشهرين التاليين رفعت النسبة إلى أربعة أيام. ومنذ أول يوليو/ تموز ٢٠٠٨، بدأت الكتابة، التي انتهت منها، بعد شهرين ونصف، وإن استغرقت مراجعة المخطوط، وتدقيقه، وتجويده سنتين متصلتين. وهنا فحسب استوعبت الحكمة من تشديد ماوتسى تونج على ضرورة أن يراجع المؤلف ما يكتبه ستين مرة، قبل أن يدفع به إلى المطبعة.

على أن هذه الدراسة ما كانت لتنجز، لولا ما قدمه لى الأصدقاء من معونة، خصوصاً الشيوعيين المخضرمين، وقد وردت أسماؤهم فى الهوامش والحواشى، بتواريخ الجلسات التى عقدتها معهم. كما لا يمكننى إنكار فضل أبنائى الأعمام، الذين تولوا - متطوعين - مهمة صف مادة الكتاب على الحاسوب، وهم: أحمد زكريا، وياسمين مجدى، ومى زيادى، ونظيمة سعد الدين، ورائدا أبو الذهب، وأسماء الغرياوى، وخالد سعيد، ورائية المدهون، و نجلاء مكاوى، وإيمان كمال. على أن أياً من أصحاب الجلسات، أو الذين تكرموا بصف مادة الكتاب، ليس مسئولاً عما لحق بهذا الكتاب من سلبيات. فهذه مسئوليتى وحدى.

المؤلف

القاهرة فى ١٩ أغسطس/ آب ٢٠١٠

فجر الحركة

لم تهبط الاشتراكية على مصر من السماء، كما لم تتشق الأرض عنها، بل إن شروط ظهور الاشتراكية في مصر أخذت في التبلور، منذ مطلع القرن التاسع عشر، مع محاولات تحديث مصر، التي بدأها والى مصر، محمد على باشا، الذى امتد حكمه لمصر ما بين سنتى ١٨٠٥ و١٨٤٨، وتخصّبت أرض مصر للاشتراكية، مع انحسار السخرة، لحساب سوق العمل الرأسمالى، على مدى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. وقد عمل الاحتلال البريطانى، من جانبه، على التخلص من علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية، ما سهّل اتساع دائرة العاملين بأجر فى المدن المصرية. ومن هنا أخذت الطبقة العاملة المصرية فى التبلور، من بين معدمى الريف، وبقايا حرفىي المدينة، فضلاً عن العمال الأجانب، الذين وفدوا إلى مصر من دول أوروبية شتى. وقد قام الأخيرون - على قلتهم - بجهود مُجد في الحركة العمالية المصرية، نقابياً وسياسياً، بما ادخره أولئك العمال من ثقافة أيديولوجية، وسياسية، ونقابية، ناهيك عن خبرات أولئك العمال، النقابية والسياسية، التي حملوها من الأقطار المتقدمة التي وفدوا منها^(١).

على أن الطبقي تداخل مع الوطنى، فى وعى وممارسة الطبقة العاملة المصرية، أساساً بسبب خضوع مصر للاحتلال البريطانى، منذ سنة ١٨٨٢، ما أوقعها فى فريسة للاحتكارات البريطانية، حتى شبه المفكر الاشتراكى الروسى المعروف، تيودور روزنشتاين، مصر بالبقرة، التى ترعى فى مصر، بينما ضرعها فى بريطانيا^(١).

الإرهاصات

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ارتفعت الأسعار، وتدنّت مستويات المعيشة، وتفشّت البطالة، وارتفع منسوب الاستغلال الاستعمارى لمصر، ومعه معدلات قمع الاحتلال للشعب المصرى، فيما أخذت الرأسمالية المحلية دفعة قوية إلى الأمام، بتأثير كساد التجارة الخارجية، ونضوب الإستيراد من الخارج^(٢).
ما فجر إضرابات عمالية مطلّبة قوية، بدءاً من سنة ١٩١٧^(٣).
قبل أن يندفع العمال إلى الإسهام المجدى فى ثورة ١٩١٩ الوطنية المصرية^(٤)، التى اندلعت فى مارس/آذار من السنة المذكورة - بهدف انتزاع استقلال مصر من برائن الاستعمار البريطانى - فتدفقت دماء جديدة إلى الحركة العمالية المصرية. وقد بدأت إضرابات عمالية ذات طابع بلشفي، فى صيف ١٩١٩، حتى إن مراسل يومية "التايمز" اللندنية فى مصر، أرسل إلى صحيفته، متخوفاً من أن الحركة النقابية العمالية فى مصر غدت تضم إلى صفوفها - فيما يبدو - عناصر بلشفية، مسئولة عن التحريض على الإضراب والتظاهر. فيما أشار تقرير لمخبر سرى (إبراهيم ديمترى) إلى أن إضرابات العمال المصريين - آنذاك - حملت شبهة بلشفية^(٥).

لقد جربت الطبقة العاملة المصرية وحدتها في إضرابات عمالية كثيرة، أفضى معظمها إلى تحسين أحوال تلك الطبقة. فيما فتحت ثورة ١٩١٩ عيني الطبقة العاملة على الحريات الديمقراطية، في الوقت الذي اكتشفت هذه الطبقة مدى تردد قيادة "الوفد"، وتواضع قدرات "الوطني"، وضيق أفقه السياسي، رغم وطنية هذين الحزبين، ثم جاء انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا (١٩١٧)، فتعزز الأمل بإمكانية انتصار الثورة الاشتراكية في مصر، ما مثّل عاملاً مساعداً لشروط ولادة "الحزب الاشتراكي المصري"، بعد أن اندفعت الطبقة العاملة تبحث حثيثاً عن حزبيها السياسي^(١).

الاشتراكي

معروف بأن "الحزب الاشتراكي المصري" قد تأسس في ١٦ أغسطس/آب ١٩٢١، من مجموعة حلقات اشتراكية^(*)، ومن الحزب

(*) ربما كانت "جماعة الدراسات الاجتماعية" أهم هذه الحلقات. وقد تأسست، في الإسكندرية، ١٩٢٠، كناد للعناصر التقدمية، التي دأبت على الاجتماع في المكتبة العامة، بشارع صلاح الدين. وقد أصدروا شهرية "الأدب والاجتماع"، التي عرفت باسم "التأجراماتا"، وقد عرضت أفكاراً اجتماعية وفكرية جريئة.

لاحقاً، اتسع نشاط هذه الجماعة، على نحو ملحوظ، وخصوصاً بعد انضمام العنصر النسائي والنشطاء البلاشفة إليها، مثل جوزيف روزنتال، وأصبحت أفكار الجماعة شيوعية. وفي ذلك العام انتظم أعضاء الجماعة في اجتماعين كل أسبوع، بمقر المعهد العلمي الهيليني البطلمي، الكائن بميدان محمد علي، وبدأوا في الاحتكاك بالناس خارج النادي، في محاولة لنشر مبادئهم بالمناقشات والكتب في القاهرة تأسس ناد مشابه تحت إشراف و توجيه الأخوان ستافرينو، أصحاب مكتبة الآداب بشارع قصر النيل، التي استوردت الكتب والمجلات البلشفية، ووزعتها، وقامت الأنسة ليلي تاتا راخي - العاملة بالمكتبة - بدور الاتصال بين جماعتي الإسكندرية والقاهرة. وواضح أن جميع العناصر الرئيسية في هاتين الجماعتين هم من الأجانب، وخصوصاً اليونانيين. =

الديمقراطي، الذي كان تأسس في العام ١٩١٩^(٧)؛ وقد حظى "الاشتراكي" بحضور قوى في الحركة العمالية المصرية، بل إنه انبثق عن "الاتحاد العام للعمل"، على عكس ما حصل في بقية أقطار العالم. وكان "الاتحاد" تأسس قبل الحزب نفسه بستة أشهر^(٨)، بسجل عضوية قوامه نحو ثلاثة آلاف عامل.

فيما كانت سلطات الأمن البريطانية في مصر قد تحوطت، فعقد قاداتها اجتماعاً، في الإسكندرية، عشية تأسيس "الحزب الاشتراكي"، وبالتحديد في ٢ / ٧ / ١٩٢١. وضم الاجتماع كلا من الأميرالاي راسل بك، والمستر ويلسلي، والمستر هولن بيمن، والفتينانت كولونيل ريدر. وفي هذا الاجتماع، أكد إنجرام بأن "جماعة الدراسات الاجتماعية" مجرد مرسم يلتقى فيه أناس، يناقشون معاً أفكاراً تقدمية. وإن حذر إنجرام من خطر علاقة هذه الجماعة بروزنتال. وقد عارض الجميع - عدا إيتمان - اتخاذ إجراءات شديدة ضد روزنتال، أو آخرين، لعدم وجود أدلة ضدهم، فضلاً عن أنهم لم يشرعوا في بث دعاية ثورية، ناهيك عن أن مثل

= أما مراكز البلاشفة المصريين، فقد أشار تقرير بريطاني (سرى جداً)، مرسل إلى الخارجية البريطانية (٦ / ١٠ / ١٩٢٠)، إلى أن تلك المراكز موجودة في طنطا، والزقازيق، والجيزة، وأن على بك بدرخان، مدير الجيزة، قد باع أربعين مسدساً إلى سيد حسين عصابي، وانتقلت إلى أيدي البلاشفة، الذين بدأوا في التحرك ضد العناصر التي يشتبه في تعاونها مع المحتل البريطاني، حيث أحرق منزل سليمان بك الشوريجي، بطنطا، في سبتمبر / أيلول ١٩٢١، في هذا السياق. كما تم تداول خبر عن وصول مندوب رسمي بلشفي من موسكو إلى مصر، هو زكي سيد الشركسي، للتباحث مع زعيم الوفد - آنذاك - سعد زغلول باشا.

تلك الإجراءات قد تدفع الجماعة إلى العمل السري، الأمر الذي يصعب مراقبته. وانتهى المجتمعون إلى توصيات عدة، مثل عدم نشر مقالات أو أخبار عن البلشفية، ومصادرة كل مطبوعاتها، ومحاكمة مروّجها، بمقتضى الأحكام العرفية، مع وضع كل النقابات العمالية تحت المراقبة، و أخيراً الطلب إلى سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين ضرورة التدقيق في منح تأشيرات الدخول إلى مصر^(٩).

حضور شيوعي سبق الحزب

لعل ما يؤكد على أن الحضور الشيوعي في مصر، سابق على ظهور الحزب نفسه، وفضع سلطات الاحتلال البريطاني من هذا الحضور، تلك الفتوى التي أصدرها مفتى الديار المصرية، الشيخ محمد بخيت، في ١٨ / ٨ / ١٩١٩، والتي وصف فيها البلشفية بأنها "طريقة تهدم الشرائع السماوية، وعلى الأخص الإسلامية". وقد ساد الشارع المصري ونخبه اعتقاد له ما يبرره، بأن السلطات البريطانية هي التي طلبت إلى الشيخ بخيت إصدار هذه الفتوى، بدليل استخدام بريطانیا الفتوى المذكورة في المستعمرات البريطانية، وأغلبية سكانها من المسلمين. أما المعادون للشيوعية فقد خشوا أن تدفع الفتوى شعوب المستعمرات إلى محاولة معرفة حقيقية للبلشفية. وهذا العلامة رشيد رضا، يرى بأن "كل آية في القرآن يمكن تفسيرها لصالح البلشفية، التي تماثل الكثير من تعاليم المفسرين في صدر الإسلام، وعلى هذا فإن (بيت المال) يعتبر عقيدة بلشفية، ومذهب الحنابلة نفسه يعتبر كذلك بلشفيًا". فضلاً عن أن الجميع يعتقدون بأن البلشفية وسيلة جديدة لإخراج الإنجليز من مصر. وقد نصح رضا السلطات في مصر بشرح

حقيقة البلشفية، "فإذا عرف هؤلاء (كبار الملاك) أن البلشفية تعنى حرمانهم من ملكية الأرض... فسوف يقف كل منهم بجانب الحكومة". هكذا هبطت مكانة المفتى لدى الأهالي، وتم توزيع منشورات سبّت المفتى، ولعنته. ذلك أن الدوائر المصرية - حسب تقرير أمنى (١٩١٩/٩/٩) - كانت تستقبل بشغف و فرح أخبار النشاط البلشفى، وانتصارات البلاشفة، ونجاحاتهم؛ حيث رأى المصريون أن البلاشفة يحاربون من أجل تحرير البشرية، وأن تعاليم البلشفية تقوم على العدل والحق، والوقوف بجانب الضعفاء لنيل حقوقهم^(١٠).

ثمة مؤشر آخر على الحضور الملحوظ للشيوعيين فى مصر، قبل قيام الحزب الاشتراكي المصرى، وقد تمثل هذا المؤشر فى رد "اللجنة المستعجلة" على فتوى بخيت، ببيان حمل الرقم ٧٣، صادر فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩١٩^(*). فيما أدان الأمير عزيز حسن -

(*) وفيه جاء أن البلشفية ليست من القوضى، و إنكار الدين، واستباحة الأعراض فى أى شىء، وإنما هى مبادئ عدل وإنصاف وحرية، لا تناهى الدين الإسلامى الحنيف، بل هى قوة أرسلها الله إلى الأرض، يوم طغى الناس، لتعيد إلى الإسلام عهده الأول، وعدله القويم". استطرد البيان: "الاشتراكية تقوم على نظام اقتصادى محض، ولا دخل لها فى الدين، لأن الدين شخصى، ولكل إنسان أن يعتقد من الأديان ما يشاء".

إلى ذلك أوضح بيان "اللجنة المستعجلة"، بأن الاشتراكيين يعيرون طريقة الزواج عند المسيحيين، لأنها مبنية على أساس مالى، يجعل الزوجة ملكاً للزوج. فيما يطالب البلاشفة بأن يكون القبول هو أساس الزواج، مع إمكانية الطلاق، متى شاء الزوجان. كما أن الإسلام لا يحرم الملكية العامة لوسائل الإنتاج، والأراضى، والوقف خير مثال على ذلك. وانتهى بيان اللجنة إلى أن الإسلام يحتوى على المبادئ البلشفية.

فى تقرير أمنى لاحق (٢١ / ٧ / ١٩٢١) جاء أن الحركة النقابية فى مصر بدأت على يد بيزوتو، وهو شيوعى إيطالى، طُرد من مصر، لاحقاً. حيث خلفه =

حسب تقرير أمنى (٢١ / ٧ / ١٩٢١) - فتوى بخيت ضد البلشفية، وقد أكد حسن بأنه بلشفى، وأن البلشفية هى أمل المصريين^(١١).

فى المؤتمر الأول للحزب (٣٠ / ٧ / ١٩٢٢) تقرر تغيير الاسم، ليصبح "الحزب الاشتراكى المصرى - الشعبة المصرية للدولية الثالثة"، الأمر الذى عاد واعتمده المؤتمر الثانى للحزب (٦ - ٧ / ١ / ١٩٢٣)، حيث أصبح الحزب يحمل اسم "الحزب الشيوعى المصرى". بعد أن كان الأمين العام للحزب، حسنى العرابى، سافر إلى موسكو، لحضور المؤتمر الرابع للكونمترن^(*)، خريف ١٩٢٢، بهدف الحصول

=موريس زيد نزى برج، الذى أكد بأن "الفكرة البلشفية تتقدم بخطى واسعة، وأن عدد البلاشفة يزداد فى مصر، يوماً بعد يوم، حيث بلغ عدد معتقبيها من علماء الأزهر، وحدهم، ٤٥ عالماً، فضلاً عن أكثر من ثمانمئة طالب أزهرى (سبتمبر/أيلول ١٩١٩). ولا يجب أن ننسى بأن نشاط البلاشفة وتأثيرهم قد تضاعف، منذ ذلك الوقت". وحدد التقرير الأمنى إياه العناصر البلشفية فى مصر التى تعمل، صراحة، على تدمير الإمبراطورية البريطانية فى الشرق، كما يلى: مختلف نقابات العمال/ الوطنيون المتطرفون، داخل مصر و خارجها/ المتصلون بالبلاشفة، وفى مقدمتهم علماء الأزهر، وطلابه، وطلاب المدارس الأخرى/ والعناصر التركية/ وأعضاء الجامعة الإسلامية، وهم على اتصال وتحالف مع البلاشفة.

حدد التقرير نفسه الإسكندرية، باعتبارها مركز الدولية الثالثة (الكونمترن).

- الدسوقى، مصدر سبق ذكره.

(* الكومنترن: هو "الأممية الثالثة"، التى بادر قائد الحزب الشيوعى الروسى، فلاديمير لينين، إلى تأسيسها، فى مارس/آذار ١٩١٩ بعد ارتداد "الأممية الثانية" عن الماركسية. وقد اعتُبر "الكونمترن" قائداً لمجموع الأحزاب الشيوعية فى العالم، إلا أن الكومنترن تم حله، فى ١٥ / ٥ / ١٩٤٣ بعد أن انقضى عهده، واستنفذ أغراضه".

- حمدى عبد الجواد، دائرة المعارف الاشتراكية، القاهرة، دار العربى، د.ت. ص ٣٩ - ٤٠ - الشيوعية العلمية/ معجم، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٥ ص ٦٢ - ٦٤.

على اعتراف بالحزب المصري، الأمر الذي تحقق، فعلاً، فى ٢٦ / ١١ / ١٩٢٢، وإن اشترطت "لجنة المسألة المصرية" فى الكومنترن طرد العناصر غير المرغوب فيها من الحزب المصري، وتحويل اسم الحزب إلى "الحزب الشيوعى"، وفتح أبوابه أمام كل الموافقين على الشروط الواحد والعشرين للكومنترن (**)، وأن يُعقد مؤتمر الحزب المصري، فى موعد أقصاه ١٥ / ١ / ١٩٢٣، لإجراء التعديلات المطلوبة. وسرعان ما التأمت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى المصري، فى ٢١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٢٢، وقررت فصل جوزيف روزنتال من الحزب، ثم عقد الحزب مؤتمره - سرّاً - فى ٧ و٦ / ١ / ١٩٢٣، لكن الحكومة المصرية عاجلت الحزب بالتعطيل، ومنعت محاضراته الأسبوعية^(١٢). وارتعدت فرائص البرجوازية المصرية الحاكمة، متمثلة فى حكومة الوفد، بسبب من النشاط السياسى والنقابى المتصاعد للحزب، فوجهت أجهزة الأمن إلى الحزب ضربيات قاصمة، بدءاً من ٣ / ٣ / ١٩٢٤^(١٣).

(**) تضمنت شروط الكومنترن خضوع كل الأحزاب الشيوعية لقيادة الكومنترن. مع حق الأحزاب فى اعتماد برامجها السياسية، فيما تدير قيادة الحزب صحافته، وعلى كل عضو الاشتراك فى خلية شيوعية، فى مكان إقامته، أو عمله، وعليه تجنيد العمال لعضوية الحزب، والسيطرة على نقابات العمال، وتنظيم الإضرابات العمالية، تمهيداً للثورة البروليتارية، وخلق أجهزة القمع والتوعية والتبئة، والتحالف مع الفلاحين، والأقليات المضطهدة، وشعوب المستعمرات، وتأسيس جهاز حزبى سرى، واتباع أعضاء البرلمان الشيوعيين تعليمات قيادة حزبيهم، ودعم الاتحاد السوفييتى، وتطوير الحزب، أولاً بأول.

- فؤاد محمد شبل، الدستور السوفييتى، دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي، ١٩٤٨، ص ٥٥.

- جون ريتشاردز، تاريخ الحزب الشيوعى السوفييتى، بيروت، د. ن.، د. ت.، ص ٧٠.

أوردهما: رمضان، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٦.

معروف بأن قيادة "الاشتراكي" انحصرت في خمسة من كبار المثقفين هم: على العناني/ سلامة موسى/ محمد عبد الله عنان/ ومحمود حسنى العرابي/ وجوزيف روزنتال، ولا يخلو من دلالة طلب الأخير عدم إعلان اسمه للجمهور، باعتباره أحد مؤسسي الحزب، كما لم يتقدم روزنتال بترشيح نفسه أميناً عاماً للحزب^(١٤).

اللافت أن "الاشتراكي" قد انبثق عن "الاتحاد العام للعمل"، على عكس ما حصل في بقية أقطار العالم - كما سبق وبيننا - حيث كانت الأحزاب الاشتراكية تبادر إلى تأسيس النقابات العمالية، واتحاداتها. فيما تأسس "الاتحاد العام للعمل" في مصر، قبل حزبه السياسي بستة أشهر. وولد "الاشتراكي" نتيجة التقاء تيارين من المثقفين المصريين، أولهما: نهل الثقافة من الغرب: بريطانيا (سلامة موسى)، وألمانيا (د. على العناني)، وفرنسا (عزيز ميرهم/ منصور فهمي/ محمود حسنى العرابي)، أما ثاني التيارين، فتمثل في المثقفين الأجانب، أمثال: الروسيين، تيودور روزنشتاين، وجوزيف روزنتال، والأخير هو المبادر إلى تأسيس اتحاد مصرى للنقابات العمالية (فبراير/شباط ١٩٢١)، وبذا التقى رافدا المثقفين والطبقة العاملة، فكان الحزب^(١٥)؛ لذا كان طبيعياً أن يشكل العمال ٧٠ في المئة من مجموع الأعضاء المصريين في الحزب، الذين شكلوا ٨٠ في المئة من مجموع عضوية الحزب. كما ظفر العمال بخمسة مقاعد في اللجنة المركزية للحزب من ١٥، هي مجموع مقاعد هذه اللجنة.

في أواخر أغسطس/آب ١٩٢١ نشر "الاشتراكي" برنامجه السياسي^(١٦)، وفيه وعد بالعمل على تحرير مصر، ووادى النيل، وتأييد حق الشعوب في الحرية، ومقاومة العسكرية والدكتاتورية،

وإلغاء المعاهدات العسكرية، وإنهاء استغلال فئة لأخرى، ومحو الفوارق بين الطبقات، وتأسيس مجتمع اشتراكي، بالتوزيع العادل للثمرات على العاملين، وإشاعة التعليم، ومجانيته، ونشر ثقافة الديمقراطية، ورفع الأجور، وتحسين حال العمال، وتوفير الضمان الاجتماعي، وتحرير المرأة .

لقد وعد "الاشتراكي" بتنفيذ هذا كله عبر الصراع الحزبي، والدعوة السلمية، وإنشاء النقابات، وإعداد نواب اشتراكيين للبرلمان، وتحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها، والدعوة بطريق النشر والخطابة.

بعد حين، أفضى الصراع بين الماركسيين والفاييين(*) داخل "الاشتراكي"، إلى انتصار الأوائل، وإخراج الفاييين من صفوف الحزب، بدءاً من سلامة موسى، فعلى العنانى، منذ يوليو/تموز ١٩٢٢ . وبعد أن اطمأن الحزب إلى تنقية صفوفه من الفاييين، عمد إلى عقد مؤتمره الأول، فى ٣٠ / ٧ / ١٩٢٢، وتطور برنامجه السياسى إلى: النضال ضد الاستعمار/ تحرير مصر والسودان/ تأميم قناة السويس/ إلغاء الامتيازات الأجنبية، والدين العام/

(*) الفاييون: نسبة إلى القائد العسكرى الرومانى الشهير، فاييوس ماكسيموس، الذى اعتمد المراوغه، والالتفاف، والاقتراب غير المباشر فى معاركه العسكرية، فكتب له النصر. وقد ظهرت "الجمعية الفايية" فى بريطانيا، فى ثمانينيات القرن التاسع عشر، بهدف التحول السلمى التدريجى للاشتراكية، وقد أخذ حزب العمال البريطانى بهذه الأفكار. ولعل أبرز أعضاء "الجمعية الفايية" الأديب الإيرلندى الشهير، جورج برنارد شو، وويب. ه. ج. ويلز، وزوجته .
- موسوعة الهلال الاشتراكية، القاهرة، دار الهلال، ١٩٦٨، ص ٢٧٧، ٢٨٩.

إطلاق سراح المسجونين السياسيين/ إشاعة الحريات العامة/ إلغاء ملكية العِزب، وديون الفلاحين/ تدشين مزارع الشعب.

أما برنامج "الشيوعي" فدعا إلى تأميم قناة السويس/ ثمانى ساعة عمل/ مساواة المصريين بالأجانب فى الأجور/ خضوع المصانع للتفتيش/ تأسيس تعاونيات للإنتاج والتوزيع/ إلغاء تأجير الأرض للفلاح مقابل نصف المحصول/ إلغاء ديون الفلاح الفقير والمتوسط/ وإعفائهما من الضرائب/ ومئة فدان الحد الأقصى للملكية^(١٧).

حين هلَّ العام ١٩٢٤، وصل حجم عضوية الحزب إلى ألف وخمسمائة عضو، وانتشرت فروع الحزب من الإسكندرية، والقاهرة، إلى سمنود، والمحلة الكبرى، والزقازيق، وشبين الكوم، وطنطا. فيما بلغ عدد العمال المنضوين تحت لواء "الاتحاد العام للعمل" نحو عشرين ألفاً، خاضوا غمار إضرابات مطلبية مظفرة، ونظموا مسيرات عمالية حاشدة^(١٨) فتلقى الحزب ضربة أمنية، شملت قاداته^(*) (مارس/آذار ١٩٢٤)، وقصمت ظهر الحزب، ما اضطر من أفلتوا من الضربة من بين أعضاء الحزب إلى النزول تحت الأرض، والتحول من النشاط العلنى إلى السرية.

(*) وهم: حسنى العرابى (السكرتير العام) / أنطون مارون (مستول العمال)/ صفوان أبو الفتح / مصطفى أبو هرجة / إسكندر صاده، بل إن أجهزة الأمن لم تتورع عن اعتقال أحمد المدنى، الذى كان غادر الحزب، فضلاً عن جوزيف روزنتال، الذى فصل من الحزب، منذ زمن، على النحو الذى بيَّناه.

- رمضان، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٤.

حسب التقارير الأمنية، قدم إلى مصر من الاتحاد السوفيتي، في مطلع ١٩٢٥، قسطنطين فايس، تحت اسم كارل أفيجدور، مندوباً عن قسم الشرق في "الكومنترن"، بموسكو، متخفياً في صورة مندوب صحفى نمساوي لجريدة "دير أبيد" في فيينا، ورافقه الأنسة شارلوت روزنتال. وفي القاهرة أقام أفيجدور في منزل مستر بولاك، الموظف بمحلات مورومز للمنسوجات، وفور وصوله، شرع أفيجدور في إعادة تنظيم الحزب الشيوعي، متخذاً من منزل بولاك (٨ شارع فؤاد، بشبرا) مقراً، يعقد فيه الاجتماعات التنظيمية (**). وغدت شارلوت روزنتال سكرتيرة لفرع الحزب بالإسكندرية، كما عين عبد السميع الغنيمي سكرتيراً لفرع القاهرة. ووضع أفيجدور نظاماً جديداً محكماً. كما كوّن خلايا أخرى كثيرة، على نطاق أصغر في كل من القاهرة، والإسكندرية، وبورسعيد، ضمت كل منها خمسة أعضاء. وغير أفيجدور طريقة طباعة منشورات الحزب، فبدلاً من طبعتها في مطابع عامة معروفة، أصبح

(**) سرعان ما انضم إليهما أليس، الموظف بمحلات موروفر، وعبد السميع أفندي الغنيمي، الموظف بوزارة المعارف، وشعبان حافظ، بمطبعة جريدة "النظام"، وأحد الذين حكم عليهم بالسجن في القضية السابقة للحزب، والشيخ شاكِر عبد الحليم، الطالب بالأزهر، ورفيق أفندي جبور، محرر جريدة "النظام"، ومحمود الطاهر العرابي، المحرر بجريدة كوكب الشرق.

ما لبث أفيجدور أن كون فرعاً آخر في الإسكندرية، برئاسة يانا كاكيز، تاجر الإسفنج، وعضوية كل من إلهامى أفندي أمين، الموظف في E.S.R، وبيومي الباسوسى (براد)، وحسان قطب (موظف بالجمرك)، وحسان عبده (عامل بمصانع الثلج)، ومحمود إبراهيم (سمكري).

الدسوقي، مصدر سبق ذكره.

الحزب يستخدم مطبعة حجرية خاصة به، طبع عليها مجلته السرية "العلم الأحمر"، فضلاً عن البرنامج السياسى للحزب^(١٩).

إلى ذلك قررت قيادة الحزب بأن يتعاون رفيق جبور، والشيخ شاكر عبد الحليم، معاً، فى إصدار جريدة، باسم "الحساب"، لتكون لسان حال العمال والفلاحين. وكان جبور يعمل مع رجل إنجليزى، حمل اسم طومسون^(*). وقد استأجر جبور شقة فى ٩ شارع كامل بالقاهرة، لاستخدامها مكتباً للجريدة^(٢٠).

ما إن انتهى أفيجدور من إعادة تنظيم الحزب، وتشغيله، حتى وجه الدعوة إلى عقد مؤتمر حزبي، فى ٢٥ - ٢٦ / ٤ / ١٩٢٥، فى نادى الاتحاد الدولى (٥ شارع المناخ). وقد حضر المؤتمر اثنان وعشرون مندوباً^{(٢١)**}.

افتتح عبد السميع أفندى الفنىمى المؤتمر، تلاه أفيجدور، الذى تحدث بالإنجليزية، وكذلك طومسون، وقام بالترجمة عبد السميع أفندى، فيما أكد طومسون بأن الحزبين الشيوعيين، المصرى والفلسطينى، متحدان، فعلاً^(***). واتخذ المؤتمر جملة من

(*) ظهر، فجأة، فى مصر، قبل أن يتضح بأن اسمه الأسمى هو جيمس كروسلى، وعنوانه فى إنجلترا: مقاطعة ويلز مانشستر، وهو رأس الحزب الشيوعى هناك، وكان قد جاء إلى مصر عبر فلسطين.

(**) من بينهم: طومسون، وبولاك، وأليس، وينا كاكيز، ومحمود السمكرى، وبيومى الباسوسى، وشاكر عبد الحليم، ورفيق جبور. كما شاركت فى المؤتمر ثلاث سيدات أوروبيات، من بينهن: شارلوت روزنتال، وزوجة أليس.

(***) معروف بأن الشيوعى المصرى قد دأب على توزيع جريدتى الحزب الشيوعى الفلسطينى العنيتين "حيفا"، و"الإنسانية"، بين العمال المصريين.

القرارات، من بينها إفاد اثنين من المصريين، ومثلهما من السودانيين، فضلاً عن فتاتين مصريتين، لدراسة الماركسية فى موسكو، على نفقة الحزب. إلى إنشاء فروع للحزب فى مختلف المدن المصرية. وقد تضمنت التقارير الأمنية معلومات ذات شأن عن بعض نشاط الحزب(****).

هكذا، بعد الضربة الأولى، تألفت لجنة مركزية جديدة للحزب، يوم ٦ / ١٠ / ١٩٢٤، على يد "أفيجدور". وقد تلقى الحزب الشيوعى المصرى ضربة أمنية جديدة، يوم ٢٠ / ٥ / ١٩٢٥، عندما اعتقل أفيجدور، وشالوم بولاك، وليون ألكونين، ورفيق جبور،

(****) عبد السميع أفندى الغنيمى (واسمه السرى البحرأوى)، وهو رئيس تحرير جريدة "العلم الأحمر".

- رفيق جبور (عنتر المصرى)، رئيس تحرير جريدة "النظام".

- شعبان حافظ (حامد الشرقأوى)، من الزقازيق، ويعمل فى مطبعة جريدة "النظام". وكان قد صدر حكم ضده فى القضية الأولى بالسجن ستة أشهر.

- محمود إبراهيم السمكرى (المصرى)، سبق أن صدر حكم ضده فى القضية الأولى.

- الشيخ شاكى عبد الحليم، طالب أزهرى، حضر المؤتمر العام للحزب، وساعد جبور فى إصدار جريدة "الحساب". كما شارك فى تحرير "العلم الأحمر". و فى صياغة برنامج الحزب. كما ترجم بخط يده كتاب "بيانات لينين الشيوعية". فضلاً عن قيامه بترجمة مذكرة عن "الموقف السياسى فى مصر"، ومسودة برنامج لتوحيد الراديكاليين فى الحركة الثورية القومية.

- محمود الطاهر العرابى ساعد فى إصدار جريدة "الحساب"، وكتب مقالات فيها، باسم صابر لطفى فضلاً عن: عريان، وعودة، وعض جبريل، وحسان الجمعى، وكلها أسماء سرية، أصحابها غير معروفين إلا لإلهامى أفندى أمين، ويومى الباسوسى، ويانا كاكيز، الذين كتبوا لأصحاب تلك الأسماء السرية طلبات العضوية.

والشيخ شاکر عبد الحليم، وإلهامی أمين، وشعبان حافظ، وریدل هارسلیک، ومحمد عبد السميع الغنيمی، وشارلوت روزنتال (زوجة أفیجدور)، وبيومى مرسى الباسوسى، وسكالاىوس يناكاكيز، وهارون واينبرج. وقدم المتهمون الجدد إلى المحكمة، بتهم مطابقة للتهم التى وجهت إلى زملائهم السابقين، وصدر الحكم فى ۱۹ / ۱ / ۱۹۲۶، بمعاقبة أفیجدور، وبولاك، وألكونين، بالسجن لمدة ثلاث سنوات. ورفیق جبور، والشيخ شاکر عبد الحليم، وإلهامی أمين، وشعبان حافظ، بالسجن سنة واحدة، وبراءة باقى المتهمين (۲۲) (****).

ثمة تنظيم شيوعى مواز، كان فى مصر، آنذاك، وقد اعتبره كين بويد أكثر خطورة. وترأسه الأمير الروسى، أوتوميسكى، فبدا هذا التنظيم وكأنه فرع للحزب الروسى، وليس حزباً مصرياً، وضم عناصر روسية، ويهودية، وأجانب، من أمثال: أندرييف، وفالديسلاف، وريسنكوف، وريسنوف. وقد عمل هذا التنظيم بتوجيه من القنصل السوفىيتى فى جدة، حكيموف، وإشرافه.

(****) لقد تمكن الأمن المصرى من تجنيد نجيب الهلباوى، من بين أعضاء الحزب، ودفعه للتقرب إلى فايس. وأنت بذلك تخدم الملك والوطن! وسرعان ما غدا الهلباوى موضع سر فايس. ما مكن الأول من الاطلاع على الكثير من أسرار الحزب، فكانت الضربة الأمنية الشاملة لأكثر من ثلاثين من قادة الحزب وكوادره. لاحقاً تأسى الهلباوى، فى خطاب وجهه إلى رئيس الديوان الملكى، على ماهر باشا، فى ۲۱ / ۵ / ۱۹۲۹: "ولم أنل أى جزاء مادى، ولا أدبى، على كل، بل كنت الجندى المجهول...".

د. عبد الوهاب بكر، أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ۱۹۲۱ - ۱۹۵۰، ط ۱، القاهرة، دار المعارف، ۱۹۸۲، هامش ص ۴۴، ۴۵.

واعتمد هذا التنظيم صيغة التعامل الشفاهى، عن طريق المندوبين والرسل، كما تم إبعاد بعض نشطاء هذا التنظيم خارج البلاد، واكتفى بتحذير بعض ثانٍ، فيما لم يسمح للبعض الثالث بالعودة إلى البلاد(*) (٢٣).

أخذ النشاط الشيوعى يذوى فى مصر، شيئاً فشيئاً، حتى انطفأ، تماماً، بمجرد أن دلفت مصر إلى ثلاثينيات القرن العشرين. وبذلك الضربة تحول النشاط الشيوعى فى مصر، منذئذٍ وحتى الآن، إلى عمل غير قانونى.

فى مجال تقييم تجربة أول حزب شيوعى مصرى، أصاب قائد منظمة شيوعية مصرية لاحقة، حين رصد، فى سبتمبر/أيلول ١٩٥٧ (٢٤). "... وبلغ من عمق الصلة بين الاتحاد (العالمى) والحزب، أن مقر الاتحاد كان فى الشقة المواجهة التى بها مقر الحزب. ولكن الحزب وقع فى عدة أخطاء، انتهت به إلى التفتت، وهى:

١- شكل الحزب التنظيمى: كان على الحزب أن يؤمّن بقاءه، بإعداد قواعد سرية، وكادر سرى، حتى يمكنه مواصلة كفاحه، حال اضطراره إلى التراجع، والانسحاب من التشكيل العلنى...

(*) تم إبعاد كل من: جلفاندى، وكارل لاوس، وإيفان بيفاروفيتش، وساركيسوف، وريسينوف، وزينلف ريسينكوف، وإبراهيم بك لافلوقا، وقسطنطين ديمتريف سالاييف، وسيرجى بردكوف، ولاس فالديسلاف، ونيسمان، وكيرشنيكو، ومارى كورنيلى، وكورفرنر. وهى المقدمة منهم كان الأمير أوتو مسكى.

أما الذين حذروا، وأنذروا، ووضعوا منازلهم تحت الرقابة فكانوا: فانى جولد شنت، ووستتر، والكيفسكى، وليتشيلينكو، ومدام وايز مان.

فيما تقرر عدم السماح بالدخول إلى القطر المصرى لمن كانوا خارجه، وقت الضربة. وهم: بروج رارى، وفيلارييف.

المصدر نفسه.

٢- مستوى الدعاية الداخلية والخارجية: لم يكن للحزب جريدة جماهيرية، وإنما كان يعتمد فى دعايته على المنشورات. كما أن مستوى الدعاية الداخلى - أى النظرى - يكاد يكون معدوماً ...

٢- الأخطاء السياسية: فرغم أن الحزب كان يدرك أن هذه المرحلة مرحلة وطنية، فإنه فى التطبيق كان يغلب - بشكل خطير- جانب الصراع الطبقي على الصراع الوطنى. كما أنه لم يفهم حقيقة تركيبة حزب الوفد، واشتماله على عناصر ثورية من البرجوازية الوطنية، الصغيرة، والمتوسطة، بالإضافة إلى كبار الملاك العقاريين... (التى) سرعان ما تركت معسكر الثورة، بعد أن لمست دور الجماهير الشعبية البعيد المدى، وخشيت على مصالحها، وتحالفت مع الاستعمار، والقصر الملكى، فانشقت على حزب الوفد، وكونت أحزابها... حتى أن الحزب الشيوعى - فى إحدى المناسبات التى كان الشعب فيها شديد التعلق بسعد زغلول - أنزل منشوراً، قال فيه: (أما أن لهذا الطبل والزمر أن ينتهى؟...!). مما أدى لانعزال الحزب الشيوعى عن الجماهير، وسهّل للرجعية والاستعمار ضربه. وتولى، بعد ذلك، سكرتارية الحزب محمد عبد العزيز، الذى تبين، بعد ذلك، أنه كان جاسوساً، فصفى البقية الباقية من الحزب، وكثيراً ما سلّم مندوبى (الكومنترن) للبوليس. وألغى تمثيل الحزب فى (الكومنترن)، سنة ١٩٢٠... الأمر الذى يفسر حرص من وضعوا حجر الأساس للميلاد الثانى للحركة الشيوعية المصرية أن ينأوا بأنفسهم عمن تبقى من الميلاد الأول، فيما عدا قلة من الأعضاء، فى مقدمهم شعبان حافظ، والدكتور عبد الفتاح القاضى.

هوامش الفصل الأول

- (١) للمزيد من التفاصيل حول حيثيات ظهور الاشتراكية، وحزبها، في مصر، يمكن الرجوع إلى:
- عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦، ط١، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ودار الكاتب العربي، د. ت. (١٩٦٩)، ص٦٦ - ٨٢، ٥٠٧ - ٥١٢.
- شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦، ط١، القاهرة، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٥٧، ص٢٤، ٢٥.
- رؤوف عباس، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧، ص١٧ - ٦٥، ١٤٢، ٢٢٢ - ٢٤٠.
- عبد المنعم الغزالي، تاريخ الحركة النقابية المصرية ١٨٩٩ - ١٩٥٢، ط١، القاهرة، نشر خاص، ١٩٦٨، ص١ - ٥٦.
- د. رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر، ط٥، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨١، ص١٥ - ٨١.
- أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠، ط١، القاهرة، دار الغد العربي، ١٩٨٧، ص٢٣ - ٤٠، ٩٥ - ١٠٦.
- (٢) عباس، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.
- الشافعي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨ - ٣٢.

- (٣) تفاصيل هذه الإضرابات، تجدها في:
 - عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧ - ١٩٢.
 - السعيد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩ - ٦٦.
 (٤) رمضان، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥ - ١٢٩، ١٧٧.
 - عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩ - ٧٢.
 - الفزالي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤ - ٨٦.
 - الشافعي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢ - ٤٥.
 (٥) د. عاصم الدسوقي، من أرشيف الحركة اليسارية في مصر ١٩١٩ - ١٩٢٥.
 المجلة التاريخية المصرية (القاهرة)، المجلدان الثامن والعشرون والتاسع
 والعشرون ١٩٨١ - ١٩٨٢، ص ٤٢٧ - ٤٩٠.
 (٦) فوزي جرجس، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، القاهرة،
 مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨، ص ١٢٧.
 - الشافعي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.
 (٧) رمضان، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٢ - ٥١٥.
 - عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢ - ٢٢٦.
 - عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨ - ٣١١.
 - د. محمود متولي، مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢، القاهرة، دار
 الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٠، ص ١٥٧ وما بعد.
 (٨) الشافعي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩ - ٤٢.
 - أمين عز الدين، تجديد الفكر حول نشوء الحزب الاشتراكي المصري عام ١٩٢١،
 قضايا فكرية (القاهرة)، العدد الحادي والثاني عشر، يوليو/تموز، ١٩٩٢، ص ٤١
 - ٤٩.
 - السعيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢.
 (٩) الدسوقي، مصدر سبق ذكره.
 (١٠) المصدر نفسه.
 (١١) المصدر نفسه.

- (١٢) السعيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٥ - ٢٦٤ .
- عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢ - ٢٤٥ .
- (١٣) حول ضربة مارس/أذار ١٩٢٤ الأمنية للحزب الشيوعي المصري، يمكن الرجوع إلى:
- السعيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧ - ٢٩٦ .
- عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٦ - ٢٦٠ .
- عز الدين، تاريخ...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥ - ٢٣٧ .
- رمضان، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٠ - ٥٥٠ .
- (١٤) السعيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥، ٢١٠ .
- (١٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٤ - ٢٠٨ .
- د. رفعت السعيد، الحركة الشيوعية المصرية عبر سبعين عاماً، قضايا فكرية (القاهرة)، الكتاب الحادي والثاني عشر، يوليو/تموز ١٩٢٢، ص ٢١ - ٢٧ .
- الشافعي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥ .
- عز الدين، تجديد...، مصدر سبق ذكره .
- (١٦) الأهرام (القاهرة)، ٢٩ / ٨ / ١٩٢١ .
- أعدت نشره شهرية الطليعة (القاهرة)، العدد الثاني، السنة الأولى، فبراير/شباط ١٩٦٥، ص ١٥٩ .
- (١٧) والترلاكور، الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط، الترجمة العربية، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٥٩، ص ٣٤ - ٣٥ .
- (١٨) رمضان، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٨ - ٥٤٠ .
- السعيد، تاريخ...، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١ .
- (١٩) الدسوقي، مصدر سبق ذكره .
- (٢٠) المصدر نفسه .
- (٢١) المصدر نفسه .
- (٢٢) المصدر نفسه .

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) تقرير الرفيق خالد [اسم حركي] إلى المؤتمر الأول لطليعة الشعب الديمقراطية (ط. ش. ٠)، في سبتمبر/ أيلول ١٩٥٧. لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى محتويات التقرير، في: عادل أمين المحامي (جامعاً و معداً)، محاكمة الشيوعيين المصريين/ قضايا الحزب الشيوعي المصري من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦٢، المجلد السابع، نشر خاص، ٢٠٠٠، ص ٢١٢ - ٢١٤ .

الفصل الثاني

الميلاد الجديد

تيمت الطبقة العاملة المصرية من حزبها السياسى، وكتيبتها النقابية، فى لحظة خاطفة. كما فقدت الحركة الوطنية المصرية فصيلاً جذرياً من فصائلها، هو "الشيوعى المصرى".

لقد فتح كُتاب البرجوازية النار على آخرها ضد الفكر الماركسى، فيما واصل الكُتّاب الاشتراكيون المصريون - ماركسيين وغير ماركسيين - دعوتهم، بكل جسارة. وكان الدرس الذى تلقنته البرجوازية المصرية هو ألا تترك قيادة الطبقة العاملة لليسار، بل تركيبها البرجوازية^(١)، وقد فعلت، إذ انقضت البرجوازية على الطبقة العاملة، فى محاولة لاحتوائها. وهذا "الوفد" يسارع إلى تأسيس "الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل"، بمجرد توجيه الضربة الأمنية للحزب الشيوعى، فى مارس/ آذار ١٩٢٤، ويسلم "الوفد" قيادة الاتحاد لأحد رموزه، عبد الرحمن فهمى باشا. وإن تبخر هذا الاتحاد، كفقاعة صابون، بعد ١٦ شهراً من تأسيسه. كما أن النبيل عباس حليم اقتحم الميدان نفسه، خريف ١٩٢٤، ليؤسس اتحاداً عمالياً جديداً، وتلاه عزيز ميرهم^(٢).

تكبير بعد احتواء

فى موازاة محاولات احتواء الطبقة العاملة، جرت محاولات أخرى لتكبير هذه الطبقة بمزيد من القيود. فأصدرت وزارة أحمد زيور (٢٤ / ١١ / ١٩٢٤ - ٧ / ٦ / ١٩٢٦)، فى ٩ / ٧ / ١٩٢٥، مرسوماً بقانون، قضى بتعديل قانون العقوبات، فى المواد الخاصة بجُنح الصحافة والنشر، بقصد التشديد على الطبقة العاملة، نقابياً وسياسياً، والإفساح فى المجال لإغلاق الصحف التى تبدى تعاطفاً مع تلك الطبقة. وتلاحقت التشريعات المقيّدة للحريات، بهدف إعاقة حركة الطبقة العاملة المصرية^(٣).

فجأة، داهمت البلاد أزمة اقتصادية، مبكّرة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، بعام كامل، حيث تدهورت أسعار القطن المصرى، سنة ١٩٢٧، فعمدت الحكومة إلى وقف تثبيت الموظفين، والحد من التعيينات الجديدة، وتعديل سلم الأجور والرواتب، فى الوقت الذى أخذت الأسعار فى الارتفاع المطرد. أى أن العمال والفلاحين كانوا فى مقدمة من عانوا من الأزمة الاقتصادية، التى استمرت، حتى سنة ١٩٣٤. واستمر انقضا أصحاب الأعمال على الأجور، وشروط العمل، طوال عام ١٩٣٢، وامتد الانقضا إلى المصالح الحكومية ذاتها، بذريعة مواجهة الأزمة الاقتصادية. وأشار تقرير حكومى (٢١ / ٣ / ١٩٣٢) إلى التفشى الوبائى للبطالة، بخاصة فى أوساط العمال غير الفنيين، وغير الصناعيين. وشكلت حكومة إسماعيل صدقى لجنة خاصة، أحصت (فبراير/ شباط ١٩٣٢) ٢٤ ألف عاطل. وقد جاء رد العمال سريعاً، فى صورة إضرابات مطلبية، انتهت - فى الأغلب الأعم - إلى حلول وسط^(٤).

فى سياق تكبيل حركة الطبقة العاملة، ومحاولة احتواء الطبقة نفسها، أصدر صدقى باشا - بوصفه وزيراً للداخلية ورئيساً للوزراء، فى أول ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٠ قراراً بإنشاء مكتب العمل، وإلحاقه بإدارة عموم الأمن بوزارة الداخلية. واختار صدقى لإدارته مستر ر. م. جريفز R.M. Graves، أحد كبار رجال الأمن البريطانيين فى مصر، فهو وكيل عام "الإدارة الأوروبية" بإدارة عموم الأمن العام. ناهيك عن أن القسم المخصوص(*) كان ممثلاً فى تشكيل المكتب. وهذا كله رسَّخ عند الطبقة العاملة بأن مهمة هذا "المكتب" هو مراقبتها، والسيطرة عليها، لا حمايتها. وكان شئون العمال من اختصاص العيون، والعسس، والمخبرين؛ لذا لم يكن غريباً أن ينشأ مكتب العمل باقتراح من وكيل وزارة الداخلية، مع ملاحظة أن المكتب أنشئ قبل صدور تشريعات العمل، التى سيتولى المكتب تنفيذها، ورقابتها. وفى فبراير/ شباط ١٩٣١، أصدرت حكومة صدقى القانون ٢٨، الذى شدد القيود على الحريات الصحفية والنقابية، فى آن(٥).

عندما عاد "الوفد" إلى الحكم (٩ / ٥ / ١٩٣٦ - ٣١ / ٧ / ١٩٣٧) عمد إلى إنشاء مكتب لتشغيل العاطلين، وأصدر "قانون حوادث العمل"، فى سبتمبر/ أيلول ١٩٣٦، وإن كانت وزارة الشئون الاجتماعية لم تُستحدث، إلا فى حكومة محمد محمود باشا (١٩٣٩)(٦).

(*) هو جهاز الأمن السياسى، فى ذلك الوقت.

مكافحة الشيوعية

يتضح من سلوك البرجوازية مدى عجزها عن معالجة أوضاع الطبقة العاملة المصرية، مما دفع الأولى إلى أن تلوذ بسلاح العسف. فاستخدمت جهاز الأمن السياسى "مكتب مكافحة الشيوعية"، بعد أن كانت حكومة يحيى إبراهيم (١٥ / ٣ / ٢٣ - ٢٧ / ١ / ١٩٢٤) أصدرت "القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣"، وبه عدلت مواد فى قانون العقوبات، بهدف التضييق على اعتناق الفكر الماركسى، أو ممارسته كنشاط^(٧).

سنوات الحرب الثانية

ناء الشعب المصرى - وفى المقدمة منه طبقته العاملة وفلاحوه - أولاً تحت نير الأحكام العرفية (١ / ٩ / ١٩٢٩)، بكل ما فرضته من قيود على الحريات الديمقراطية، وفى مقدمها حرية الاجتماع والتعبير، حجر الزاوية لحركة الطبقة العاملة، وتنظيماتها. وثانياً عانى العمال من البطالة، التى تفتت بين صفوفهم، بسبب وقف أعمال المقاولات والشركات الألمانية والإيطالية فى مصر، فضلاً عن الركود فى أعمال الموانئ والجمارك، نتيجة لركود حركة التجارة الخارجية، إلى توقف ورود مستلزمات الإنتاج من الخارج لعدد من الصناعات، فعمدت الحكومة إلى تشكيل لجنة للتعامل مع البطالة المستفحلة، انتهت إلى التوصية بسن تشريع، يحدد نسبة المصريين وأجورهم فى مختلف المؤسسات، واستخدام اللغة العربية، والحد من الاستغناء عن العمال. فيما لم تول وزارة الداخلية اهتمامها إلا للمردود الأمنى للبطالة، فطالبت الداخلية المحافظين ومديرى

المديريات بإعداد تقارير أسبوعية تفصيلية عن أحوال العمال والفلاحين. فيما انحصرت جهود العمال ونقاباتهم فى حدود الشكوى، فى الأغلّب الأعم. وإن امتصت مراكز الجيش البريطانى نسبة غير قليلة من العمال العاطلين، فاقت الثمانين ألفاً. أما الغلاء، فثمة الارتفاع المفاجئ والمطرّد فى أسعار السلع الاستهلاكية. وقد رد العمال مدافعين عن أجورهم، قبل أن يطوروا موقفهم إلى المطالبة بعلاوة غلاء^(٨).

فى الوقت الذى أفادت الصناعة المصرية من الحرب العالمية الثانية (١٩٢٩ - ١٩٤٥)، نتيجة الانخفاض الكبير فى التجارة الخارجية (الواردات)، واختفاء المنافسة الأجنبية للمنتجات المصرية، ولحاجة جيوش الحلفاء الملحّة لمنتجات الصناعة المصرية، بخاصة مع تحوّل مصر إلى قاعدة رئيسية للإمداد والتموين للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط. وقد بلغت الزيادة فى الإنتاج الصناعى المصرى، بين سنتى ٢٩ و١٩٤٥، قرابة ٤٠٪، وبلغ الرقم القياسى للإنتاج الصناعى، سنة ١٩٤٥، قرابة ٢٥٠، ١، على أساس سنة ١٩٢٨ = ١٠٠. وتكونت، خلال الحرب العالمية الثانية، ٢٧٥ شركة مساهمة، برأسمال بلغ فى مجموعه ٧٨ مليون جنيه مصرى، منها ٢٤٠ شركة مصرية، برأسمال قدره ٦٩ مليوناً من الجنيهات، منها ١٥٥ شركة صناعية، برأسمال قدره ٢٦ مليون جنيهاً. ولوحظ ارتفاع نسبة الرأسماليين المصريين فى القطاع الصناعى، الأمر الذى تكرّس مع صدور تشريع، عام ١٩٤٧، نص على وجوب امتلاك المصريين ٥١٪، على الأقل، من رأسمال الشركات العاملة فى مصر. وقد أشار الإحصاء الصناعى، سنة ١٩٤٤، إلى أن عدد المصانع

المختلفة فى مصر، بلغ ١٩٢,٢٣١ مصنعاً، ضمت ٤٥٧,٩٥٤ عاملاً، وأن عدد المصانع ذات الإنتاج بلغ ٢٢٢٢٠ مصنعاً، احتوت ٢١٦,١٤٢ عاملاً. وتركز معظم تلك المصانع فى القاهرة، والإسكندرية، ما وسع مساحة وحجم الطبقة العاملة، ونواتها البروليتارية. وفى عام ١٩٤٥ كان عدد العمال الصناعيين فى مصر ٦٢٣ ألفاً، عمل ٥٨٪ منهم فى ٥٨٢ شركة، تضمنت كل منها خمسين عاملاً فما فوق، ما وفر للطبقة العاملة تمركزاً شديداً، وإن تردى مستوى معيشة هذه الطبقة، بعد أن تآكلت أجورها، بفعل الغلاء(*) . كما ألهب ارتفاع معدلات البطالة الصراع الطبقي، فى السنوات التى تلت الحرب، ولم تكن البطالة ثمرة لإغلاق مصانع جيوش الحلفاء فحسب، بل أيضاً إلى نزعات أصيلة فى التنمية الرأس مالية، مثل الميكنة، وزيادة الإنتاجية. فقد زاد الإنتاج الصناعى بنسبة ٦٪، سنوياً، بين سنتى ١٩٤٥ و١٩٥٧، فى حين انخفضت العمالة فى القطاع الصناعى بنسبة ٩٪، خلال الفترة نفسها. وخلال سنوات الحرب، وما بعدها، انتقلت الزيادة داخل صفوف الطبقة العاملة من قطاع المواصلات إلى قطاع النسيج(٩).

لقد أخذت الأزمة بخناق المجتمع المصرى، اقتصادياً واجتماعياً، فعلى المستوى الزراعى كانت إنتاجية الأرض من القطن تتدهور، ومعها أسعاره - على مر السنين - وتكلفة الزراعة تتزايد، نتيجة لاستخدام الأسمدة الكيماوية، بصورة متضاعفة، ما أثقل كاهل

(*) بينما ارتفعت الأسعار ١٩٣٪، فإن الأجور لم تزد إلا بنسبة ١١٣٪.

الأرض بالديون، واندلعت الحرب العالمية الثانية، فتناقصت كميات الأسمدة المستوردة، واتبعت البلاد دورة زراعية غير ملائمة، بهدف زيادة إنتاج القمح، والحبوب، بما يغطي احتياجات الجيوش الحليفة، فتزايد تدهور إنتاجية الأرض، ورفع ملاك الأراضي إيجاراتها على حساب صغار المزارعين. فيما عانى العامل الزراعى من ضآلة الأجر، واتسعت الهوة بين المالك، وباقى المشتغلين بالزراعة^(١٠).

أما الصناعة فنمت بمعدل ٥، ٥٪، وتزايد إنتاج صناعات مصرية أساسية، كالنسيج^(١١). وزادت رعوس الأموال المستخدمة فى الشركات الصناعية والتجارية، من ٨٦ مليون جنيه مصرى، عام ١٩٢٩، إلى ١٠٦ مليون جنيه، عام ١٩٤٥^(١٢). بالتالى اتسع حجم الطبقة العاملة من ٢٤٧ ألفاً، إلى ٣٦٠ ألفاً، ثم إلى ٤٠٠ ألف، عام ١٩٤٨. بيد أن هذا الازدهار الصناعى قد أتى على حساب العامل الصناعى، إذ زاد إفقاره، وغدا أجره دون الحد الأدنى للكفاف، بمقدار النصف تقريباً^(١٣).

لقد ذهب ٦١٪ من الدخل القومى، عام ١٩٤٥، إلى جيوب كبار الملاك والرأسماليين، و٥٠٢ مليون جنيه، ذهب منها أكثر من ٣٠٨ مليون جنيه فى شكل إيجارات، وأرباح، وفوائد. فيما بقيت الحيازات الكبيرة فى مجال الأرض على ما هى، حيث ملكية ١٢ ألف فدان لـ ٢٦٪ من الأرض، و٢٣ ألفاً من الأغنياء يديرون أملاكهم، ويستغلون العمل المأجور، ويملكون ١٢٪ من مجموع الأراضى. فيما كان ١٢ مليوناً زراعياً، يتقاضى كل منهم ٣ جنيهات، فى المتوسط، شهرياً، وكان مائة ألف يمتلكون المصانع، والمتاجر، الكبيرة والمتوسطة، والصغيرة. ولم يزد متوسط الأجر السنوى للعامل

الواحد، من بين مليون - هم مجموع عمال الصناعة، والتجارة، والخدمات - عن ٢٥ جنيهاً^(١٤).

نخلص من كل ما سبق أن احتياج الطبقة العاملة المصرية غداً ملحقاً لحزبها السياسى، الذى يرعاها، ويقودها فى معاركها، المطلوبة والسياسية، على حد سواء. لكن العسف الحكومى النابع من القهر الطبقي الموجه للعمال وحزبهم السياسى، هذا القهر المحفّز من المحتل البريطانى، أعاق ظهور الحزب، من جديد. وإن استجدت عوامل، عجلت بظهور الحزب، مرة أخرى، ولكن فى سياق آخر، وصورة مختلفة.

الأرض تتهيأ

لاح الخطر النازى فى الأفق، مع وصول أدولف هتلر إلى سدة الحكم فى ألمانيا، مطلع ١٩٣٣، فأعطته الإمبريالية البريطانية جُل اهتمامها، وخففت قبضتها عن الاتحاد السوفييتى والأحزاب الشيوعية فى المستعمرات البريطانية. فضلاً عن أن ظهور الخطر النازى دفع بقطاع من اليهود فى مصر - التواق للاندماج فى المجتمع المصرى - إلى التفتيش عن ملاذ ديمقراطى مصرى، فلم يجد ذلك القطاع إلا الفكر الماركسى، وحزبه، وبدرجة أقل حزب الوفد. وقد ساعدت الثقافة الأجنبية، والإلمام باللغتين الإنجليزية والفرنسية، اليهود على الاطلاع على كلاسيكيات الفكر الماركسى، قبل غيرهم، كما أن الأجانب فى مصر - يهوداً وغير يهود - كانوا محصنين بالامتيازات الأجنبية، مما يصعب معه اضطهادهم من قبل زبانية الأمن، وبصاصيه.

إلى ذلك جاءت "معاهدة ٢٦*" بين مصر وإنجلترا، لتمنح الأولى هامشاً واسعاً من الاستقلال الوطنى، ولتتخفف - بالتالى - الحكومة المصرية من التحفيز البريطانى ضد النشاط الشيوعى فى مصر.

كما علينا ألا نغفل ميول "الوفد" الديمقراطية، فى سبيل كسب الشعب المصرى، والاستقواء به فى معركة "الوفد" الصعبة مع السراى، والمحتل البريطانى، لذا اتسمت السنوات السبع التى حكم فيها "الوفد"، فى تقطع، بهامش ديمقراطى واسع، ومكاسب للعمال. هنا أمكن لرافدى المثقفين والعمال أن يتعانقا، من جديد.

(* معاهدة ٢٦: هى المعاهدة التى عقدتها لجنة ائتلافية من الأحزاب المصرية - فى عهد حكومة الوفد - مع حكومة لندن، فى ٢٦ / ٨ / ١٩٢٦. وقد تم توقيعها فى قاعة لوكارنو بالخارجية البريطانية، فى لندن. وتضمنت المعاهدة على أنه فى حالة إعادة النظر فيها، عدم المساس بالتحالف بين مصر وبريطانيا، وأن تقدم الأولى لبريطانيا كل عون، إذا ما نشبت حرب بينها وبين أى طرف آخر. وإن ألغت المعاهدة الامتيازات الأجنبية، كما سلم الإنجليز بالإدارة المصرية - البريطانية المشتركة فى السودان. أما جلاء القوات البريطانية عن مصر، فاشتراط بوصول الجيش المصرى إلى درجة يمكنه فيها أن يقوم بمفرده بالدفاع عن الملاحة، وسلامتها فى قنال السويس. وإن حتمت المعاهدة ألا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية عن الطراز الذى تستخدمه القوات البريطانية، ما جعل الاستقلال الوطنى المصرى مجروحاً. وتضمنت المعاهدة سحب جميع البريطانيين من الجيش المصرى، وإلغاء وظيفة المفتش العام، والموظفين التابعين له. كما نصت المعاهدة على إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية، وسحب المستشارين، القضائى والمالى. بما سمح لمصر بمجرد الاستقلال الداخلى. لكن هذا كله لم يمنع النحاس باشا من تسمية هذه المعاهدة "معاهدة الشرف والاستقلال".

لمزيد من التفاصيل حول المعاهدة والملابسات التى حفت بها، يمكن الرجوع إلى:

رمضان، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧٠ - ٨٠٢.

التحضير والتأسيس للجديد

اندلعت، سنة ١٩٢٥، هبةٌ وطنية، بقيادة البرجوازية الوطنية المصرية، فدبَّت الروح في الطبقة العاملة، وأفسح في المجال للأفكار الاشتراكية، من جديد. وأنشأ شباب برجوازي - متأثر بالماركسية - "نادى أنصار السلام" - ذا الطابع الثقافي. وترابطت "عصبة أنصار السلام" في كل من القاهرة، والإسكندرية، وبورسعيد مع جمعيات أخرى، في إطار "الشعبة المصرية" في "التجمع العالمي من أجل السلام" (Section d'Egypte) (*) (١٥).

في ١٣ / ٩ / ١٩٢٥ ضم الاجتماع العام الأول التأسيسي، في مصر، أكثر من مائة شخص. وفي عام ١٩٢٧ أصبح أنصار السلام في مصر يعدون بالآلاف. ووضعت هذه الهيئة نصب عينها الكفاح من أجل استقلال مصر، فالسلام "لا يمكن تصوره، إلا إذا قام على قاعدة من استقلال الأمم جميعها" (١٦).

(*) في عام ١٩٢٠، عندما تبين للبريطاني لورد سيسيل بأن "عصبة الأمم" فشلت في منع الاعتداءات المسلحة، طفق سيسيل يدعو إلى تنظيم عمل جماعي، ضد كل دولة تلجأ إلى الحرب. وفي عام ١٩٢٦ وُلد "التجمع العالمي من أجل السلام". وفي مارس/ آذار من العام نفسه، صدر عن هذه الهيئة نداء لعقد مؤتمر عالمي، واستجاب للنداء أربعمائة مليون إنسان، مثلهم في المؤتمر العالمي خمسة آلاف مندوب، جاءوا من أنحاء المعمورة. وانعقد المؤتمر، فعلاً، في بروكسل (٢ - ٦ / ٩ / ١٩٢٦). واقسم المؤتمر على أن يناضلوا لكي تكون حرب ١٩١٤ هي آخر الحروب.

- أبو سيف يوسف، وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصري ١٩٤١- ١٩٥٧، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٥، ٢٦.

تلكاً مؤسس الشعبية المصرية، بول جاكودي كومب (**)، فى تأسيس منظمة شيوعية، من باب شدة الحرص على السرية، وتوفير ضمانات النجاح والاستمرار، ولأن كومب وقع فى إسار الهاجس الأمنى، حتى غدا الأخير وسواساً لدى دى كومب. هنا غادر هنرى كوريبيل النادى، سنة ١٩٢٩، لينضم إلى "الاتحاد الديمقراطى"، ثم أسس من التفوا حول هنرى كوريبيل "جماعة الثقافة"، فى سياق التحضير لتأسيس "الحركة المصرية للتحرر الوطنى" (١٧). فيما خرج هليل شوارتز، ليكون "إيسكرا"، أما مارسيل إسرائيل فقد تم إبعاده عن "النادى"، بسبب إلحاحه على ضرورة تأسيس منظمة شيوعية، وبعد ذلك أسهم مع آخرين فى تأسيس جماعة "تحرير الشعب" (١٨).

هكذا - من عباءة "نادى أنصار السلام" - خرجت جُل المنظمات الشيوعية المصرية، وأخر ثلاثينيات القرن العشرين، وأوائل أربعينياته. التأسيس

بعد الهجوم العسكرى النازى على الاتحاد السوفييتى، فى يونيو/حزيران ١٩٤١، بدا وكأن الإنجليز وأدواتهم الحاكمة فى مصر

(**) ولد فى الإسكندرية، ١٩٠٥، لأب وأم ألمانيين، من عائلة مسيحية بروتستنتية، على مذهب كالفين. وعمل والده مهندساً فى مصلحة الأشغال العمومية بمصر، فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، وغدا من كبار رجال الأعمال. وقد أتيح لكومب أن يلتحق بالحركة الشيوعية الألمانية. ومع وصول أدولف هتلر إلى الحكم فى ألمانيا (يناير/كانون الثانى ١٩٣٣)، قفل دى كومب عائداً إلى الإسكندرية، حيث انضم إلى "عصبة أنصار السلام". وانتقل، ١٩٣٧، إلى القاهرة، وشكل مع ثيودور شى بيريدس "المجموعة الماركسية المتعددة الجنسيات"، التى أولت اهتمامها للجانب الثقافى.

- المصدر نفسه، ص ٤٣، ٤٤.

لم يعودوا يمانعون في ترك النشاط الشيوعي وشأنه. فتوالى تأسيس الحلقات الشيوعية في مصر، وإن حملت أسماء منظمات، على النحو التالي:

(١) تحرير الشعب (١٩)

كوّن مارسيل إسرائيلي، سنة ١٩٢٨ - مع جورج بواتيه، وراؤول كوريبيل، وفؤاد الأهواني، ومحمد نصر الدين (المدرس بكلية البوليس)، وآخرين - "الاتحاد الديمقراطي"، بعد مغادرتهم نادي أنصار السلام. وبعد أشهر عدة، انضم هنرى كوريبيل إلى النادي، "ليحوّله إلى ناد أرسنقراطى" (ثم التقى عشرون رجلاً*)، في مكان ما بالقاهرة - سرّاً - أواخر ١٩٢٩، بهدف تأسيس منظمة شيوعية، ونظّموا دراسات في الماركسية لمصريين، أشرف عليها مارسيل إسرائيلي بنفسه، وقرر الدارسون - سنة ١٩٤٠ - تأسيس المنظمة المرجوة، وأسموها "حركة تحرير الشعب"، وانتخب مؤتمرها ذو العشرين عضواً، ثلاثة مصريين، إضافة إلى مارسيل، باعتبارهم لجنة تنفيذية للمنظمة الوليدة. وقد نجحت "تحرير الشعب" - حسب أحد قادتها - في استحداث تعبيرات علنية لها: "الخبز والحرية"، و"ثقافة وفراغ"، و"لجنة نشر الثقافة الحديثة"، وصحف "التطور"، و"المجلة الجديدة"، و"الأسبوع"، فضلاً عن دار نشر، باسم "الضمير".

(*) من هؤلاء الرجال العشرين: فؤاد الأهواني، ومحمد نصر الدين، وصلاح أبو سيف، وحلمى حليم، وأسعد حليم، وكامل التلمساني، وصالح عرابي، وتحسين المصرى (من حزب العشرينيات)، وعبد العزيز هيكل، وحسين كاظم، وفتحى الرملى، ومارسيل شيريزى (إسرائيلي).

- شيريزى، مصدر سبق ذكره، ص ١٧، ١٨.

(٢) الحرية بين الفن والخبز

نحن أمام توأمين، ولدا ملتصقين، ثم انفصلا بعد خلاف استفحل فى اطراد.

نبدأ بليون كاسترو، وهو صهيونى يسارى مصرى، وصديق حميم لسعد زغلول باشا، رئيس "الوفد". وقد أصدر كاسترو عن "الوفد" مجلة "Liberte" بالفرنسية، وتعنى "الحرية".

بعد وفاة زغلول، ١٩٢٧، تراجع دور كاسترو داخل الحركة السياسية المصرية عموماً، و"الوفد" على وجه الخصوص، فأسس، سنة ١٩٣١، جمعية "Essaistes"، التى تعنى بالفرنسية "المحاولون"، والتى ضمت اليسار اليهودى فى مصر، لمقاومة الفاشية. وبعد بما يربو قليلاً على السنتين انشقت عن "المحاولون" مجموعة "Espuis"، وتعنى بالعربية، "ثم ماذا؟"، التى انشقت عنها مجموعتان أخريان: اتحاد أنصار السلام الدوليين، و"الفن والحرية"، وقد اتجهت الأخيرة إلى المثقفين المصريين، من خلال الفن والفن التشكيلى، ومنهم: جورج حنين، ورمسيس يونان، وأنور كامل، ولطف الله سليمان^(٢٠).

لقد انحصر غرض "الفن والحرية" فى نشر الثقافة المتقدمة، وإيقاف الشباب المصرى على الحركات الفنية فى العالم، وتشجيع الآداب والفنون فى مصر، وذلك عن طريق إصدار المجلات، وإلقاء المحاضرات، وإقامة المعارض، وما إلى ذلك، من مختلف وسائل النشر المشروعة^(٢١).

لقد كانت "الفن والحرية" أقرب إلى الاتجاه التروتسكى(*)، منها إلى الماركسية - اللينينية - الستالينية. بذا يمكننا اعتبار العام ١٩٣٩ بداية النشاط التروتسكى فى مصر. الذى ابتدأ مصبوغاً بالطابع الفنى والأدبى، ولم يكن اتجاهه السياسى واضحاً، بعد(٢٢).

لكن ما الدليل على أخذ "الفن والحرية" بالتروتسكية؟

لقد تمثلت علاقة السورالية بالماركسية، فى البيان المشترك، الذى أصدره أندريه بريتون (مؤسس الحركة السورالية، التى نشطت فى فرنسا وبلجيكا)، وليون تروتسكى. أما فى مصر فقد أسهمت جماعة "الفن والحرية" فى ردف الحركة السورالية، وكانت الأولى أحد التعبيرات المهمة للثانية(٢٣).

فى حين تبلور اتجاه اجتماعى داخل الجماعة. وكُتب بعض المقالات فى هذا الاتجاه، دون أن يحمل توقيع كاتبها، فى مجلة "التطور"(**) وإن لم يفهم، صراحة، بأن مجلة "التطور" تعبر عن

(*) التروتسكية: نسبة إلى القائد الشيوعى الروسى البارز، ليون تروتسكى. أحد أهم زعماء البلاشفة، فى الربع الأول من القرن العشرين، أخرجه ستالين من الحزب الشيوعى السوفييتى، عام ١٩٢٧، بعد تكرار خروجه على خطر رأس الاتحاد السوفييتى، آنذاك، جوزيف ستالين. وقد تبنى تروتسكى أفكار "الثورة الدائمة"، و"الثورة العالمية"، كما نذر من فكرة التحالف مع الفلاحين، بسبب تشتتهم الجغرافى، وتخلفهم السياسى، والتناقضات فيما بينهم. وفى مطلع أربعينيات القرن العشرين، غداة مغادرته الاتحاد السوفييتى، كون تروتسكى الأممية الرابعة، فى مواجهة الأممية الثالثة.

(**) صدرت شهرية، وجاء العدد الأول من "التطور"، فى الأول من يناير/ كانون الثانى ١٩٤٠، ولم يصدر منها سوى تسعة أعداد فقط، آخرها كان فى سبتمبر/ ايلول من العام نفسه. أما صاحب الامتياز ورئيس تحرير المجلة، فكان أنور كامل. وقد بيعت النسخة الواحدة من المجلة بعشرين مليماً، ووقع العدد الواحد فيها فى ٦٨ صفحة، من القطع المتوسط (١٥ × ٢٠سم).

التروتسكيين في مصر، فطابعها الغالب كان الفن والأدب، وإن كان الفن الرامى إلى التغيير^(٢٤).

يقول أحد أهم محررى "التطور"، بأن هذه المجلة سعت إلى "تمصير" الحداثة، على نحو راديكالى، أى أنها كانت تؤيد تحديث مصر، من دون إفقادها طابعها، وخصوصيتها، كما كانت تركز فى فكرها إلى بيان بريتون - تروتسكى، الذى طالب بـ "استقلال الفن من أجل الثورة، وبالثورة، من أجل التحرير النهائى للفن"^(٢٥).

بمراجعة أعداد "التطور"، نلاحظ بأنها أخذت على عاتقها الدعوة إلى التغيير المستمر، ومقاومة الخرافات، والاستغلال، والرجعية، وألحَّت على مساواة المرأة بالرجل، وبإشاعة الحريات الديمقراطية.

يقول كامل: كنا نجمع تكاليف الأعداد من أعضاء الجماعة، من أجل طباعة ألف نسخة من كل عدد من "التطور". وباعتراف أقطاب الأدب فى مصر، فإن "التطور" ضارعت المجالات المتقدمة فى أوروبا^(٢٦).

حين توقفت "التطور" عن الصدور (٩ / ١٩٤٠)، خرج أنور كامل على رأس مجموعة من "الفن والحرية"، ليشكلوا جماعة "الخبز والحرية"، فى تأكيد على الطابع الطبقي الاجتماعى، الذى ميَّز الجماعة الثانية عن "الفن والحرية". واتخذت "الخبز والحرية" مقراً لها فى عمارة المؤيد بشارع محمد على بالقاهرة. وأبرز مؤسسيها - فضلاً عن - كامل عبد العزيز فهمى هيكلى، أسعد حليم جرجس، فتحى الرملى، وصالح عرابى^(٢٧).

لا أدري لماذا تجاهل أنور كامل عضوية لطف الله سليمان؟ ربما لأن الأخير بقي على علاقة ما بجماعة "الفن والحرية". وقد أعاد سليمان خروج "الخبز والحرية" من "الفن والحرية" إلى التباين الذي أخذ يفرض نفسه، ببطء، ولكن باستمرار، بينه وكامل من جهة، وجورج حنين ورمسيس يونان من جهة أخرى، حتى التقط سليمان رسالة وجهها حنين إلى "الأممية الرابعة"، أكد لها بأنه لم يعد له وليونان أية علاقة ولاء تجاه الاتحاد السوفييتي، وأنهما تحررا منه، نهائياً، بينما سليمان وكامل يرفعان شعار التضامن مع الاتحاد السوفييتي، ويؤكد سليمان، لاحقاً: "وهذا صحيح" (٢٨).

لم تُصدر "الخبز والحرية" نشرات، مكتفية بما تعقده من اجتماعات ضيقة، لمناقشة القضايا العامة، وقد نُظِّم المشتركون في "الخبز والحرية" في حلقات سرية. ووصلت الجماعة بتأثيرها إلى الطلبة، والعمال، والمثقفين، والجيش، وبصفة خاصة سلاح الطيران، وعلى وجه الدقة إلى صفوف صف ضباط الطيران. وفي صيف ١٩٤٢، أُلقي القبض على قرابة ستين عضواً من "الخبز والحرية"، بتهمة محاولة قلب نظام الحكم، بالقوة، وإن انتهى الأمر بتقديم نحو عشرين منهم إلى المحاكمة، التي برأتهم جميعاً. بعد أن ظلت القضية تتأجل أمام المحاكم المصرية، حتى تم البت فيها - نهائياً - بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، وصدر الحكم بالبراءة للجميع (١٩٥٤) (٢٩).

في بيان سياسي، وزعته "الخبز والحرية"، عام ١٩٤٥، جاء أن توقعات الماركسيين، وتحليلاتهم للأوضاع السياسية والاجتماعية في مصر والمنطقة العربية، خلال السنوات ١٩٢٠ - ١٩٣٠، ظلت بعيدة جداً عن التطور الحقيقي للمنطقة، من خلال الأحداث التاريخية التي جرت فيها، وإن إنجازات الماركسيين، الذين يمسون بالسلطة،

فى أماكن كثيرة من العالم، ظلت بعيدة جداً عن المثال الاشتراكى، كما هو فى أذهان الثوريين ومخيلاتهم عنه^(٢٠). مما يؤكد استمرار تأثر "الخبز والحرية" بالأفكار التروتسكية، وابتعادها عن النمط السوفييتى من الاشتراكية.

فى مجال النشاط الفكرى، أصدرت "الخبز والحرية" كراسات: "مشاكل العمال فى مصر" (١٩٤١)، بقلم: أنور كامل، و"أخرجوا من السودان" بقلم: أنور كامل، أيضاً. واعتُبر الكراس الأخير بمثابة البرنامج السياسى لجماعة "الخبز والحرية"^(٢١).

فىما استمرت "الفن والحرية"، فاشترت امتياز "المجلة الجديدة" الأسبوعية، من المفكر الاشتراكى الفابى المصرى المعروف، سلامة موسى^(*).

فى محضر التحقيق الذى أجرته معه النيابة العسكرية العليا، صيف ١٩٤٢، أفاد أنور كامل بأنه كان ينوى الدعوة إلى اجتماع عام،

(*) منذ فبراير/ شباط ١٩٤٢، نُبت اسم رمسيس يونان كصاحب امتياز، ووداع مينا رئيساً لتحرير "المجلة الجديدة"، التى نشرت مقالات لكل من: جورج حنين، ومصطفى كامل منيب، وعادل مظلوم، وعصام الدين حفى ناصف، ولطف الله سليمان، وعزى الدويرى، ويوسف الشارونى، وعبد الحميد الحديدى، وألبير قصيرى، وشمان، وسلامة موسى، وأحمد عادل، وفؤاد كامل، وفتحى البكرى، ولويس عوض.

واعتباراً من العدد ٤٢٠، فى منتصف إبريل/ نيسان ١٩٤٢، أصبح يونان رئيساً للتحرير، إضافة لكونه صاحب الامتياز. وفى العدد ٤٢٤، الصادر فى منتصف سبتمبر/ أيلول ١٩٤٢، نُبتت "المجلة الجديدة"، فى صفحتها الثالثة بأنها ليست "لسان حال حزب، إنها المنبر الحر، حيث يجب أن يُسمع خالصاً كاملاً، صوت جميع العناصر المحددة، وبخاصة الشبيبة المثقفة". وقد استمرت هذه المجلة فى الصدور، حتى أواخر ١٩٤٤، حين قبرها سيف الحاكم العسكرية.

يعقد في ١٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٢، يضم جميع العناصر ذات الميول الاشتراكية في مصر، ليعلن تأليف "الحزب الاشتراكي". وعن مبادئ "الخبز والحرية" رد كامل على سؤال لوكيل النياابة، فحددها في: "توزيع عادل لوسائل الإنتاج... فتستغل [الدولة] جميع الأفراد من الدولة - كل فرد حسب مقدرته - وتعطى أجراً لكل فرد، حسب العمل الذي يقوم به" (٢٢).

من بين التنظيمات الشيوعية التي ظهرت في مصر أواخر أربعينيات القرن العشرين، "الحركة الشيوعية الثورية"، وهي تنظيم تروتسكي النزعة، تابع للدولية الرابعة. وقد ضبطت نشرة لهذا التنظيم، تهاجم الملك فاروق، وقد اختفى محرر النشرة تحت اسم سري، هو "فكري". وأدى غضب السراى إلى قيام جهاز الأمن السياسى بحملة اعتقالات واسعة النطاق، طالت كل أعضاء هذا التنظيم(*) (٢٣).

(*) الذين ألقى القبض عليهم هم:

- (١) لطف الله حنا سليمان. (٢) أنور كامل عثمان. (٣) فؤاد كامل عثمان. (٤) جورج صادق حنين. (٥) إلبرت قصيرى. (٦) مقار موسى. (٧) إبراهيم سعد عمر. (٨) باخور مناحيم منشة. (٩) كتروفيش. (١٠) حسين فؤاد. (١١) عبد الرحمن الطيسانى. (١٢) عادل حسين أمين. (١٣) شكرى إسحق خلوصى. (١٤) عبد العزيز حسين هيكل. (١٥) يوسف إسحق خلوصى. (١٦) فايق سعد الدسوقى. (١٧) مختار إبراهيم العيان. (١٨) عمر رشدى. (١٩) جميل فوزى. (٢٠) أحمد زغلول حسين. (٢١) رزق الله كترانى. (٢٢) رينو باخوس. (٢٣) حبيب صليب رزق الله. (٢٤) إبراهيم ميخائيل عبد السيد. (٢٥) محمد أحمد. (٢٦) محمد لطفى. (٢٧) محمد جعفر عبد المتعال. (٢٨) محمود محمد مصطفى الجندى. (٢٩) حسن القطار. (٣٠) أحمد محمد أحمد شفيق. (٣١) محمد على عامر. (٣٢) إقبال العلايلى (زوجة جورج حنين، وحفيدة أمير الشعراء، أحمد شوقى بك). (٣٣) على أبو النيل (الإسكندرية). (٣٤) إبراهيم عبد السلام (الإسكندرية).

بكر، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥ - ٧٧.

بعد صدور قرار تقسيم فلسطين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٩ / ١١ / ١٩٤٧)، أصدر أنور كامل كراس "أفيون الشعب"، وفيه اعتبر "موسكو أفيون الشعب"، حسب عنوان أحد الفصول. وينشر هذا الكراس صدرت شهادة وفاة "الخبز والحرية"، حيث اعتبر "أفيون الشعب" ارتداداً من قائد الجماعة عن اليسار.

أما "الفن والحرية" فقد ذوت، مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بسبب من فشل السورالية في مصر، للأسباب نفسها التي قبعت وراء فشل السورالية في العالم. فمصر انتقلت من أساليب المقاومة بالهزل، والهذر، والهزء، إلى أساليب المقاومة بالجد، والفضل، والعمل^(٣٤).

بذا غابت التروتسكية عن مصر، لعقود وعقود لاحقة.

على أن ثمة مرجعاً معتبراً أكد بأن "الفن والحرية" كانت ضمن تعبيرات منظمة "تحرير الشعب"، وإن ضمت فوضويين، وتروتسكيين. كما كانت "ثقافة وفراغ" ضمن التعبيرات نفسها، وترأسها جانيت، زوجة مارسيل إسرائيل، ثم انقلبت "تحرير الشعب" على "الفن والحرية"، حيث تشكلت "الخبز والحرية"، وتولى رئاسة الأخيرة أنور كامل^(٣٥).

تُرى ما السبب في هذه الدريكة؟ وهل "الخبز والحرية" كانت مستقلة بذاتها، أم ضمن تعبيرات "تحرير الشعب"؟

أغلب الظن بأن معظم الحلقات الماركسية - آنذاك - كانت فضفاضة وهلامية - بعكس (ط. ش. ث.) - ما مسح الحدود بين تلك الحلقات. ويبدو أن أنور كامل ومن معه تناغما مع "تحرير الشعب"، فبدا الأمر وكأنه غدا "زيتنا في دقيقتنا" كما سنلاحظ

التداخل فى بعض التعبيرات العلنية بين الحلقات الماركسية وبعضها البعض، الأمر الذى لم تسلم منه (ط. ش. ث.) نفسها.
(٣) الطليعة الشعبية للتحرر(٣٦)

نشطت مجموعة من المصريين (يوسف درويش/ ريمون دويك/ صادق سعد)(*) فى "نادى أنصار السلام"، قبل أن تستقل تلك المجموعة عن الحلقة متعددة الجنسيات، عام ١٩٤١، بهدف نشر تعاليم الماركسية، وتحرير مصر، وبناء مجتمع ديمقراطى. وكانت المجموعة متعددة الجنسيات ذات مركزية شديدة، نظراً لتنوع الجنسيات فيها، وللأوضاع المعادية للديمقراطية، وللشيوعية فى مصر. ومنذ ١٩٢٥، كانت هناك حلقة صغيرة لدراسة الماركسية(**)، دأب على الحضور فيها كل من: دى كومب/ يوسف درويش/ ريمون دويك، ثم انضم إليها المحامى فيرجو بولس، وتلاه صادق سعد، بعد انتقاله من الإسكندرية إلى القاهرة. وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية (سبتمبر/أيلول ١٩٣٩)، اجتمعت

(*) انظر نبذة عن حياة كل منهم فى: يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨-٥٢.

(**) انصبت الدراسة على ثلاث مجموعات من الكتب:

(١) أمهات الكتب الماركسية (رأس المال/ أصل العائلة/ ما العمل؟/ الدولة والثورة/ المسألة الوطنية/ المادية التاريخية/ والاقتصاد السياسى).

(٢) كتب لمفكرين، مثل الفرنسيين، روجيه جارودى، وهنرى لوفيفر.

(٣) كتب فى تاريخ مصر، ومشاكلها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الكتب التى لاقت اهتماماً خاصاً كتاب أوتوهيلر Ottohiller "نهاية اليهودية". وفيه دلل المؤلف على أن الصهيونية حركة عنصرية وتوسعية، أى استعمارية. ويذكر يوسف درويش بأن صادق سعد قد استند إلى هذا الكتاب، عندما كتب، فى عام ١٩٤٧، كتابه "فلسطين بين مخالب الاستعمار".

- يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

الحلقة الدراسية، لتحدد الموقف من الحرب، فتبنت الموقف اللينيني، الذى يضع على الشيوعيين مهمة أن يقلبوا الحرب إلى ثورة اشتراكية. وبعد المناقشة تقرر تكوين هيكل تنظيمى سرى للمجموعة، وتم انتخاب دى كومب، وبيريدس، وزينون كرامنيان قيادة للمجموعة. وأضيفت دراسة قواعد السرية والأمان إلى برنامج التثقيف.

فيما رأى مجلس "عصبة أنصار السلام" إنهاء وضع العصبة، بسبب اندلاع الحرب، وإن قرر المجلس استمرار هذا النشاط، باسم "جماعة الدراسات Groupe Etudes"، ونشر المجلس البيان الخاص بهذا التحول فى صحيفة "جورنال ديجيت"، الصادرة بالفرنسية، فى القاهرة، فى ٦ / ٩ / ١٩٢٩. وانفتحت هذه الجماعة الثقافية، أكثر فأكثر، على المثقفين المصريين (*).

(*) - ألقى يوسف درويش محاضرة عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مصر.

- وألقى صادق سعد محاضرة عن الحركة العمالية المصرية (٣٦ - ١٩٢٧)، بالفرنسية. - واشترك ريمون دويك، ومحمد إسماعيل محمد فى تقديم محاضرة عن الأوضاع فى الصحافة العربية، آنذاك.

- وأعد دى كومب محاضرة، بالفرنسية، عن كهربية خزان أسوان. ترجمها: محمد حلمى ياسين. ونشر لها ملخصاً فى مجلة "الأسبوع"، الصادرة عن لجنة نشر الثقافة الحديثة.

- وهناك دراسة (بالفرنسية)، أعدها أديل زينون، بعنوان "بقايا الإقطاعية فى الزراعة المصرية".

- وألقت عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطن) محاضرة عن مشكلات القرية المصرية. كما تحدث عبد الحميد الحديدي (كبير المذيعين فى الإذاعة المصرية، خلال الأربعينيات) عن الوحدة العربية. وسعت "جماعة الدراسات" إلى تقديم صورة إلى الجنود الإنجليز، مفائرة لما كانت تقدمه الدعايات الاستعمارية والرجعية عن مصر. وفى هذا الميدان تعاونت "جماعة الدراسات" مع هيلارى وايمنت H Wayment (والأرجح أنه أستاذ جامعى ماركسى) على إعداد كتاب موجه، ليقرأه هؤلاء الجنود.

- يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦، ٤٧.

لقد تسلط على أذهان هذه المجموعة شبح المصير المحزن للحزب الشيوعي المصري، في عشرينيات القرن العشرين، الأمر الذي دفع تلك المجموعة إلى انتهاج موقف تنظيمي شديد التطرف، اتسم بالتشكك في كل الناس. ولعل في هذا ما يفسر تمرير هذه المجموعة كل مرشح للعضوية^(٣٧) عبر مصاف عدة، وإبقاؤه مرشحاً لنيل عضوية المنظمة، سنوات وسنوات، فيما تقضى الأساليب المرعية في الأحزاب الشيوعية السرية الاكتفاء بستة أشهر في هذا الصدد، قابلة للتجديد ستة أشهر أخرى، وإلا أُلغى الترشيح، واعتُبر المرشح غير صالح لعضوية الحزب.

في أحد أيام سنة ١٩٤١، حملَ دى كومب مسئولية تأسيس منظمة شيوعية للمصريين الثلاثة: يوسف درويش/ أحمد صادق سعد/ وريمون دويك^(*). وعليه تكونت مجموعة ماركسية مصرية، ثلاثية، اتجهت بنشاطها إلى خلق نقاط ارتباط بالواقع المصري. وبعد أن اجتذبت المجموعة عدداً من المثقفين والعمال، أسسوا معاً، في سبتمبر/ أيلول ١٩٤٦، منظمة "الطليلة الشعبية للتحرر" (ط. ش. ت. ٠).

فيما بين سنتي ٤٢ و١٩٤٣، أقامت "المجموعة" - بالتعاون مع أعضاء في منظمة "تحرير الشعب" - جمعية ثقافية ديمقراطية، هي "لجنة نشر الثقافة الحديثة"، التي أخذت على عاتقها تنظيم

(*) على ما يذكر يوسف درويش، اجتمع دى كومب مع هؤلاء الثلاثة، وقال لهم: لقد حان الوقت لتقوموا بأنفسكم، دون إشراف من أحد، بالنشاط في واقع بلدكم. وإننى سوف أكون تحت تصرفكم، في أية مهمة ترونها، وتقديم النصيحة لكم، إذا طلبتم ذلك.

- المصدر نفسه، ص٤٧.

محاضرات، ولقاءات. وبعد فترة قصيرة، استأجرت الجمعية نفسها مجلة "الأسبوع"، فيما أسس ريمون دويك "دار القرن العشرين للنشر والتوزيع". وبناء على اقتراح من سلامة موسى، تعاونت المجموعة مع جماعة تروتسكية (رمسيس يونان، ولطف الله سليمان، وآخرون) في إصدار مجلة "العهد الجديد". صدر منها ثلاثة أعداد، فعلاً، قبل أن تتوقف عن الصدور. وعرضت "المجموعة" على طه حسين - وكان السكرتير الفني لوزارة المعارف العمومية - (١٩٤٤)، خطة لمحو الأمية، تحمس لها. واجتذب دويك كلاً من أحمد رشدي صالح، ونعمان عاشور، وعلى الراعي إلى "المجموعة". وفي ١٦ / ٥ / ١٩٤٥، أصدرت "المجموعة" العدد الأول من مجلة "الفجر الجديد" الأسبوعية، العلنية، وترأس تحريرها أحمد رشدي صالح.

في ميدان النشاط بين العمال، أخذت علاقة المجموعات العمالية تنمو وتتسع، لترتبط بقيادات عمالية جماهيرية(*)، ومنذ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٥، تشكلت "لجنة العمال للتحرير القومي"، كتعبير علني للمجموعة، وقد أصدرت هذه اللجنة مجلة "الضمير" (**).

(*) كان منها: طه سعد عثمان، (رئيس نقابة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة)، ومحمود قطب (من قيادات هذه النقابة)، ومحمد حمزة، وياسين مصطفى (نقابة الأحذية)، فضلاً عن محمد رفعت.

- المصدر نفسه، ص ٥٩.

(**) أسبوعية، صدر عددها الأول في ١٩ / ٩ / ١٩٤٥، والأخير في ٨ / ٧ / ١٩٤٦.

ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

على أساس حصيلة معينة وملموسة من العمل على أرض الواقع بين العمال والمثقفين، بدأ التحضير لإقامة "المنظمة". وجرى الإعداد لهذا الأمر - عموماً - على الوجه التالي:

- (١) تكوين المنظمة، باستشارة الزملاء والأصدقاء.
- (٢) طرح الوثائق الرئيسية على المرشحين، لمناقشتها.
- (٣) موافقة الخلايا على الوثائق.
- (٤) الخلايا تعيد انتخاب مسئوليتها.
- (٥) المندوبون إلى المؤتمر هم: صادق سعد / يوسف درويش / أحمد رشدي صالح / محمود العسكري / محمد يوسف المدرك.
- (٦) انتخب المجتمعون قيادة المنظمة من: صادق سعد (مسئولاً سياسياً) / يوسف درويش (مسئولاً للتنظيم) / محمود العسكري (مسئولاً للعمل الجماهيري).

هكذا بدأت "الطلیعة الشعبية للتحرر" نشاطها، وقد رؤى ألا يُذكر اسمها في مطبوعاتها، من باب الأمان واستمراً أعضاؤها يتحدثون بـ "نحن". حتى إن مزاحميههم، أطلقوا عليهم، متندرين: "تنظيم نحن"! وفي عام ١٩٤٩ تمت الوحدة بين "المنظمة" وجناح من "تحرير الشعب"، رفض الانضمام إلى "حدثو". وتغير اسم "المنظمة" إلى "الديمقراطية الشعبية" (د. ش.). ومن هذا الاسم عُرف أعضاء المنظمة باسم "الدلاشنة". وفي بداية خمسينيات القرن العشرين، استقرت قيادة المنظمة على إظهار "المنظمة" باسم "طلیعة العمال". وفي صيف عام ١٩٥٧، عقدت "طلیعة العمال" مؤتمرها، الذي اختار

للمنظمة اسماً جديداً، هو "حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى" (ع. ف.)، وتحول أبو سيف يوسف من المسئول السياسى، إلى الأمين العام للمنظمة، باسمها الجديد.

(٤) الحركة المصرية للتحرر الوطنى (ح. م.) (٣٨)

اعتُبر التحاق هنرى كورييل بعضوية "الاتحاد الديمقراطى" - الذى خرج أعضاؤه من "أنصار السلام"، سنة ١٩٤٠ - بمثابة إشارة البدء لتأسيس "الحركة المصرية للتحرر الوطنى"، مطلع ١٩٤٢، بعد أن كان كورييل افتتح "مكتبة الميدان"، لإتاحة الفكر الماركسى للمصريين. وكان كورييل أقام "مدرسة كادر"، مطلع ١٩٤٢، تلقى فيها الأعضاء محاضرات فى كلاسيكيات الماركسية - اللينينية - الستالينية. وتشكلت لجنة مركزية للمنظمة، ضمت أربعة عشر عضواً، بسكرتارية مركزية رباعية. عرف منهم ثلاثة، هم: كورييل/ سيد سليمان رفاعى/ وكمال شعبان. وسرعان ما حققت (ح. م.) حضوراً سياسياً وثقافياً لافتاً. كما أسهمت (ح. م.) فى تأسيس "حستو" (*) فى السودان، صيف ١٩٤٦. وفى السنة نفسها ضمت "ح. م." إليها مجموعة ماركسية قديمة، من بقايا حزب العشرينيات، وعلى رأسها د. عبد الفتاح القاضى. فيما تركت (ح. م.) مجموعة صغيرة بقيادة الدكتور حسونة، ومعه خلية مثقفين فى الإسكندرية. ولاحقاً انضمت "طلیعة الإسكندرية" هذه إلى وحدة "إيسكرا" و"ح. م."، ومثلها فى اللجنة المركزية للتنظيم الجديد الرفيق لطفى، الذى سرعان ما أخلى موقعه لعدلى جرجس (٣٩).

(*) الاسم المختصر للحركة السودانية للتحرر الوطنى، سلف "الحزب الشيوعى السودانى".

(٥) القلعة

ثمانية شباب ضمتهم مجموعة واحدة؛ خمسة منهم كانوا طلاباً ثانويين، إلى طالب أزهرى واحد، وعامل، وحرفى. قد هزهم حادث ٤ فبراير/ شباط ١٩٤٢(*)، فقرروا إنشاء منظمة شيوعية، فى حى القلعة القاهرى، ومنه جاء اسم المنظمة. وحين انتقل الرجل الأول فى المنظمة، مصطفى هيكل، للتدريس فى كلية التجارة فى جامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن)، توسعت المنظمة، وتكونت لجنة قيادية خماسية للمنظمة، بعد أن كان حجم عضويتها قد وصل إلى ١٥٠ عضواً. وسرعان ما انضم هيكل، ومنظّمته (القلعة) إلى المنظمات الشيوعية التى اتحدت، صيف ١٩٤٧، مشكّلة "حدتو".

(٦) إيسكرا

التقى هنرى كورييل وهليل شوارتز على ضرورة إقامة منظمة شيوعية فى مصر، ما فرّق بينهما وبين دى كومب وصحبه. فكوّن كورييل وشوارتز جماعة، هيمنت على "الاتحاد الديمقراطى"، الذى تصاعد نشاطه. وكانت تلك الجماعة على علاقة بالشيوعيين الإنجليز، واليونانيين، المجندين فى صفوف قوات الحلفاء المتمركزة

(*) وصلت القوات الألمانية، بقيادة روميل، حدود مصر الشرقية، وخرجت مظاهرات شعبية مصرية، هتفت: "إلى الأمام يا روميل!" ما اضطر الإنجليز إلى تفضيل الإتيان بخصمهم اللدود، مصطفى النحاس باشا، على رأس حكومة وفدية فى القاهرة، فالوفد يعادى النازى، بينما بقية الأحزاب المصرية لا تعاديه، بل إن بعض تلك الأحزاب يتعاطف مع النازية، فيما بعضها الآخر ضعيف، بما يجعله عاجزاً عن التأثير فى الشعب المصرى. وحين تلكأ الملك فاروق فى أمر تكليف النحاس، حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين، فى ٤ / ٢ / ١٩٤٢، وأرغمت الملك على توقيع التكليف، فبدأ وكأن الملك وطنى لا يدعن للإنجليز!

فى مصر. لكن هذه الجماعة سرعان ما انقسمت إلى مجموعتين، تحولتا - لاحقاً - إلى منطمتين شيوعيتين:

(ح. م.)، ويقودها كورييل، و"إيسكرا"، ويقودها شوارتز.

أما محور الخلاف بين الرجلين، فتمثل فى قضية التمسير(*)، إذ رأى شوارتز فى دعوة هنرى كورييل إلى التمسير شوفينية، ما دفع شوارتز إلى النفور، وتأسيس "إيسكرا"، التى قادتها لجنة مركزية سداسية(**)؛ حيث تولى شوارتز المسئولية السياسية، فيما ترأس إيلى ميزان العمل التنظيمى لإيسكرا. وأصدرت "إيسكرا" أسبوعية سياسية جماهيرية علنية، هى "الجماهير"، تولى شهدى عطية الشافعى رئاسة تحريرها. ومثلت هذه الصحيفة قفزة نوعية، فى الشكل والمضمون، بمعايير ذلك الزمان. بعد أن كانت "إيسكرا" أقامت "دار الأبحاث العلمية"، ولعلها أشهر الأندية الثقافية اليسارية فى مصر، فى ذاك الزمان. كما أصدرت "إيسكرا" كراساً علنياً، حمل عنوان "أهدافنا الوطنية"، بقلم كل من شهدى عطية الشافعى، وعبد المعبود الجبيلى. واعتبر "أهدافنا الوطنية" بمثابة برنامج سياسى لإيسكرا، التى ظل تنظيمها محكماً، وتمتع بقواعد أمان صارمة.

الخلاصة، إننا أمام حلقات ماركسية فحسب، لا يتمتع أى منها بسمات الحزب الشيوعى. وهذا قائد شيوعى مصرى معاصر يصف

(*) يُقصد بالتمسير هنا، جعل قيادة المنظمة الشيوعية كلها من أبناء الشعب المصرى، دون الأجانب.

(**) فضلاً عن شوارتز، ثمة إيلى ميزان، وشهدى عطية الشافعى، وعبد المعبود الجبيلى، ومحمد عباس سيد أحمد، ومحمود النبوى.

عمل هذه الحلقات "بضيق الحدود، التي كانت تعمل فيها، وبالخلق... [لقد] كان من الصعب - إلى حد ما - كشفها مادام أنه ليس هناك حركة، وعمل ثوري، يعمل على فضحها...". وقد استعر الاحتراب الكلامي بين هذه الحلقات، وكل منها يعتقد أنه الشيوعي الحقيقي، بينما ماعداه لا يستحق هذه الصفة. ما جعل ثلاث محاولات لتوحيد تلك الحلقات، تبوء بالفشل، ولكن إلى حين، فشرط الوحدة كانت في أمس الحاجة إلى الإنضاج.

هوامش الفصل الثانى

- (١) د. رفعت السعيد، اليسار المصرى ١٩٢٥ - ١٩٤٠، ط١، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٢، ص ١٦ - ٣٨، ٥٦ - ٧١، ١٠٣ - ١٥٢.
- (٢) عز الدين، تاريخ... مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٦ - ٣٦٠، ٣٨٤.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٩ - ٣٧٢، ٤٨٣ - ٥٠٣.
- (٤) المصدر نفسه، ص ٤١١ - ٤١٥، ٤٥٧ - ٤٧٠.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٤٢٥ - ٤٢٨.
- د. عبد الوهاب بكر، أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ - ١٩٥٠، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢، ص ٤٠ - ٤١.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٩٦.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٩٨ - ٩٩.
- (٨) عز الدين، تاريخ... مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٩ - ٦٤٦.
- عباس، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤.
- (٩) عمر الشافعى، رؤية نقدية للحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢، قضايا فكرية (القاهرة)، العدد الحادى والثانى عشر، ١٩٩٢، ص ٢٢٢ - ٢٢٢.
- عز الدين، تاريخ... مصدر سبق ذكره، ص ٦٤٦ - ٦٤٨.
- (١٠) بكر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧ - ٤٨.
- (١١) د. رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧، ص ٢٥ - ٤٠.
- (١٢) شهدى الشافعى، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

- (١٣) بكر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨ - ٤٩.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٤٩ - ٥٠.
- شهدى الشافعى، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠ - ٩٢.
- عبد المنعم الغزالى، موقع ٢١ فبراير ١٩٤٦ من التاريخ، الطليعة (القاهرة)، العدد الثانى، السنة الثانية، فبراير/شباط ١٩٦٦، ص ٥١ - ٦٠.
- (١٥) أبو سيف يوسف، وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى ١٩٤١ - ١٩٥٧، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٥.
- مسألة تكوين حزب، وأسلوب المنظمات الشيوعية/ تقرير الرفيق خالد إلى المؤتمر الأول لطليعة الشعب الديمقراطية (سبتمبر/ أيلول ١٩٥٧). انظر نص هذا التقرير فى:
- أمين، مصدر سبق ذكره، ج ٧، ص ٣١٥ - ٣٤١.
- مارسيل شيريزى، أوراق مناضل إيطالى فى مصر، القاهرة، دار العالم الثالث، ٢٠٠٠، ص ٩٠ - ٩٩، ١٤١ - ١٤٣.
- (١٦) يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩ - ٤٠.
- (١٧) أمين، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٦.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٣١٧.
- (١٩) د. رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠ - ١٩٥٠، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧، ص ٢٨٧ - ٢٩٣.
- شهادة مارسيل شيريزى، فى: من تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر/ شهادات ورؤى، ط ١، الجزء الأول، القاهرة، مركز البحوث العربية والأفريقية، ولجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ١٩٩٨، ص ١٧.
- Tareq Y. Esmael and Rifaat el-said, the communist movement in Egypt 1920-1988. New York. Suracuse University press, 1990, pp.38-40.
- (٢٠) جلسة مع د. رفعت السعيد، فى منزله بحى منشية البكرى بالقاهرة، ٨/ ١١/ ١٩٧٠.
- (٢١) النيابة العسكرية العليا (القاهرة)، أقوال المتهم الأول، أنور كامل، أمام النيابة العسكرية العليا، فى قضية الاشتراكية، المتهم فيها على رأس أعضاء جمعية "الخبز والحرية"، بالاتفاق الجنائى على قلب نظام الحكم

بالقوة، يونيو/ حزيران ١٩٤٢.

(٢٢) جلسة مع أنور كامل، أتليه القاهرة ، ٢٢ / ١١ / ١٩٧٢.

(٢٣) حديث لم ينشر للمفكر المصرى الراحل، لطف الله سليمان، أجراه حسين

قييسى، الحياة (لندن)، ١٢ / ٣ / ١٩٩٥.

(٢٤) كامل، مصدر سبق ذكره.

(٢٥) حديث....، مصدر سبق ذكره.

(٢٦) النيابة....، مصدر سبق ذكره.

(٢٧) المصدر نفسه.

توفى جورج حنين، عام ١٩٧٢، فى باريس، حين كان يتولى عضوية
سكرتارية باريس، أحد انشقاقات "الأممية الرابعة" (التروتسكية)، وأتهم،
عشية وفاته، بتدبير اضطرابات سيلان (١٩٧٢). أما رمسيس يونان، فمن
أبرز النقاد التشكيليين فى مصر، سافر إلى باريس، حيث عمل مديعاً فى
إذاعتها، وإن كان هجرها، خريف ١٩٥٦، احتجاجاً على اشتراك القوات
الفرنسية فى "العدوان الثلاثى" على مصر؛ حيث عمل يونان ناقداً للفن
التشكيلى فى يومية "الأهرام" القاهرية، إلى أن توفى فى ٢٤ / ١٢ /
١٩٦٦.

وكامل التلمسانى من مخرجى السينما الواقعيين، وقد توفى فى
مارس/آذار ١٩٧٢. إلى لطف الله سليمان، الذى امتلك، منذ ١٩٥٦،
دارين للنشر فى القاهرة (النديم / الدار المصرية للكتب)، إلى أن
صادرتهما أجهزة الأمن المصرية، مطلع ١٩٥٩، فى سياق الحملة المعادية
للشيوعية، ولخمس سنوات لاحقة، وبعد اعتقال دام لنحو ثلاث سنوات،
غادر سليمان، إلى الجزائر، بوساطة من الرئيس الجزائرى - آنذاك -
أحمد بن بيلا، ومكافأة لسليمان، على دعمه الثورة الجزائرية (١٩٥٤ -
١٩٦٢)، حيث عمل ضمن مستشارى ابن بيلا . وحين أطاح انقلاب
عسكرى بنظام بن بيلا، صيف ١٩٦٥، غادر سليمان إلى باريس، إلى أن
مات هناك، فى ١٨ / ١٢ / ١٩٩٤. نأتى إلى د. مجدى وهبة، الأكاديمى=
وأستاذ الجامعة المرموق، ووكيل وزارة الثقافة المصرية، لاحقاً. وهو نجل

يوسف وهبة باشا .
إضافة إلى كل هؤلاء، كتب في "التطور" كل من: توفيق حنا/ فيصل
عبد الرحمن شهبندر (سوري)/ زكي سلامة/ حسن محمود/ زاهر
غالي/ أحمد رشدي/ عبد العزيز هيكل/ محمد صادق فراج/ أنور شتا/
و محمد العزاوي.

- (٢٨) حديث.... مصدر سبق ذكره.
(٢٩) كامل، مصدر سبق ذكره.
(٣٠) حديث.... مصدر سبق ذكره.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) النيابة.... مصدر سبق ذكره.
(٣٣) بكر ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.
(٣٤) حديث.... مصدر سبق ذكره.
(٣٥) انظر: شهادة مارسيل شيريزي ، في: من تاريخ... مصدر سبق ذكره، ص
١٧ - ١٨ .
(٣٦) يوسف ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥ - ٦٠ .
(٣٧) السعيد، تاريخ المنظمات... مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠ - ٢١٤ .
(٣٨) عبد القادر ياسين، القضية الفلسطينية في فكر اليسار المصري، بيروت،
دار ابن خلدون، ١٩٨١، ص ٣١، ٣٤، ٤١ - ٥٦ .
(39) Esmael, Op.cit., pp.38-40.

الفصل الثالث

نهوض فكبوة

بعد سنوات الحرب العالمية الثانية السبع، اتسعت دائرة البطالة، وارتفع منسوب الغلاء، واستفحل الصراع الطبقي، بخاصة في الصناعة^(١).

من جهة أخرى - بفعل ظروف الحرب العالمية الثانية - نهضت الحركة العمالية المصرية، وصدرت قوانين مهمة لجهة حقوق العامل، فضلاً عن قانون النقابات، الذي أصدرته حكومة الوفد (٢٦ / ٥ / ٤٢ - ٨ / ١٠ / ١٩٤٤)، وهو "القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢"، الذي أعطى العمال الحق في إنشاء نقابات لهم. كما أصبح التأمين ضد حوادث العمل إجبارياً، بحسب "قانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢"، في ٦ / ٩ / ١٩٤٢، إلى ذلك صدر قانون "حق العمل الفردي"، في مايو/ أيار ١٩٤٤^(٢).

لقد انتظر الشعب المصري بأن يكافأ بمنح بلاده استقلالها الوطني، الأمر الذي لم يحدث. فيما ارتفعت مكانة الاشتراكية مع الانتصارات المؤززة التي حققتها القوات السوفييتية ضد قوات النازي، وتحولت الاشتراكية إلى نظام عالمي، بعد أن كانت محصورة في بلد واحد، وقد قام "المعسكر الاشتراكي" من أقطار أوروبا الشرقية.

ما كادت تلك الحرب تضع أوزارها، حتى اندلعت فى مصر هبّات، وانتفاضات، أواخر ١٩٤٥، وعلى مدى سنة ١٩٤٦ (٢١ / ٢)، ٢١ / ٢، وحادث كوبرى عباس)، بمجرد أن قبل رئيس الوزراء المصرى، محمود فهمى النقراشى باشا، فى ٢٠ / ١ / ١٩٤٦، مذكرة بريطانية، بشأن حل القضية الوطنية المصرية، عبر التفاوض من أجل استمرار تبعية مصر لبريطانيا، وإدخال مصر فى التكتلات الدفاعية الاستعمارية، واستمرار الوجود البريطانى فى مصر^(٢). وقام شباب البرجوازية الصغيرة بسلسلة من أعمال الاغتيال السياسى. وقد بقيت الهبّات والانتفاضات فريسة التلقائية، ورغبات البرجوازية المتوسطة والصغيرة الوطنية. فيما لم تمتلك المنظمات الشيوعية أى استراتيجية، كما أن قضية تكوين الحزب - وهى أولى واجبات الشيوعيين - لم تكن مدرجة على جدول أعمال تلك المنظمات^(٤).

يقول قائد شيوعى مخضرم - شارك بقوة فى أحداث ١٩٤٦ الثورية - إن الشعب المصرى انتظر أن تتحرك الأحزاب الرئيسية - بمجرد انتهاء الحرب الثانية - إلا أن الأحزاب الصغيرة هى التى تحركت بعد الضغوط، بخاصة من جريدة "الوفد المصرى"، التى ترأس تحريرها د. محمد مندور، منشئ يسار الوفد. فقد أرسلت حكومة النقراشى مذكرة إلى حكومة لندن، لفتح باب المفاوضات، من أجل إعادة النظر فى "معاهدة ٣٦". أعلن ذلك يوم الخميس (٧ / ٢ / ١٩٤٦)، أغلب الظن حتى ينسأها الطلبة، يوم السبت (٩ / ٢). جامعة واحدة - هى جامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) - وسبع كليات (الحقوق/ الآداب/ التجارة/ الزراعة/ الطب/ العلوم/ وعبر

الميدان: الهندسة). تجمع الطلبة الجامعيون في كلية الهندسة بجامعة فؤاد، وخطب فيهم مسئول الإخوان المسلمين في الجامعة، آنذاك، مصطفى مؤمن، الذى سرعان ما أدار للمتظاهرين الغاضبين ظهره، بعد أن تزعم المظاهرة، التى ما إن وصلت إلى كوبرى عباس، حتى فتحته قوات الأمن، فسقط جرحى كثيرون من رصاص قوات الأمن، وتحولت كلية الطب إلى بؤرة للحركة، ومقر لقيادتها^(٥).

في شبرا الخيمة كان ثمة زخم اجتماعى ملحوظ، بعد أن استغنى الجيش البريطانى عن آلاف العمال فى ورشه، بمجرد انتهاء الحرب. وقد انضموا إلى الحركة. بينما الصناعات الوطنية تعانى من تضخم، يبحث عن تصدير. أما عمال الحكومة، فمعادلة أخرى (السكة الحديد/ الصناعات الأساسية إسكروزيوت)، وبينهم أعضاء من حزب العشرينيات. وكان الانتقال الشفوى قوياً جداً، فى حينها^(٦). واستمرت الحركة الثورية من ٩ فبراير/شباط إلى ٤ مارس/آذار ١٩٤٦^(٧).

فى كلية الطب طُلب إلينا إجراء انتخابات لممثلين عن الكليات^(*). وقد أقفلت الحكومة علينا كلية الطب، فاستضافنا

(*) المندوبون المنتخبون هم: سعد زهران (العلوم)، فؤاد محيى الدين (الطب)، إبراهيم الشريبنى (الطب)، جمال السنهورى (الحقوق)، لطيفة الزيات (الأداب)، فاطمة زكى (العلوم)، جمال غالى (العلوم)، كمال شعبان (الفنون الجميلة)، عبد الحق الجزار (الأزهر). وعن العمال: محمد الفخرانى، ومحمد يوسف المدرك، ومحمود العسكرى.

وكان الأول، والخامسة، والسادسة، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر، والحادى عشر، والثانى عشر من الشيوعيين. فيما كان جمال السنهورى من الإخوان.

مصطفى عمر بك، رئيس قسم الطب الشرعى فى القصر العينى، فى مكتبه. قبل أن يدعونا محمد يوسف الجندى إلى منزله، بشارع مخزن البارود، قرب القصر العينى. واعتلى الجندى مكانة رفيعة بيننا. وظللنا نجتمع هناك، إلى أن شن صدقى حملة الاعتقالات إياها (١٠ و ١١ / ٧ / ١٩٤٦). لقد كنا أمام انفجار ثورى، ولكن بدون قيادة واحدة، وهكذا ولدت (اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال) "ولعل أهم تداعيات أحداث ١٩٤٦، أنها خلقت قيادات طلابية وعمالية، سرعان ما تمردت على القيادات الأجنبية فى المنظمات الشيوعية^(٨).

معروف بأن "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" أجبرت - فى النهاية - صدقى على الاستقالة (٩ / ١٢ / ١٩٤٦). فعندما شاعت، فى نهايات يونيو/ حزيران ١٩٤٦، أنباء اتفاق صدقى مع وزير الخارجية البريطانى، إرنست بيفن Bevin ، على دخول مصر فى نظام الدفاع المشترك، وطالبت "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" بقطع المفاوضات، التى كانت بدأت، فى إبريل/نيسان ١٩٤٦. واتفقت القوى الوطنية المصرية على اعتبار يوم ١١ يوليو/تموز - الذى يوافق ذكرى ضرب الأسطول البريطانى للإسكندرية، عام ١٨٨٢ - "يوم الجهاد الوطنى".

خطط صدقى لقمع العناصر النشطة، وعلى رأسها العناصر الماركسية، فأغلق كلاً من "لجنة نشر الثقافة الحديثة" / "دار الأبحاث العلمية" / "لجنة العمال للتحرر القومى" / "مؤتمر نقابات عمال مصر". فضلاً عن دارى نشر: البعث، والقرن العشرين. ناهيك عن صحف: الفجر الجديد والطليعة، والوفد المصرى،

والضمير. وفي يوم ١٠ يوليو/تموز، السابق على التظاهرة الشعبية، كان مئتان وعشرون شخصاً - غالبيتهم العظمى من الشيوعيين - قد أودعوا السجون والمعتقلات، وكلهم ما بين صحفى، ومحام، وعامل، وطالب، وأستاذ جامعة، وطلع صدقى على الشعب بفرقة إعلامية، مفادها "إحباط مؤامرة لقلب نظام الحكم فى مصر، وإحلال نظام شيوعى محله"! وبعد اعتقالات يوليو/تموز، شرع صدقى فى التدبير لاجتثاث النشاط الشيوعى "بالقانون"^(٩).

قدر القائد الشيوعى المخضرم إياه بأن القيادات الأجنبية فى مختلف المنظمات الشيوعية فزعت من صعود قيادات شيوعية مصرية من أرض المعركة، خلال أحداث ١٩٤٦، فتداعت القيادات الأجنبية، كى تتحد فى وجه الظاهرة الجديدة^(١٠).

انعكاس على اليسار

بينما هذا رأى يفغل أن الشيوعيين، من مختلف المنظمات، الذين شاركوا فى أحداث ٤٦ الثورية، اقتنعوا، باللموس، بمدى أهمية وحدتهم، وبعدم توفر مبرر واحد لتفرقهم فى منظمات شتى، بخاصة مع التشريعات الجائرة التى فرضها إسماعيل صدقى لقمع الحركة الشيوعية^(*). ففرضت الكوادر الشيوعية الوحدة. وإن بدأت

(*) تقدم صدقى إلى مجلس الشيوخ. فى يوليو/تموز ١٩٤٦، بمشروع قانون لحماية البلاد من الخطر الشيوعى. وقد اختار صدقى الشيوخ دون النواب، لأن المجلس الأول هو موئل الأثرياء! لكن هذا المجلس خذل صدقى، لمخالفة مشروع قانونه للدستور. وقبل انفضاض دورة مجلس الشيوخ، قام صدقى بسحب مشروعه، تحت زعم رضوخه لرأى غالبية المجلس! ما يعنى تسليماً من صدقى بعدم وجود "الحالة الملحة". لكن صدقى فاجأ البلاد، فى ١١ / ٨ / ١٩٤٦، بإصدار مرسوم=

موجة وحدة المنظمات الشيوعية بالمقلوب، أى بانشقاق مجموعة عن (ح.م.)، عرفت باسم "العصبة الماركسية".

العصبة فالنواة(١١)

فى أعقاب حملة الاعتقالات التى شنتها حكومة صدقى (١٠ / ١١ / ١٩٤٦)، ضد النشاط اليسارى والديمقراطى فى مصر، وتعبيراته العلنية، خرجت مجموعة - على رأسها د. عبد الفتاح القاضى، وفوزى جرجس - من (ح.م.)، وأسست "العصبة الماركسية"، بما لا يتعدى الستين عضواً، قادتهم لجنة مركزية خماسية. وقد استبعدت العصبة الأجانب، وألغت صيغة التنظيم الفئوى، وإن افتقرت للعصبة للمحترفين.

يقول أحد قادة العصبة، فى توصيف أيام ما بعد حملة اعتقالات صدقى "... ولم تعد عمليات إصدار الجرائد العلنية، إلا سراياً،

=بقانون ١١٧ لسنة ١٩٤٦، بالاستناد إلى المادة ٤١ من الدستور. التى تجيز للملك إصدار مراسيم لها قوة القانون، بشرط ألا تخالف الدستور، خاصة إذا كانت التدابير لا تحتل التأخير. وقد قضى المرسوم بقانون إياه بالأشغال الشاقة، لمدة عشر سنوات، لمن ينشئ تنظيمًا شيوعياً، وغرامة ما بين ١٠٠ و ١٠٠٠ جنيه. أما عضو التنظيم الشيوعى، أو مؤازره، فعقوبته خمس سنوات. وقد أودع صدقى المرسوم فى مجلس النواب، ولم يعرضه على هذا المجلس، كما يحتم الدستور، الذى تكفل المواد ٤، ٦، ١٢، ١٤، ١٥، ٢٠، ٢١ للمواطن المصرى حرية الاعتقاد، والرأى، والصحافة، فضلاً عن حق الاجتماع، وتكوين الجمعيات. وأخفق النقراشى، الذى ترأس الوزارة المصرية، ما بين ٩ / ١٢ / ٤٦ و ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٨، فى تمرير قانون مماثل لمشروع صدقى، كما أخفق خليفة النقراشى، إبراهيم عبد الهادى فى الميدان نفسه. بكر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢، ١٠٩.

عندما ضرب إسماعيل صدقي ضربته، فى يوليو (تموز) ١٩٤٦،
وتوقف العمل الثورى، وكأن التنظيمات الشيوعية قد تلاشت^(١٢).

لعل هذا القائد يفسر بهذا خروجه مع آخرين من (ح. م.)،
وتشكيلهم "العصبة".

مع نهاية ١٩٤٩، أعاد فوزى جرجس تنظيم العصبة، باسم
جديد، هو "نواة الحزب الشيوعى المصرى"، وتمسكت "النواة"
بصيغتها للوحدة، والتي قضت بضرورة تحديد نقاط الخلاف،
وتصنيفيتها، أولاً، من خلال صراع أيديولوجى مفتوح، بين الكادر، فى
مختلف المنظمات، عبر لجنة لإدارة الصراع الأيديولوجى، قبل أن
ينعقد مؤتمر للكادر، الذى عليه حسم كل الأمور.

على أن انقسام "العصبة" كان مجرد نتوء شاذ فى حركة نهوض،
إذ سرعان ما توالى وحدة المنظمات الشيوعية المصرية، بعد أن
توارت منظمة كاريكاتيرية حملت اسم "منظمة اتحاد شعوب وادى
النيل"، بقيادة عبد الفتاح الشرقاوى.

(١) الطليعة المتحدة^(١٣)

ولدت ربيع ١٩٤٧، باندماج "إيسكرا"، وبعض "تحرير الشعب"،
ونسبة كبيرة من "القلعة"، وإن لم يكتمل الاندماج بين هذه المنظمات
الثلاث، إلا بعد الوحدة مع (ح. م.). واللافت أنه - كنتيجة لهذه
الوحدة - أضيف مارسيل إسرائيل إلى قيادة "إيسكرا"، ليس إلا.

(٢) حدتو^(١٤)

فيما بين يونيو/حزيران، ويوليو/تموز ١٩٤٧، اندمجت "الطليعة"
المتحدة، و"ح. م."، على كل ما بينهما من إحن وحساسيات،
وتعارضات فى الأساليب. وتطلعت قيادة كل طرف إلى عزل القيادة

الأخرى، وتخليصها الكوادر المعتبرة. وبذا تكون الوحدة بينهما تمت على ورقة طلاق، بخاصة وأنه اكتفى بتوزيع مقاعد اللجنة المركزية للتنظيم الجديد "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى" (حدثو) فيما بينهما؛ خمسة من نصيب (ح. م.)، ومثلهم لإيسكرا، ومقعد واحد لطليعة الإسكندرية(*) .

اتفق على تولى كورييل المسؤولية السياسية، وشوارتز المسؤولية التنظيمية، وأن يتولى كوادر (ح. م.) الأنشطة السياسية والتنظيمية، فيما يتحمل كوادر "إيسكرا" مسؤولية الدعاية والعمل الجماهيرى. ما أبقى الوحدة شكلية، وحافظ على فيروس التشظى، الأمر الذى عززه احتفاظ المنظمة الوليدة بالتقسيم الفئوى(**).

لقد كمنت بذور الانشقاق فى محادثات الوحدة بين (ح. م.) و"إيسكرا"، حيث اختلفا على المركزية الديمقراطية، فقد كانت "إيسكرا" ترى تطبيق المركزية الديمقراطية، أما (ح. م.) فقد رأت بأن لا مفر من الاكتفاء بالمركزية، بسبب ظروف السرية. وتنازلت "إيسكرا" عن رأيها، على ذمة قائد شيوعى معاصر لتلك الوحدة(١٥).

لذا حين حانت لحظة بلورة البرنامج السياسى، بدأ العد التنازلى للوحدة الوليدة، التى جمعت تحت سقفها زهاء ١٦٠٠ عضو(***) .

(*) من ح. م.: هنرى كورييل / سيد سليمان الرفاعى / محمد شطا / كمال شعبان / وعبد هب (سودانى).

ومن إيسكرا: هليل شوارتز / شهدى عطية الشافعى / عبد المعبود الجبيلى / عبد الرحمن الناصر / وإيمى ستون.

ومن الطليعة: لطفى، الذى سرعان ما خلفه عدلى جرجس.

(**) أى قسم تنظيمى منفصل لكل من: الطلاب / المثقفين / العمال / الأجانب / النساء / السودانيين / النوبيين / الجيش / الأحياء / الأقاليم.

(***) قرابة ٧٠٠ من (ح. م.)، بينهم عشرة أجانب، و ٩٠٠ من "الطليعة المتحدة"، نحو ٤٠٠ بينهم أجانب، و ٢٠٠ طالب، والكثير من المثقفين، وقلّة من العمال.

مع اتساع التنظيم، تشكلت سكرتارية للأنشطة فى الأقاليم، ضمت كلاً من: فؤاد عبد الحليم/ حمدى عبد الجواد/ محمد الجندى (محترفين للعمل فى الريف)، حتى قفز حجم التنظيم إلى نحو أربعة آلاف عضو.

لسبب غير معروف عادت القيادة فاكتفت بلجنة مركزية سباعية (كوريبيل/ رفاعى/ شوارتز/ الشافعى/ الجببلى/ وجرجس)، ثم رفعوا العدد إلى ١٧، حيث أضيف فؤاد عبد الحليم، وعبد الخالق محجوب (سودانى)، والجنيد على عمر (سودانى). وتكونت سكرتارية مركزية من كوريبيل (مسئولاً سياسياً)، وشوارتز (مسئولاً تنظيمياً)، والجببلى (مسئولاً دعاوياً)، ورفاعى (مسئولاً عن العمل الجماهيرى). وبإضافة ثلاثة مركزيين إلى السكرتارية، تكون المكتب السياسى، والثلاثة هم: شطا، والشافعى، وجرجس.

رفعت أسبوعية "الجماهير" العلنية راية الجبهة الوطنية، ورفضت المفاوضات مع المحتل البريطانى، وطالبت بمواجهته بالكفاح المسلح، مع إلغاء معاهدة ٢٦، واتفاق ١٨٩٩، وإدارة الظهر للإمبريالية الأمريكية، وتوثيق العلاقات مع الأقطار الاشتراكية والعربية، وحركات التحرر الوطنى فى العالم. ناهيك عن تبنى "الجماهير" لمطالب الكادحين المصريين، ومجاهرتها بمعاداة النظام الملكى المصرى.

الكبوة تتجلى

مع امتداد العسف الحكومى، منذ مطلع ١٩٤٦، وتضنى الكوليرا

في مصر، أواخر العام نفسه، واستفحال الأزمة الاقتصادية، واستعصاء القضية الوطنية، دخل المجتمع المصري في أزمة خانقة، كان من الطبيعي أن تدخل الحركة الشيوعية المصرية في أزمة مستفحلة، موازية. وقد أثرت الأزمة في "حدثو" بالذات. التي كمنت بذور انشقاقها في داخلها، منذ لحظة قيامها، حيث تم الاتفاق - كما سبق وبيئنا - على نظام محاصصة في المسؤوليات السياسية، والدعوية، والجماهيرية، فضلاً عن صيغة الأقسام الفنية في التنظيم، وتربص المصريين بالأجانب، دون أن يعنى هذا أن كل طرف متجانس، فكرياً، وسياسياً، وتنظيمياً، وإلا لانتهى الأمر إلى منطمتين، وليس تسع منظمات(*)، فثمة أجنب تربصوا بأجنب آخرين، أما المصريون فقد تفرقت بهم الأهواء والسبل.

بلغ الفزع بالنظام الملكي المصري ذروته، حتى وصل حد اتهام بعض ضباط الجيش بالعمل على الإطاحة بالنظام الحكم الملكي**،

(*) الرقم لمجموع الانشقاقات عن "حدثو". فيما بين خريف ١٩٤٧ وصيف ١٩٤٩ ثمانية وعشرون انشقاقاً لم يعش منها سوى تسعة انشقاقات.

(**) ضبطت أجهزة الأمن المصرية، في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، مجموعة من ضباط الجيش، وحملت القضية اسم الجمعية الوطنية الاشتراكية، وصمت الضباط التالية أسماؤهم: (١) الصاغ محمد رشاد محمد. (٢) الصاغ أحمد يوسف حبيب. (٣) الصاغ أحمد فؤاد. (٤) اليوزباشى عبد المنعم عبد الرؤوف. (٥) اليوزباشى عثمان حسين عثمان فوزى. (٦) اليوزباشى عاطف محمد عبده سعد. (٧) اليوزباشى حسين فهمى عبد المجيد. (٨) الملازم أول أنور محمد الصيحي. (٩) الملازم أول عبد الرؤوف نور الدين. (١٠) الملازم مصطفى كمال صدقي. (١١) الملازم أول عبد الحكيم محمود حسن جبه. (١٢) الملازم ثان مصطفى عبد المجيد نصير. (١٣) الملازم ثان عبد المجيد عبيد السلام طه الكنفافى. (١٤) الملازم ثان محمد أحمد حسن. (١٥) الملازم ثان محسن إبراهيم محمد. (١٦) الصول الفنى مصطفى محفوظ وهبغ. (١٧) الصول الفنى محمد حسن مصطفى. (١٨) الصول الفنى عبد القادر طه أحمد. بك، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤ - ٧٥.

عبر اغتيال رئيس الوزراء، محمود فهمى النقراشى باشا، ورئيس الديوان الملكى، إبراهيم عبد الهادى باشا، ورئيس "الوفد"، مصطفى النحاس باشا، والطاغية الشهير، إسماعيل صدقى باشا، ورئيس حزب الكتلة الوفدية، مكرم عبيد باشا، ورئيس أركان حرب الجيش المصرى، الفريق إبراهيم عطا الله باشا^(١٦). وإن انتهت القضية الملفقة بتبرئة كل المتهمين الذين اختلط فيهم الشيوعى بالإخوانى وخلافه. وإن جمع بين المتهمين السخط على النظام الحاكم، من منطلقات مختلفة.

فى ١٥ مايو/ أيار ١٩٤٨، أعلنت الأحكام العرفية فى مصر، بذريعة دخول الجيش المصرى الحرب فى فلسطين، بدل أن تعلن حكومة النقراشى التعبئة العامة، لكن تلك الحكومة لم تكن جادة فى دخول الحرب، بل وجدت فيها سانحة لقمع الحركة الوطنية المصرية، وفى القلب منها الحركة اليسارية. واستخدمت حكومة القاهرة نصوص القانون العرفى للزج بالشيوعيين ومعارضى النظام فى السجون والمعتقلات. وقد عمقت الحرب المذكورة، وما رافقها من أحكام عرفية واعتقالات، من أزمة المجتمع المصرى والحركة الشيوعية، على حد سواء.

١ - التكتل الثورى^(١٧)

بطرح كورييل "خط القوات الوطنية الديمقراطية"^(*) توفرت

(*) هو الخط الذى قدمه هنرى كورييل إلى اللجنة المركزية لحدثو، فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٤٧، وفيه دعا كورييل إلى "حزب القوى الوطنية الديمقراطية". بدلاً عن "حزب الطبقة العاملة"، متكئاً على أن ظروف عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية قد خلقت واقعاً جديداً، جذب إلى العمل الثورى فى مصر قوى طبقية غير عمالية، وعليه يجب أن يكون الحزب لكل الجماهير الثورية، مع التسليم بقيادة الطبقة العاملة =

القشة التي قصمت ظهر "حدثو"، فقد استجد مبرر للتكتل فالانقسام، إذ طرح الشافعي - في مواجهة خط كورييل - خط الطبقة العاملة". وكان يمكن للمختلفين أن يتجنبوا الانقسام، بتسلحهم بالديمقراطية الداخلية، الأمر الذي لم يحدث، بل تم التآمر على الشافعي، وخلصوه من مسؤوليته السياسية عن أسبوعية "الجماهير"، فضلاً عن مسؤوليته عن العمل الجماهيري لحدثو. وجاء رد الشافعي سريعاً، إذ أعلن - أواخر ١٩٤٧ - تشكيله "التكتل الثوري". ومع الشافعي (سليمان) كان أنور عبد الملك (سيف)، وسعد زهران، وحسين الغمري، ونادية فهيم. وتبادل الطرفان أعمال السطو على الأجهزة الفنية، والمكتبات الخاصة بحدثو. وقد اجتمعت قيادة "التكتل"، لأول مرة، في فبراير/ شباط ١٩٤٨.

٢ - صوت المعارضة (١٨)

على أن صوتاً ثالثاً أذان "اليونسيين"، و"العادليين" - على حد سواء - ورأى الحل في عقد مؤتمر عام لحدثو. وتكونت قيادة "صوت المعارضة" هذه من أوديت حزّان، وزوجها سيدنى سلامون، وعبد الواحد بصيلة. وسرعان ما انضمت إلى "صوت المعارضة" بقايا "التكتل الثوري".

=واعتبر معارضو هذا الخط بأنه إنكار للدور القيادي للطبقة العاملة، فضلاً عن أنه يخلط بين الحزب والجيبة، ويبالغ بالدور الثوري للبرجوازية الصغيرة. وقد أكد كورييل، لاحقاً، بأن التقرير كان ذريعة، خاصة أنني كتبتّه إزاء ردود الأفعال التي أثارها الصراع ضد (يونس)... ورغم مناشدتنا للمعارضين بأن الواقع يفرض علينا مشاكل خطيرة وهامة جداً، إلا أننا كنا كمن ينطح في الصخر".

- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

فؤاد عبد الحليم، حقيقة خط القوات الوطنية الديمقراطية، قضايا فكرية (القاهرة)، الكتاب الحادي والثاني عشر، ١٩٩٢، ص ٢٦٦ - ٢٧٢.

٣ - نحو منظمة بلشيفية (١٩)

من قسم الطلبة القلق، خرج ميشيل كامل، ومصطفى أمين، وأحمد شوقي الخطيب، وعبد الستار الطويلة، وسعد رحمي، وإلهامى سيف النصر، وعبد الغفار خلاف، ليشكلوا هذه المنظمة. وأصدروا نشرة سرية، حملت الاسم نفسه، دعت إلى مؤتمر، ومحاسبة القيادة، وتعديل تكوينها الطبقي، و"١٠٠٪ عمال!".

٤ - العمالية الثورية (٢٠)

التف حول عبد المعبود الجبيلي (عادل) مجموعة من المثقفين، طالبت بالتركيز على العمال، وفي مقدمة أولئك المثقفين: مارسيل إسرائيل/ أحمد شكري سالم/ عبد الرحمن الناصر/ لطيفة الزيات/ وجمال غالى. ورغم أنهم لم ينشقوا، فإنهم وجدوا أنفسهم خارج "حدثو"، فعدوا مؤتمراً لهم، ضم ٢٢ مندوباً (*). مثلوا زهاء مئتي عضو، من القاهرة والإسكندرية، دون غيرهما من مدن وقرى مصر، حيث كانت الهيمنة هنا لحدثو، ولم يضم المؤتمر عاملاً واحداً! ولعل المفارقة أن هذا المؤتمر دعا إلى مؤتمر آخر، لتوحيد كل المنظمات، فى يوليو/ تموز ١٩٤٨. واختاروا لتكتلهم اسم "حدثو - العمالية الثورية". ولم يبق فى "حدثو" إلا شوارتز، وقلة ممن تحدروا من "إيسكرا". ومع اعتقال معظم قادة "العمالية الثورية"، مع إعلان الأحكام العرفية (مايو/ أيار ١٩٤٨)، بدأ عقد "العالمية الثورية" فى الانفراط.

(*) منهم مارسيل إسرائيل، أحمد شوقي الخطيب عبد المعبود الجبيلي، أحمد شكري سالم، لطيفة الزيات حمدي أبو العلا، انجي افلاطون، أحمد فؤاد، ماركس كوهين، على الشلقانى، محمود النبوى، عنايات أدهم، ظريف عبد الله.

(*) السعيد، تاريخ... مصدر سابق ص ٢٤١.

فى مارس/ آذار ١٩٤٩ تم الإعلان عن "اللجنة التحضيرية" للمؤتمر التوحيدى، التى ضمت مندوبين عن "طلبة العمال"، و"العصبة الماركسية"، وبقايا "تحرير الشعب"، و"تحشم"، ثم دخلت "حدتو" على الخط، أما (م. ش. م.) فأثرت عدم المشاركة، لائذة بشعارها التليد "النمو الذاتى" (٢١).

بيد أن ضربة بوليسية أحبطت عمل اللجنة، وأجهضت المؤتمر التوحيدى.

وقد نجحت "العمالية الثورية" فى أن تضم إليها "جبهة التحرير التقدمى".

٥ - نحو حزب شيوعى (٢٢)

فجأة خرج شوارتز عن حياده، واستغل انقسام "العمالية الثورية"، ليخرج معه حمدى أبو العلا، وإنجى أفلاطون، وأحمد فؤاد، وإبراهيم المانسترلى، ليعلنوا "نحو حزب شيوعى" (ن. ح. ش.)، وسرعان ما دعت هذه المنظمة الجديدة إلى مؤتمر يوحد كل المنظمات الشيوعية، والسؤال هو : ماداموا دعاة وحدة، فلماذا ينشقون عن منظماتهم؟

٦ - حدتو الشيوعية (٢٣)

ظن بعض قادة "حدتو"، الذين أفلتوا من الاعتقال: (محمد يوسف الجندى، وفؤاد عبد الحليم) بأن المشكلة تكمن فى الاسم، فأحلوا محله "حدتو الشيوعية"، وانتقدوا "خط القوات الوطنية الديمقراطية"، وأصدروا نشرة "المعارضة"، وأعدوا مسودتى برنامج

سياسي، ولائحة داخلية، ونشرة داخلية باسم "الكادر"، لكن هذا كله تبخر في الهواء، بسبب رفض غالبية اللجنة المركزية، من محبسيها، له.

٧ - المنظمة الشيوعية المصرية (م.ش.م.) (٢٤)

انعقد مؤتمر حزبي، في ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٨، ضم ٤٢ مندوباً من "نحو منظمة بلشفية"، و"صوت المعارضة"، أقرروا برنامجاً، ولائحة داخلية، وانتخبوا قيادة رباعية(*)، وغرقت المنظمة في مواقف فوق يسارية، سياسية وتنظيمية، واستأثرت أوديت حزان بالمنظمة، لكن ضربات البوليس سرعان ما طالت ٢٥٠ من أعضائها، وهو ما يساوي زهاء نصف مجموع أعضاء المنظمة، وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٥٠ لم يكن قد بقي في المنظمة سوى عشرة من أعضائها، حسب ما يذكر رفعت السعيد، فيما يؤكد أحد الكوادر القيادية في م.ش.م. بأن مجموع من تبقى هو نحو عشرين عضواً(**)، أدانوا، مطلع ١٩٥٦، خطهم فوق اليساري. وبعد نحو عام قرروا الانضمام إلى "الحزب الشيوعي المصري".

(*) أوديت حزان / زوجها سيدنى سلامون/ فاطمة زكى/ ميشيل كامل، وبعد اعتقال الأخير حل محله محمد سيد أحمد.

(**) هم نبيل الهلالي، ومحمد عباس سيد أحمد، سعد الطويل، سعاد الطويل، ومحمود المستكاوي، وشفيق مراد المستكاوي، وفاروق على شلبي، وشفيقة نور الدين، وثريا محمد سعيد، وشقيقتها إحسان محمد سعيد، وبولس لطف الله وفاطمة زكى، ومرأى كوهين، وشقيقتها إبراهيم، ويوسف أحمد ماضى، وكريم الخردالى، ورضا اسكندر، ومأمون الرغيدى، وحنيف سيداروس، وأوديت حزان، وزوجها سيدنى سلمون. علما بأن الآخرين كانا خارج مصر، واستمرا حتى توفيا في المنفى.

٨ - نحو حزب شيوعي مصري (٢٥)

في ٨ / ٩ / ١٩٤٩ تلاقى بقايا (ن. ح. ش.) و(ع. ث.)، ومع الأخيرة مجموعة المطبعة، وشكلوا (نحشم)، وتربع شوارتز على قمة المنظمة الجديدة. وفي ١٤ / ٢ / ١٩٥٠ اعتقل شوارتز، ومعه كل من أسعد حليم، وجمال غالى، وعبد الحميد السحرتى، وموريس دميان، ويعقوب باتمانيانظو، وتيجران كيرازيان. وسرعان ما ضبط الأمن الجهاز الفنى للمنظمة، ما جعل نشاطها يتوارى، حتى انتهى إلى اختفاء هذه المنظمة، مرة وإلى الأبد.

وبعد، فإن السراى عجزت عن كتم حلّة الضغط، مدة أكثر، بعد أن تجمع فيها كل شروط الانفجار، وغدا لا مفر من تنفيس الحلّة، فتحى الملك إبراهيم عبد الهادى عن رئاسة الوزارة، بأن طلب الملك إلى عبد الهادى - عبر وزير الحربية، آنذاك، محمد حيدر باشا - تقديم استقالته، بطريقة غير كريمة. وعهد الملك إلى قريبه حسين سرى باشا بتشكيل وزارة جديدة، تجرى انتخابات نيابية جديدة، (يونيو/ حزيران ١٩٤٩)، وقد كان، وحصد "الوفد" النسبة الأكبر من مقاعد البرلمان، ووجد الملك فاروق نفسه أمام قرار مؤلم، ولم يجد بداً من تكليف رئيس الوفد، مصطفى النحاس باشا بتأليف وزارة جديدة، الأمر الذى تحقق، مطلع ١٩٥٠، وكان أول ما فعلته الوزارة الوفدية هو إلغاء الأحكام العرفية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، ودخلت مصر ومعها الحركة الشيوعية فيها مرحلة جديدة.

هوامش الفصل الثالث

- (١) عز الدين، تاريخ... مصدر سبق ذكره، ص ٦٧٧ - ٧١٦.
- (٢) مارسيل كولومب، تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة، ١٩٧٢.
- أورده: بكر، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦، ٩٧.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٩٩.
- (٤) تقرير الرفيق خالد... أورده: أمين، مصدر سبق ذكره، ج ٧، ص ٢١٨، ٢١٩.
- (٥) جلسة مع سعد زهران، في مقهى الحرية بباب اللوق، وسط القاهرة، في ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٧.
- (٦) المصدر نفسه.
- (٧) لمزيد من التفاصيل عن حركة ١٩٤٦ الثورية في مصر، يمكن العودة إلى:
- طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢، ص ٧٥ - ١٢٠.
 - شهدى عطية الشافعى، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢ - ١٠٩.
 - جرجس، مصدر سبق ذكره، ص ١٩١ - ٢٠٢.
 - عز الدين، تاريخ...، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠٠ - ٧٠٥.
 - عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٨ - ٢٩٠.
 - الفزالي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠ - ٢٧٠.

- سعد زهران، في اصول السياسة المصرية، ط١، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥، ص١١٩ - ١٢٨.

- فاروق القاضي، فرسان الأمل/ تأمل في الحركة الطلابية المصرية، القاهرة، مركز البحوث العربية، ٢٠٠٤، ص ٢٠١ - ٢٥٤.

- عمال وطلاب في الحركة الوطنية المصرية، القاهرة، مركز المحروسة، سلسلة كتاب المحروسة (٢٤)، ٢٠٠٠.

- محمد يوسف الجندي، ٢١ فبراير: دور بارز للشيوعيين المصريين، قضايا فكرية (القاهرة)، الكتاب الحادى والثانى عشر، ١٩٩٢، ص٢٣٧ - ٢٤٤.

- عبد المنعم الغزالى، موقع ٢١ فبراير فى التاريخ، الطليعة (القاهرة)، العدد الثانى، السنة الثانية، فبراير/ شباط، ١٩٦٦، ص٥١ - ٦٠.

(٨) زهران، جلسة... ، مصدر سبق ذكره.

(٩) بكر، مصدر سبق ذكره، ص٩٩ - ١٠٢.

(١٠) زهران، جلسة... ، مصدر سبق ذكره.

(١١) السعيد، تاريخ المنظمات... ، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٠ - ٣٦٧.

- Esmael , OP.Cit ., pp 79-80.

(١٢) أمين، مصدر سبق ذكره، ج٧، ص٢٢٠.

(١٣) السعيد، تاريخ المنظمات... ، مصدر سبق ذكره، ص٢٨١ - ٢٨٢.

(١٤) المصدر نفسه، ص٢٨٢ - ٤٠٨.

- Esmael , OP.Cit ., pp59-62.

(١٥) أمين، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٠.

(١٦) بكر، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

(١٧) زهران، جلسة... ، مصدر سبق ذكره.

- Esmael, OP. Cit, pp 62 - 64.

(١٨) السعيد، تاريخ المنظمات... ، مصدر سبق ذكره، ص٤٢١ - ٤٢٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص٤٢٣ - ٤٢٨.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٣٢٨ - ٣٣٥.

(٢١) أمين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.

(22) Ibid, pp. 65 - 67.

- السعيد، تاريخ المنظمات...، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٥ - ٤٣٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٣٨ - ٤٤٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٤٤ - ٤٤٩.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٤٩ - ٤٥٤.

نهوض جديد

بعد أحداث ١٩٤٦ الثورية في مصر، تفشت الكوليرا، وتوالت حكومات الأقلية العاجزة والمنبوذة، في آن، ما أدخل المجتمع المصرى فى أزمة خانقة، ومعه "حدتو" بالذات، بعد أن استمرت إهدار النظرية، وإهمال التربية السياسية*، والافتقار إلى الإستراتيجية، والبرنامج السياسى السليم، والتراخى فى شروط العضوية، وغياب

(* أصدرت (ح.م.)، عند تأسيسها، المجموعة الخضراء، ونشرتها علنا، متضمنة ثلاثة عشر كتاباً مترجماً، من كلاسيكيات الماركسية - اللينينية - الستالينية، وتفاظت قيادة (ح.م.) عن ضرورة تقديم دراسات تقرأ الواقع المصرى، هى من أشد الضرورات لمن يعمل فى السياسية. والكراسات الثلاثة عشر هى: البيان الشيوعى (كارل ماركس) // العمل المأجور ورأس المال (ماركس) // القيمة والثمن والربح (ماركس) // الاشتراكية العلمية والاشتراكية الطوباوية (إنجلز) // تعاليم كارل ماركس (لينين) // ما العمل؟ (لينين) // إلى الريف الفقير (لينين) // عن التنظيم (استالين) // أسس اللينينية (استالين) // عن اللغة (استالين) // المادة الجليلة والمادية التاريخية (استالين) // المسألة الوطنية والمستعمرات (استالين) // الاقتصاد محرك التاريخ (روجية جارودى).

- السعيد، تاريخ المنظمات.... مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

- جلسة مع طاهر البدرى، فى منزله بالقاهرة.

الديمقراطية الداخلية، فضلاً عن وجود أجناب متفذين في قيادة المنظمة الشيوعية، بينما مصر محتلة من "أجناب". حتى هؤلاء تریصوا ببعضهم البعض، ناهيك عن أن عضوية "حدتو" غصت بعناصر برجوازية، كان يمكن لتربية سياسية سليمة، ولتثقیف مارکسی حقیقی أن یخلّص تلك العناصر من نزقها، وقصر نفسها، وترددتها، وميلها للتشردم. كل هذا جعل "حدتو" مهیأة للتشظى، الأمر الذى تجلّى فى خروج ثمانية وعشرين انشقاقاً عن "حدتو"، فیما بین أواخر سنة ١٩٤٧، وصیف ١٩٤٩، منها ما یربو على نصف ستة حملت أسماء - كما استعرضنا - فیما لم یطل العمر ببقية الانشقاقات، حتى تکتسب أى اسم.

لقد بلغ تأثير "حدتو" فى الجيش حد قیام بعض ضباطه بمحاولة انقلاب، خلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٤٧، لكن هذه المحاولة أحبطت، وتم ضبط أعضائها(*)، وإن غاب تأثير "حدتو" عن إضراب رجال البولیس، فى ٦ / ٤ / ١٩٤٨، رغم أن بعض

(*) المتهمون فى هذه المحاولة هم: الصاغ أ.ح. محمد رشاد مهنا/ الصاغ أحمد یوسف حبیب أفندی/ الصاغ أ.ح. أحمد فؤاد أفندی/ الیوزباشى عبد المنعم عبد الرؤوف/ الیوزباشى عثمان حسین عثمان فوزى/ الیوزباشى عاطف محمد عبده سعد/ الیوزباشى حسن فهى عبد المجید/ الملازم أول أنور محمد الصیحى/ الملازم أول عبد الرؤوف نور الدین/ الملازم أول مصطفى كمال صدقى/ الملازم أول عبد الحکیم محمود حسن جبّة/ الملازم ثان مصطفى عبد المجید نصیر/ الملازم ثان عبد المجید عبد السلام طه الكنافى/ الملازم ثان محسن إبراهیم محمد/ الملازم ثان محمد أحمد حسن/ الصول الفنى مصطفى محفوظ وهبه/ الصول الفنى محمد حسن حسن مصطفى/ الصول الفنى عبد القادر طه أحمد.

بكر. مصدر سبق ذكره، ص ٧٤، ٧٥.

ضباط البوليس كان ينتمى إلى "حدتو". على أن المدقق فى أسماء ضباط الجيش المعتقلين هنا، سيلاحظ بأن بينهم إخوان مسلمين، مثل عبد المنعم عبد الرؤوف. ولعل هذا يجد تفسيره فيما نقله رئيس وزراء مصر، إبراهيم عبد الهادى باشا، فى ٢٤ / ٢ / ١٩٤٩، إلى السفير البريطانى، رونالد كامبل، من أن المرشد العام للإخوان المسلمين كان أرسل عدداً من أعضاء الإخوان، للتسلل إلى المنظمات الشيوعية المصرية، لكن نصف من أرسلهم البنا عادوا، بينما كسبت الحركة الشيوعية النصف الآخر. ومن جهة أخرى فإن زمالة الاعتقال أدت إلى اتصال الشيوعيين بالإخوان والوفديين، ما أسهم فى إذابة روح التحامل بينهم^(١).

على أن وصول "الوفد" للحكم، مطلع ١٩٥٠، وإلغائه الأحكام العرفية، وإفراجه عن المعتقلين الشيوعيين، أحدث انفراجة فى المجتمع المصرى، أفادت منها الحركة الشيوعية المصرية^(**). الأمر الذى تجلّى فى مسيرة هذه الحركة، حتى حريق القاهرة (٢٦ / ١ / ١٩٥٢)، لكن "حركة الجيش" (٢٢ / ٧ / ١٩٥٢) فاقمت أزمة الحركة الشيوعية المصرية، بدل أن توفر لها انفراجة حقيقية.

"فى موسم امتحانات المدارس (صيف ١٩٤٨) اعتقل الأمن كلاً من شهدى عطية الشافعى، وحسين الغمرى. وقضت محكمة

^(**) كانت تقديرات أجهزة الأمن المصرية لأعداد المنخرطين فى عضوية المنظمات الشيوعية المصرية، مع مقدم حكومة الوفد الأخيرة، عدة آلاف، فضلاً عن عدد يزيد عن هؤلاء من المشتبه فى أن لهم نشاطاً شيوعياً، أو متعاطفين مع الشيوعية.

المصدر نفسه، ص ٦٧.

عسكرية بحبس الأول سبع سنوات، والثاني ثلاث سنوات. وبذا وقع (التكتل) فى حجرى، وحجر داود عزيز. وكل من توسمنا فيه الخير من (التكتل الثورى)، استقطبناه، وكانوا نحو ثلاثين شخصاً. وجاء عدد مماثل من (العصبة الماركسية)، على رأسهم طوسون كيرلس، ومعه مطبعة (العصبة). كما أن مصطفى طيبة، غادر (حدثو)، بعد الضريتين الأمنيتين، الأولى (كوريل وصحبه)، والثانية (سيد سليمان رفاعى ومن معه)، ومع طيبة جاءت مطبعة ثانية^(٢).

الحزب الشيوعى المصرى^(٣)

يبدو أن "الوحدة" كانت خط الدفاع الأخير للقيادات الأجنبية فى الحركة الشيوعية، لكن فآل هذه القيادات خاب، فانفجرت التناقضات، على ما يقول أحد مؤسسى "الحزب الشيوعى المصرى"، وهذا القائل متحدثاً من "إيسكرا"، فالتكتل الثورى^(٤). فماذا حصل، منذ إعلان الأحكام العرفية (١٥ / ٥ / ١٩٤٨)، وحتى إلغائها (مايو/ أيار ١٩٥٠)؟

فى خريف ١٩٤٨، عاد فؤاد مرسى من باريس، إلى "الطليلة" فى الإسكندرية، و هو أحد مؤسسيها، وكان مصطفى طيبة على تماس مع "الطليلة". "وسرعان ما استقطبا بقايا (العادليون*)، و(الشنديون**)، الذين تجمعوا بعد الضربات الأمنية القاصمة لحدثو^(٥).

(*) نسبة إلى عادل، الاسم الحركى لعبد المعبود الجبيلى.

(**) نسبة إلى شندى (هيلل شوارتز).

"التقى طيبة - عبر يوسف موسى، وعبد العزيز عوض - بفؤاد مرسى، فى الإسكندرية، وبُهر طيبة بمرسى، ثم التقيت أنا ومرسى، وكنا فى الحركة الشيوعية المصرية فى أمس الحاجة إلى وثيقة على غرار (تطور الرأسمالية فى روسيا)، التى أنجزها فلاديمير لينين، سنة ١٩٠٢. فكانت أولى دراسات د. فؤاد مرسى (تطور الرأسمالية وصراع الطبقات فى مصر)، صيف ١٩٤٩. وكان مرسى قد نال دكتوراه الدولة من جامعة السوربون بباريس، عن (علاقات مصر وبريطانيا المالية والاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية)، ما تطلب من مرسى أن يغوص عميقاً فى تطور الرأسمالية فى مصر، على مدى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. معروف أن معظم المشرفين على رسائل الدكتوراه فى فرنسا كانوا شيوعيين. وفى يناير/ كانون الثانى ١٩٥٠، أصبحنا قيادة مركزية نحن الأربعة (أنا، وطيبة، وعزيز، ومرسى). وهذا كله تحت نير الأحكام العرفية، والمطاردة من بقية مفردات الحركة الشيوعية المصرية نفسها. وسافرت إلى باريس، حيث التقيت بالرفيق منيو، مسئول الشرق الأوسط فى الحزب الشيوعى الفرنسى، ومكثت هناك زهاء ثلاثة أشهر، وقام إسماعيل صبرى عبد الله - الذى كان يعد الدكتوراه هناك - بالترجمة. وخرجت بنتيجة مؤداها أن الحزب الشيوعى الفرنسى، وغيره، لن يعترفوا بنا إلا إذا أسسنا عملاً معتبراً. ولم تكن فكرة الحزب واردة، بعد. وحين عدت من باريس كانت جملة أمور دراماتيكية قد استجدت. فقد استقروا على اسم (الحزب الشيوعى المصرى)، بإلحاح داود عزيز، ثم فؤاد مرسى،

بينما كان مصطفى طيبة مشغولاً بتجميع الناس. وتشكلت سكرتارية مركزية للحزب من هؤلاء الثلاثة^(٦).

لقد جاء إلى الحركة الشيوعية المصرية الرجل المناسب، في عز الحاجة إليه، فهو المتمكن من النظرية الماركسية، وقد درس المجتمع المصري، بإمعان، بحكم دراسته الأكاديمية، فقابله المأزومون بترحاب شديد، يليق بالمحتفى به.

وصل فؤاد مرسى إلى مصر، في عز الأزمة المجتمعية المصرية، ومع نهوض غير مسبوق لحركة التحرر الوطني، العربية والعالمية، وعند وصول المد الاشتراكي إلى إحدى ذراه في العالم، بعد أن انكسر "الستار الحديدي"، الذي استمرت الإمبريالية تطوَّق به الاشتراكية في قطر واحد (الاتحاد السوفيتي)، لنحو ثلاثة عقود، وأخفقت الإمبريالية في خلق الوليد الاشتراكي في المهدي، بل تمدد هذا الوليد، حتى غطت الاشتراكية كل دول شرق أوروبا، وقام "المعسكر الاشتراكي"، مع انقشاع غبار الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، فيما انتصرت الثورة الاشتراكية في الصين (١٩٤٩ / ١٠)، لتقيم الاشتراكية في قطر يشكل شعبه ربع مجموع سكان العالم.

بعد "تطور الرأسمالية وصراع الطبقات في مصر"، أصدر خالد - الاسم الحركي للدكتور فؤاد مرسى - كراس "ثورتنا المقبلة". وفيه بين خالد أن الثورة المصرية ستأتى على مرحلتين، أولاهما وطنية ديمقراطية، للتحرر من الاستعمار والنظام الملكي، أما المرحلة الثانية من الثورة فستكون اشتراكية.

فيما كتب غالب (داود عزيز) كراس "الاستغلال الرأسمالي"، مؤكداً وجود طبقة عاملة مصرية، متعطشة للوعى الاشتراكي، عن طريق حزبها الشيوعي. ونظريتها الماركسية - اللينينية - الستالينية. إلى ذلك، تم توزيع البرنامج السياسي للحزب، مطلع يناير/ كانون الثاني ١٩٥٠^(٧)، الذي دعا إلى القضاء على النظام الرأسمالي، وبناء المجتمع الاشتراكي، وإقامة الجمهورية الديمقراطية الشعبية. الأمر الذي لن تسلّم به البرجوازية، ما يعنى ألا يتم التغيير سلمياً .

سياسياً، طرد الاستعمار من وادى النيل بالكفاح المشترك لشعبى الوادى. مع حق السودانيين فى تقرير مصيرهم. والوقوف إلى جانب الشعوب العربية، وإقامة حكومة عربية ديمقراطية فى فلسطين العربية، والتضامن مع شعوب العالم المضطهدة، وانضمام مصر إلى المعسكر الديمقراطى. وتركيز السلطة السياسية فى يد مجلس واحد منتخب، مباشرة وسراً. فيما تتركز السلطة التنفيذية فى مجلس الوزراء. ووضع حد أعلى للرواتب. والقضاء على الخونة، وفصل الدين عن الدولة، ومساواة جميع المواطنين .

اقتصادياً، مصادرة كل المشروعات الاحتكارية، الأجنبية والمصرية، والعمل على التقدم الصناعى، وضمان حرية التنظيم للعمال، وتخفيض ساعات العمل، مع رفع الأجور، وتوفير عمل لكل عامل، وتأمينه، ومنع الملكية الخاصة للأراضى، ومصادرة ما فوق ٢٠ فداناً، وتوزيعه على كادحى الريف.

اجتماعياً، تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتطبيق الزواج المدني، ومضمون وطنى وديمقراطى للثقافة والتعليم، ونشر وإنماء الثقافة الوطنية الشعبية.

أوغل الحزب فى السرية، أغلب الظن رداً على علنية المنظمات السرية لحدتو، فى أحد أوجهه. كما انزلق الحزب إلى بعض المواقف فوق اليسارية، مثل استبعاد البرجوازية الوطنية من قوى الثورة، والدعوة إلى نقابات عمالية سرية، تُخَلِّص الطبقة العاملة من قياداتها الصفراء، إلى حركة سلام سرية، أيضاً.

على أن التنظيم المحكم للمصرى، أفسدته لجنة المراقبة المركزية(*)، التى أخذت بعض الأعضاء بالشبهات، فأعملت فيهم فصلاً من عضوية الحزب، ومن جهة أخرى احتفظت هذه اللجنة بكل ما وردها من تقارير، سرعان ما وقعت فى أيدي رجال الأمن، حين اعتُقل أعضاء اللجنة المذكورة، فانكشف الكثير من أسرار الحزب، وسهل لأجهزة الأمن اعتقال عدد كبير من أعضاء "المصرى". ولو أن قيادة الحزب أخذت بتقرير مسئول "لجنة المراقبة المركزية"، عادل سيف النصر، خريف ٥٦، لعمدت القيادة إلى حل الحزب! ذلك أن سيف النصر قدم لقيادة حزبه صورة حالكة السواد عن أوضاع الحزب بعد أن أدلى نحو ثلاثين معتقلاً من أعضاء الحزب بمعلومات إلى الأمن(٨).

(*) ضمت اللجنة فى عضويتها كلاً من: طوسون كيرئس، وعادل سيف النصر، وعبد العزيز عوض، ووديع وهيب ساويرس.

يعترف الجميع بأن مجلة الحزب "راية الشعب" كانت أهم مجلة سرية شيوعية مصرية، حتى أن الحزب عُرف بها. وظلت أغلبية الشيوعيين يُعرفونه باسم "حزب الراية". وقد انتظمت نصف أسبوعية، أولاً، ثم أصبحت أسبوعية. وبسبب روعة إخراجها، وأناقة طباعتها، فإن خصوم "الشيوعى المصرى" اتهموه بأنه يطبع مجلته السرية فى السفارة الأمريكية! وأولئك الخصوم أنفسهم هم من وصفوا قادة "الشيوعى المصرى" بأنهم "لصوص المطابع"! فطوسون كيرلس انضم للحزب، ومعه مطبعة "العصبة الماركسية" وبعض الرفاق، وكذلك مصطفى طيبة، الذى أتى بمطبعة "حدثو" - كما سبق وبيننا - فضلاً عن شكرى عازر، الذى غادر "حدثو"، خريف ١٩٥٢، احتجاجاً على ذيليتها لحركة الجيش، ومعه رفاق آخرون من قسم الطلبة فى جامعة عين شمس (إبراهيم سابقاً)، (ثروت إلياس/ رزق عبد المسيح/ ظريف سدره/ ومجدى إلياس)، ومعهم مطبعة. وقد صدر العدد الأول من "راية الشعب" فى ٤/ ٩/ ١٩٥٠، على هيئة مطوية (أكورديون).

إلى ذلك أصدر الحزب نشرته الداخلية الحقيقية، وقد أشرف عليها الأمين العام للحزب، فؤاد مرسى، بنفسه. فضلاً عن نشرات "الحركة العمالية" للعمال، و"الفلاح" للريف، و"الثقافة الجديدة" كجريدة ثقافية، و"النصر" للجيش.

عن التنظيم الحزبى، نشر خالد كراس "أسس التنظيم". وألحقه بكراس "تاريخ مصر"، بمنهج طبقى، وقد انتفع بهذا الكراس شهدي عطية الشافعى - لاحقاً - حين أنجز كتابه العلنى الشهير "تطور الحركة الوطنية المصرية"، الذى نشره سنة ١٩٥٧.

حين قامت "حركة الجيش"، رأى فيها الحزب فاشية يؤديها
الأمريكان، والإنجليز، وقبلته الرجعية الاحتكارية الإقطاعية (**).

(**) ثمة ما عزز الشبهات حول ارتباط "حركة الجيش" بالأمريكان، حينذاك. فقد
جاء جمال عبد الناصر على رأس "حركة الجيش"، متطلماً إلى تحديث مصر،
بالاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية، على غرار كمال أتاتورك في تركيا،
لذا نرى عبد الناصر:

- يرفع منسوب العداء للشيوعية، عما كان عليه تحت الحكم الملكي، حتى أن
عبد الناصر استثنى المعتقلين الشيوعيين من الإفراج، بعد حركة الجيش. ومن
مؤشرات ذلك العداء تلك المقدمة التي كتبها عبد الناصر، بنفسه، سنة ١٩٥٢،
لكتاب "حقيقة الشيوعية"، الذي اجتر مؤلفوه ما دأبت على إشاعته الأوساط
الإمبريالية عن الشيوعية.

- العداء للعمال. بالقتل أولاً، ثم بالتشريعات، ويحظر انعقاد المؤتمر التأسيسي
للاتحاد العام لتقابات العمال (سبتمبر/أيلول ١٩٥٢)، تمهيداً لإلغائه.

- تشجيع روعس الأموال الغربية، على حساب رأس المال المصرى.

- رفع منسوب العسف، وإطالة أمد غياب الديمقراطية.

- توالى المؤشرات على قوة النفوذ الأمريكى فى "حركة الجيش"، فأولاً ثمة إبلاغ
السفارة الأمريكية بساعة الصفر المحددة لتحرك الجيش، يوم ٢٢ / ٧ / ١٩٥٢،
ما يعنى أن هذا الإبلاغ لم يكن الاتصال الأول لحركة الجيش بالسفارة
الأمريكية. وثانياً فإن السفير الأمريكى فى مصر - حينذاك - جيفرسون كافرى،
قدم النصيحة للملك فاروق بعدم التصدى لحركة الجيش، وضرورة تلبية
مطالبها. وثالثاً كان كافرى، دوناً عن كل سفراء الدول، ضمن مودعى فاروق،
على شاطئ الإسكندرية (٢٦ / ٧ / ١٩٥٢). ورابعاً فإن رجل السفارة الأمريكية
فى الجيش المصرى، البيكباشى (المقدم) عبد المنعم أمين، تم فرضه عضواً فى
"مجلس قيادة الثورة"، قبل لحظات من ساعة الصفر. وخامساً فإن حضور رجال
المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) فى مصر، ممثلين فى رجال "دار أخبار
اليوم"، وعلى رأسهم على ومصطفى أمين، إلى جانب قادة "حركة الجيش". و
أخيراً كان إنعاز "مجلس قيادة الثورة" لطلب كافرى بالعدول عن تكليف
القانونى المصرى الشهير، عبد الرزاق السنهورى بخلافة على ماهر فى رئاسة
الوزارة المصرية (سبتمبر/أيلول ١٩٥٢)، لمجرد أن السنهورى كان ضمن من
وقعوا "تداء أستوكهولم للسلام".

للمزيد يمكن الرجوع إلى مقالنا: ظلال أمريكية على ثورة يوليو، الهلال (القاهرة):
يوليو/تموز ٢٠٠٣، ص ٢٠٦ - ٢٠٩.

لقد نجح الحزب فى إقامة تنظيم محكم، تمتع بأمان عال. مع ذلك، وُجِهُت ضربات أمنية قاصمة إلى منظمات الحزب، وغالباً للمطابع، أيضاً (١٨ / ٧، ١٦ / ٨ / ١٩٥٢، ٢٨ / ٢ / ١٩٥٢، ٢٧ / ٢، ١١ / ٣ / ١٩٥٤). وكانت الضربات الثلاث الأخيرة الأوسع من بين كل الضربات الأمنية، التى تلقاها الحزب. وفى الضربتين الأخيرتين ذهب إلى المعتقل زهاء أربعمائة من أعضاء الحزب، على رأسهم عضوى السكرتارية المركزية، داود عزيز (غالب)، ود. إسماعيل صبرى عبد الله (عاصم).

أما قيادة الحزب، فاكتفى بالسكرتارية المركزية، دون لجنة مركزية، أغلب الظن إمعاناً فى الأمان. وقد توالى على الحزب ثلاث سكرتاريات مركزية، ضمت أولها كلاً من: د. فؤاد مرسى (خالد)، أميناً عاماً، ومصطفى طيبة (شكرى)، مسئولاً تنظيمياً، وداود عزيز (غالب)، مسئولاً دعاوياً. وبعد اعتقال طيبة (١٨ / ٧ / ١٩٥٢)، حل محله، د. إسماعيل صبرى عبد الله (عاصم)، العائد، لتوه، من بعثته العلمية فى جامعة السوربون الباريسية. واستمرت السكرتارية الثانية، حتى اعتقال عزيز (فبراير / شباط ١٩٥٤)، وعبد الله (مارس / آذار ١٩٥٤)، حيث حكم على الأول بالسجن لمدة ثمانية أعوام، فيما أفرج عن عبد الله، بعد اعتقال دام ٢٧ شهراً. وخلال سنة ١٩٥٥، أُعيد تشكيل السكرتارية المركزية، لتضم سعد زهران (جابر)، الذى حل محل عزيز، إلى جانب مرسى، وعبد الله. وظل الحال على ما هو عليه، إلى أن شارفت وحدة "المتحد" على التحقق، صيف ١٩٥٧، حيث دعت السكرتارية المركزية للحزب إلى اجتماع، اعتُبر بمثابة لجنة مركزية، وضم الاجتماع - إضافة إلى أعضاء السكرتارية المركزية - كلاً من: عادل سيف النصر / إلهامى سيف

النصر/ محمد عباس سيد أحمد/ شكرى عازر/ غنيم مصطفى/
إنجى أفلاطون/ د. عبد العظيم أنيس. وذلك بهدف اختيار أعضاء
اللجنة المركزية من المصرى فى "المتحد"^(٩).

حدثو^(١٠)

استمرت "حدثو" فى العمل - بعد ضربة ١٩٤٨ - ولكن فى الحد
الأدنى، وبقيادة اثنين فقط من أعضاء اللجنة المركزية، هما كمال
عبد الحليم، والجنيد على عمر(سودانى)، اللذان قادا ما تبقى من
أعضاء "حدثو"، بعد جملة الاعتقالات والانشقاقات، فضلاً عن بقايا
"قسم الأحذية" فى "حدثو" (الجيش)، الذى أفلت من الضربة
الأمنية، وهبط منسوب عضويته كثيراً - بحسب أحد نشاطائه،
آنذاك - بعد أن كان هذا القسم يضم نحو مئة عضو. وجاء الهبوط
احتجاجاً على تأييد "حدثو" تقسيم فلسطين^(١١).

مع إلغاء الأحكام العرفية، على يد حكومة الوفد، فى مايو/ أيار
١٩٥٠، كان ضمن المفرج عنهم أربعة من أعضاء اللجنة المركزية لحدثو،
هم: هنرى كورييل/ سيد سليمان رفاعى/ كمال شعبان/ ومحمد شطا.
سرعان ما أضافوا إلى هؤلاء الستة المحترفين الثلاثة التالية
أسماءهم: مبارك عبده فضل/ فؤاد حبشى/ ويوسف مصطفى.

انضمت "جبهة التحرير التقدمية" إلى "حدثو"، صيف ١٩٥٠.
وأضيف من "الجبهة" أحمد طه إلى اللجنة المركزية لحدثو. وحين
اتحدت "نحو حزب شيوعى" (نحش) مع "حدثو"، ترفع من (نحش)
أحمد فؤاد إلى اللجنة المركزية. واختار كمال عبد الحليم من
"نحشم" عضوين، تم ضمهما إلى اللجنة المركزية لحدثو، هما: زكى
مراد، وأحمد الرفاعى.

توزعت المسئوليات داخل اللجنة المركزية لحدثو، على النحو التالي: كوريبيل، المسئولية السياسية، وحين نفى - بعد بضعة أشهر - من مصر، حل محله سيد سليمان رفاعى، كأول عامل يتولى المركز الأول فى منظمة شيوعية مصرية. وتولى كمال عبد الحليم مسئولية النشاط فى حركة السلام، واستمر كمال شعبان مسئولاً عن التنظيم. وشكّل الثلاثة السكرتارية المركزية لحدثو. وبعد انسحاب الأخير - ربما احتجاجاً على عدم منحه المسئولية الأولى - أُعيد تشكيل السكرتارية المركزية، حيث ضُم إليها كل من يوسف مصطفى، ومبارك عبده فضل، والجنيد على عمر.

تم القبض على مبارك، فيما استمرأ كمال عبد الحليم التغيّب عن اجتماعات السكرتارية المركزية، حتى طلب بنفسه استبعاده منها، فعادت السكرتارية ثلاثية، من جديد.

فيما توزعت باقى المسئوليات فى اللجنة المركزية، على النحو التالي:

- محمد شطا/ منطقة الإسكندرية.

- فؤاد حبشى/ منطقة بحرى.

- زكى مراد/ مع كمال عبد الحليم فى حركة السلام.

- أحمد الرفاعى/ الطلبة.

- أحمد طه، ومحمد على عامر، وسيد خليل ترك، وأنور مقار/ العمال.

لم تعقد اللجنة المركزية لحدثو اجتماعاً كاملاً واحداً، فى الفترة الممتدة من مطلع ١٩٥٠ وحتى صيف ١٩٥٢، بما أفقدها ميزة القيادة الجماعية.

تشعب نشاط "حدثو"، وتساعد، مستجيباً لاحتياجات المرحلة، وموظفاً جو الانفراج الديمقراطي تحت حكم الوفد، والنهوض الوطني، بفعل إلغاء حكومة الوفد "معاهدة ١٩٢٦"، في "يوم الجهاد"، في ٨ / ١٠ / ١٩٥١. مما فجر أعمالاً فدائية ضد معسكرات الجيش البريطاني في قناة السويس، لم يوقفها إلا حريق القاهرة، في ٢٦ / ١ / ١٩٥٢^(١٢)، الذي تذرعه به الملك فاروق، وأرغم حكومة الوفد على إعلان الأحكام العرفية، ثم عاجلها بالإقالة، فتوقفت الأعمال الفدائية ضد الإنجليز، وقُمع النهوض الوطني، وفترت المعتقلات والسجون أفواهاها، لتلتهم مئات الكوادر، والقيادات، الوطنية واليسارية. وليتجلى عجز النظام الحاكم، حين توالى أربع حكومات، على مدى ستة أشهر، لكن الأحزاب القائمة - العلنية منها والسرية - كانت هي، أيضاً، قاصرة، عن إسقاط النظام، بينما سمع النهوض الوطني في الجيش، حيث الضبط والربط، فكانت "حركة الجيش"، في ٢٣ / ٧ / ١٩٥٢.

عند هذا الحد كان حجم عضوية "حدثو" وصل أعلى منسوب له، بينما يرى باحث أمريكي بأنه ما بين ألفين وثلاثة آلاف عضو^(١٣)، يقدره باحث هندي بنحو خمسة آلاف^(١٤)، فيما كان قادة "حدثو" تباهاوا - لاحقاً - بأنهم أوصلوا العضوية إلى ثمانية آلاف عضو^(*).

كما علينا ألا ننسى الدور المهم الذي حملت "حدثو" عبأه لإنجاح "حركة الجيش"، في التحضير، حيث نقلت "حدثو" مطبعة "الضباط الأحرار"، وأمنتها، وطبعت عليها منشورات الضباط الأحرار، منذ

(*) لأن مؤسس (ح.م.)، أحد مؤسسي "حدثو"، والذي ظل مرشداً للأخيرة، طوال الخمسينيات، واعنى به هنري كوربيل. قدر عدد أعضاء "حدثو" - آنذاك - بالنسبة لعضو، ونحن نرجح هذا الرقم على غيره من الأرقام.

حريق القاهرة^(١٥)، كما كتبت قيادة "حدثو" النسبة الأكبر من منشورات الضباط الأحرار^(١٦) عدا مشاركة الضباط وصف الضباط الأعضاء في "حدثو" في تنفيذ "حركة الجيش"، ناهيك عن تحرك عضو "حدثو" البكباشي (المقدم) يوسف صديق بقواته، مبكراً ساعة كاملة عن توقيت التحرك، ما جعل حركة الجيش تفلت من اغتيال محقق، كانت تعدها للحركة قيادة الجيش^(١٧).

كل هذا جعل "حدثو" المنظمة الشيوعية المصرية الوحيدة، التي باركت "حركة الجيش"، فيما ناصبتها بقية المنظمات الشيوعية العداء، بخاصة بعد إقدام "حركة الجيش" على إعدام خميس والبقرى^(**)، حيث خرج جزء من قسم الطلبة في "حدثو"، مشككين

(**)نظم عمال شركة "مصر للفزل والنسيج" بكفر الدوار (قرابة عشرة آلاف عامل) مظاهرة مطلبية (١٢ / ١٣ / ٨ / ١٩٥٢)، فنزل الجيش بعد الشرطة، لمواجهة المظاهرة العمالية، حيث قُتل ثلاثة عمال، ومثلهم من الجنود، وترأس رجل السفارة الأمريكية في "مجلس قيادة الثورة"، عبد المنعم أمين، محكمة ميدانية، قضت بإعدام العاملين، مصطفى خميس، ومحمد حسنى البقرى، فضلاً عن أحكام متفاوتة على بقية المتهمين، وبينهم صبي. وصدّق "مجلس قيادة الثورة" على الحكم، بأغلبية أعضائه، مقابل الاكتفاء بحبس من اتهم بالتحريض على تلك المظاهرة، ابن حافظ عفيفى باشا واللافت أن المالك الكبير، عدلى للموم، رفض تنفيذ الإصلاح الزراعى على أرضه، فى محافظة المنيا، حتى إنه أطلق النار على رجال الحكم الجديد، حين أتوا إلى أرضه للتنفيذ. مع ذلك اكتفى "مجلس قيادة الثورة" بحبسه بضع سنين. ما أكد انحياز "حركة الجيش" الطبقي.

- أحمد حمروش، قصة الثورة ٢٣ يوليو، الجزء الأول، بيروت، مؤسسة الدراسات العربية، ١٩٧٤، ص ٢٨٦ - ٢٨٩.

- عبد المنعم الفزالى الجببلى، بعد أربعين عاماً/ براءة خميس والبقرى، أحداث كفر الدوار الدامية، أغسطس ١٩٥٢، القاهرة، دار سشات، ١٩٩٢.

- أحمد شرف الدين المحامى، اسرار جديدة لأول مرة حول: مذبحه كفر الدوار عام ١٩٥٢، واستشهاد خميس والبقرى، القاهرة، اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية، مركز هشام مبارك للقانون، د. ت.، ٢٠٠٦.

وحدة الشيوعيين"، بقيادة إبراهيم فتحى. وتبعتها مجموعة طلابية ثانية، تقدمها جمال النجار، وحملت اسم "نحشم الجديدة"، فيما غادر آخرون "حدثو"، إما إلى "طلیعة العمال"، وإما إلى "الحزب الشيوعى المصرى"، اللذان دخلا فى مواجهة شرسة ومكشوفة مع "حركة الجيش".

أمعنت "حركة الجيش" فى أدائها المجافى للديمقراطية واليسار، واستفحل الخلاف داخل قيادة "حدثو"، بعد طول شد وجذب بين من يبرر أداء "حركة الجيش"، ومن يدين هذا الأداء، إلى أن كان الانفجار المدوئى، بخروج نسبة غير قليلة من "حدثو"، يتقدمها الرجل الأول فى الحركة، سيد سليمان رفاعى، مشكلين "حدثو" - التيار الثورى"، وذلك فى ٢٨ يونیه/ حزيران ١٩٥٢. وقد قاد كمال عبد الحلیم جوقة المبررين، حتى وصل إلى شق الحركة، ثم لم يطق المبررون الصمود أكثر، تحت ضغط الشارع المصرى، وقواه السياسية، وبسبب نفور الحركة الشيوعية العالمية من سلوك "حركة الجيش"، بعد أن أخرج "مجلس قيادة الثورة" عبد الحلیم ومن معه، بإجراءات المجلس القمعية، واليمينية، فانقلب مبررو الأمم يهاجمون تلك الإجراءات، ورد "مجلس قيادة الثورة" بالضرب بيد من حديد على من تبقى من "حدثو"، وانتزع من قيادتهم ما عُرف باسم "بيان السجن الحربى"، تأييداً لمجلس قيادة الثورة وإجراءاته، واتضح بأن كمال عبد الحلیم كان وراء هذا البيان، حتى أن بعض من وضع اسمه على البيان، نفى أن يكون رأى البيان - أصلاً - أو وافق عليه. ومن المعروف أن "مجلس قيادة الثورة" عرّض من تبقى من قادة "حدثو" وحلفائهم لتعذيب غير مسبوق فى وحشيته، ما

أسلم ثلاثة منهم إلى الجنون^(١٨)؛ حيث سبق لحركة الجيش أن شنت حملة اعتقالات على منطقة "حدثو" في القاهرة، وحدها، طالت نحو مئة من كوادرها، قدم للمحاكمة ٤٤ منهم، وسيق الباقون إلى المعتقلات^(١٩)، تبتعتها حملات، وحملات، أفقدت تنظيم الحركة - عموماً - وقيادتها - على نحو خاص - الاستقرار في التكوين.

وحدة الشيوعيين^(٢٠)

برز في قسم الطلبة بحدثو، طالب طب ناب، هو إبراهيم فتحى، وقد اختير في فريق حماية اللجنة المركزية لحدثو - خلال اجتماعاتها - غداة "حركة الجيش"، ودأب فتحى على حث أعضاء مركزية "حدثو"، منذ إعدام خميس والبقرى، على غسل اليد من "حركة الجيش"، والتصدى لها، وكان بعض أعضاء مركزية "حدثو" يعدونه بطرح الموقف داخل اجتماع اللجنة المركزية، لكنهم لم يفلحوا في انتزاع موقف معارض لحركة الجيش، فخرج فتحى على "حدثو"، ومعه ناشطون آخرون في قسم الطلبة بحدثو، أمثال: عادل رفعت، وبهجت النادى، وعلى الشوباشى، وغالى شكرى. وغداة "العدوان الثلاثى" انضم إلى (و. ش.) الكاتب الصحفى المخضرم، إبراهيم عامر، وهو الذى تحدر من طليعة الإسكندرية.

بقيت (و. ش.) على حجمها الصغير، وإن أحدثت ضجة تفوق هذا الحجم بكثير، بعد أن حققت حضوراً فكرياً وسياسياً فى الساحة المصرية، ليس باعتبارها أول انشقاق غاضب عن "حدثو"، منذ مطلع سنة ١٩٥٠ فحسب، بل بما طرحته - أيضاً - من أفكار سياسية ضد "حركة الجيش". وقد لوحظ تأثر (و. ش.) بتجربة الثورة الصينية، بشكل لم يمكن إخفاؤه.

حدثو (التيار الثورى)(٢١)

أخذ التمايز يشتد بين تيارين داخل اللجنة المركزية لحدثو، عانى أولهما من الانحراف اليميني، وقاده كمال عبد الحلیم (خليل)، وعمل على إخضاع نشاط "حدثو" للعمل العلني واستحقاقاته، بينما قاد المسئول السياسى لحدثو، سيد سليمان رفاعى (بدر) الاتجاه الآخر، الذى رأى التركيز على الأنشطة السرية، وإعفائها من استحقاقات العمل العلني، دون أن ينفى هذا طمع عبد الحلیم فى تولى موقع الرجل الأول فى "حدثو". ونجح بدر فى انتزاع موقف من اللجنة المركزية، فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٢، دعا إلى إسقاط "حركة الجيش"، وهنا بدأ العد التنازلى لانشقاق "حدثو"، طولياً.

دخل يونس (هنرى كورييل) على خط الخلافات، فدعم خط خليل، الداعى لإشراك البرجوازية الوطنية فى الجبهة الوطنية، فى مواجهة خط بدر، المكثفى بتكوين لجان ثورية قاعدية.

هنا اجتمعت اللجنة المركزية لحدثو(*)، فى ٢٨ / ٦ / ١٩٥٢، وتقرر وقف بدر، ومسلم، وعلى، وشكرى، وصدقى، ويوسف، وهمام، بتهمة قيامهم بعمل تكتلى. ونشر هذا القرار فى الجريدة السياسية الجماهيرية لحدثو (الكفاح)، بينما تقضى الأصول المرعية باقتصار النشر على النشرة الداخلية، المخصصة لأعضاء "حدثو" فحسب. ما فجر الموقف، ورد بدر ومسلم (ترك) بمنشور أدانا فيه تصرف حميدو (شطأ)، وناشد (زكى مراد)، وأعلن المنشور تأسيس "التيار الثورى لحدثو".

(*) لم يضم الاجتماع سوى: زكى مراد/ محمد شطا/ شريف حتاتة/ محمد خليل قاسم/ سيد سليمان رفاعى/ وسيد ترك.

لكن زمام الأمور فى "التيار" سرعان ما انتقلت إلى أيدي سالم (فؤاد عبد الحليم)، وحموده (حمدى عبد الجواد)، وحمزة (عبد المنعم الغزالى). وجاءت المفاجأة من باريس (٧ / ٨ / ١٩٥٢)، إذ استهجن يونس "هذه الطريقة فى معاملة اثنين من الكادر القيادى للحركة، وهما أعضاء فى أعلى هيئة قيادية" (يقصد بدر ومسلم). وقد حبذ يونس "رفع الخلاف إلى المستوى السياسى". كما رأى يونس بأن "أغلبية ل. م. ارتكبت - أيضاً - خطأ كبيراً ضد وحدة الحزب... |حتى أن الموقف| غير الأخوى، بل والمعادى - صراحة - لبدر ومسلم، قد أدى إلى الانقسام". مع ذلك يكرر "التيار" الاتهام الذى سبق أن وجهه "الحزب الشيوعى الفرنسى" ليونس بالعمالة. وقد أضافت "الكادر" - النشرة الداخلية للتيار - بأن يونس "من أعمدة النزعات اليمينية والانحرافية".

ألقى الأمن القبض على صدقى (يوسف مصطفى)، ومسلم، والكثير من كوادر "التيار"، فى أغسطس/ آب ١٩٥٢، فانفرد حمودة وسالم بالقيادة.

فى العدد الخامس من "الكادر" - النشرة الداخلية للتيار - (نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٥٢) نُشر مقال ضاف عن "التكتيك"، الذى يدعو إليه "التيار"، ومؤداه ضرورة التمييز بين ثلاثة اتجاهات تجاه الحكومة، يراها الأول المثلة لحكم الطبقات العليا فى المجتمع المصرى، الطبقات الأشد ثراء فى البرجوازية الكبيرة، وفى كبار الملاك، والأشد شراسة ووحشية، فى الوقت نفسه.

الاتجاه الثانى "المنبعث من بين صفوف الفئات الوسطى من البرجوازية المتوسطة، ويدافع هذا الاتجاه - بصفة أساسية - عن

شعار إعادة الحياة البرلمانية، وحكومة برجوازية... وهذه الجماعات من البرجوازية المصرية... المتهادنة مع أعداء الشعب، تخشى الثورة... وحينما تدافع عن السير في طريق الثورة، لا تختار السير خلف الطبقة العاملة، وطلبتها الثورية".

أى أن قيادة "التيار" لم تر في النظام البرلماني البرجوازي الشكل الذى يتفق مع مصالح الشعب، بل نظرت إليه - أيضاً - على أنه مظهر آخر من مظاهر دكتاتورية البرجوازية على الشعب.

إلى ذلك شنت قيادة "التيار" هجوماً ساحقاً على "الانتهازيين اليمينيين"، لمحاولتهم إقامة مرحلة وسيطة ديمقراطية، بين دكتاتورية البرجوازية، ودكتاتورية البروليتاريا.

وصلت قيادة "التيار"، مع هذا كله، إلى ضرورة تشكيل اللجان الثورية، مؤكدة على ضرورة عدم العزلة عن "هيئة التحرير"، وقاعدة الإخوان المسلمين، وكتائب التحرير، "شرط أن يخدم هذا كله، ويعزز نشاطنا في هذه التنظيمات، تكتيكات الجبهة المعادية للاستعمار، والدكتاتورية العسكرية، وإقامة حكم الشعب، بقيادة الطبقة العاملة... [مع] كشف سياستها [تلك المنظمات] الخائنة، التضليلية، وجذب العناصر والأجزاء المضللة من صفوفها، والعمل على حشدهم في تنظيمات الجبهة الثورية". كما تطلع "التيار" إلى عقد تحالفات مع "الأجنحة والقوى الثورية" فى (الوفد)، و(الاشتراكي)، مشروطة بالاعتراف "بحقنا الكامل فى العمل، بحرية كاملة"، وأن لا تتعارض تلك التحالفات مع "التكتيكات الثورية لحركة الطبقة العاملة".

لكن هذه المواقف فوق اليسارية عمّقت من عزلة "التيار" عن الجميع، وعجّلت بضره من قبل أجهزة الأمن.

النجم الأحمر الشيوعي (٢٢)

حين تفاعلت الخلافات فى سجون ومعتقلات ٤٨ - ١٩٥٠، بين أعضاء "حدثو". وفى أحد العنابر كان ثمة ٤٥ عضواً لحدثو، مسئولهم السياسى عضو اللجنة المركزية لحدثو، عدلى جرجس. وانتهى الجدال الدائر بين الأعضاء إلى بقاء ١٥ عضواً فى "حدثو"، وخروج من تبقى مع عدلى جرجس إلى "العمالية الثورية"، بعد الاتفاق على خطوط برنامجية، تمسكت بالاشتراكية، وبأهداف بعيدة، وأخرى قريبة، وعلى أن طرد الاحتلال الإنجليزى لن يكون إلا بالكفاح المسلح، وعلى أن قسماً من البرجوازية المصرية خان القضية الوطنية، فضلاً عن شعار "الأرض للفلاحين"، وتأميم قناة السويس والشركات الأجنبية، مع ضرورة حزب شيوعى مصرى موحد الإرادة، ينأى بنفسه عن التنظيم الفئوى.

لكن "العمالية الثورية" نفسها انشقت إلى منطمتين: "النجم الأحمر" و"نحو حزب شيوعى مصرى". وقاد الأولى عدلى جرجس، ومعه أحمد خضر، وعبد المنعم شتلا. وقد عقدوا "كونفرانس" لمنظمتهم، انتخب قيادة للمنظمة الوليدة، قبل أن يغادرها عبد المنعم الغزالى، وفوزى حبشى، وحمام عباس. ولم يتعد مجموع أعضاء المنظمة الخمسين عضواً، نحو ٦٠ فى المائة منهم عمال.

امتلك "النجم الأحمر" مجلة سرية واحدة، حملت الاسم نفسه، وهى ثقافية، نظرية، فكرية. وفى عام ١٩٥١ ألقى القبض على

عدلى جرجس، وعضو آخر، ومعهما الجهاز الفنى، ويعد حريق القاهرة شلّت المنظمة، بعد اعتقال النسبة الأكبر من أعضائها.

اعتبرت "النجم الأحمر" حركة الجيش انقلاباً عسكرياً، ممثلاً دكتاتورية الجناح العسكرى للبرجوازية، بعد أن استعانت البرجوازية بهذا الجناح لحسم الموقف لصالحها، ولهذا شدد "النجم الأحمر" على ضرورة الديمقراطية السياسية، وإلغاء الأحكام العرفية.

طليعة الشيوعيين المصريين(٢٣)

تقاذفت الأمواج "حدثو"، بفعل أزمة ٤٨ - ١٩٤٩، ووجد عدد من أعضاء "حدثو" أنفسهم يلتقون، وفى مقدمتهم فخرى لبيب، وعبد الله كامل، ودرويش مصطفى، وحسن حسنى (الشهير بفوزى أبو شنب). ثم احتكوا بإبراهيم عرفه، الذى عرض عليهم تأسيس "اتجاه النضال الثورى"، لكنهم جميعاً وجدوا أنفسهم يتجهون إلى "العصبة الماركسية"، وإن رفضوا اسمها، واقترحوا بدلاً منه "نواة الحزب الشيوعى المصرى". وسلموا ما لديهم من كتب ومطبوعة إلى قيادة العصبة، التى سرعان ما أدارت ظهرها لهم، فوجدوا أنفسهم فى الهواء الطلق. وتصوروا بأن دورهم هو الطليعة للشيوعيين أنفسهم، ومن هنا حملوا اسم "طليعة الشيوعيين المصريين". وسرعان ما انضم إليهم عامل الطباعة، منصور زكى، ومثقف متدين يفيض حماساً، هو عمر مكاوى، والعامليّن: محمود فرغلى، وصالح هلال.

أخفقت محاولة لتوحيد "الطليعة" مع "النواة"، رغم تشكيلهما لجنة وحدة، وإصدارهما مجلة مشتركة، وصولاً إلى مؤتمر واحد لكل الشيوعيين، فى سبيل إعلان الحزب.

بعد هذا الإخفاق، وفى ١٤ / ١٢ / ١٩٥٢، وجه الأمن ضربة قاصمة للطليعة، حرمتها من أربعة من أعضاء لجنتها المركزية (عبد الله كامل/ درويش مصطفى/ منصور زكى/ وعمر مكاوى)، فضلاً عن ضبط الأمن لمطبعة "الطليعة". فتشكلت قيادة ثلاثية جديدة، ضمت فخرى لبيب/ ومحمد عثمان/ وثالث لم يُستدل على اسمه. حتى ألقى القبض على أولئك الأعضاء الثلاثة، فى ٢٩ / ٥ / ١٩٥٤. بعد أن كانت "الطليعة" اعتبرت حركة الجيش انقلاباً عسكرياً، معادياً للطبقة العاملة، وللشعب، وللشيوعيين، وموالياً للأمريكان، استناداً إلى سلوك "حركة الجيش"، وتحالفاتها الداخلية والخارجية، على مدى الأشهر الثلاثين الأولى من عمرها.

لقد تحمل قادة "الطليعة" عبء القيام بدور مهم فى إنجاز وحدة "الموحد"؛ حيث يؤكد د. فخرى لبيب بأن "الطليعة"، ومعها بقية المنظمات التى سعت للوحدة (التيار/ النجم/ النواة)، كانت تواقفة للوحدة، حتى تتجنب تلك المنظمات الصغيرة الاندثار^(٢٤).

يعترف لبيب بافتقارهم إلى معرفة عميقة بالواقع المصرى، بل مجرد معرفة عامة، وتجارب معاشة، ومناقشات متصلة، منذ عام ١٩٤٦ (حكم ملكى، تسانده قوى رجعية من الإقطاعيين، وكبار الرأسماليين، المرتبطين بالاحتكارات الأجنبية. وهناك الاستعمار البريطانى، يحمى هذه القوى، وأن هناك استقلالاً رأسمالياً للعمال)، "هكذا أمكننا أن نحدد جبهتى الأعداء والحلفاء... لا أزعم أننا كنا شاركنا فى نضالات فلاحية"^(٢٥)، على ما يقرر فخرى لبيب. ووضعت "الطليعة"، أساساً للتجنيد بالتوجه المركز للعمال والفلاحين، وتجنيد خيرة المثقفين الثوريين، وعدم تجنيد الأجانب، والأقارب.

أصدر هذا التنظيم نشرة داخلية، باسم "الطليعة"، وأخرى سياسية جماهيرية (الصراع).

النواة(٢٦)

برر فوزى جرجس الانشقاق، الذى قاده مع د.عبد الفتاح القاضى، بعد ضربة صدقى باشا (١٩٤٦)، وحمل اسم "العصبة الماركسية"، وكان جرجس المسئول التنظيمى للعصبة، بأن ذلك الانشقاق كان "لمواجهة الضربة" وقد أضيف ثلاثة إلى القاضى وجرجس، وشكلوا جميعاً القيادة المركزية للعصبة، التى لم يتجاوز حجم عضويتها الستين عضواً.

فيما أعاد آخرون انشقاق "العصبة" إلى الرغبة فى التخلص من الأجانب فى قيادة الحركة الشيوعية، مع الإبقاء عليهم مجرد أعضاء عاديين، فقيادة هؤلاء جعلت من المنظمة الشيوعية حزباً للقوى الوطنية، يقود الطبقة العاملة، وليس حزب الطبقة العاملة، فضلاً عن أن الأجانب تفصلهم عن جماهير الشعب المصرى فواصل اللغة، والأصل الطبقي، واختلاف التقاليد.

سرعان ما غادر القاضى "العصبة"، ومعه الكثير من المثقفين، شأن كل عناصر خفيفة تنسحب مع انحسار موجة المد الثورى، فيما لم يبق على أرض الحركة الشيوعية إلا كل عنصر صلب ثقيل. ناهيك عن أن "العصبة" ظلت منظمة هواة، افتقرت إلى المحترفين.

بعد انسحابات، وانضمامات، وفك، وتركيب، فى "العصبة" ومنها وإليها، ومع نفور فوزى جرجس - المسئول السياسى الجديد للعصبة - من اسمها، تم تأسيس "نواة الحزب الشيوعى المصرى"، ١٩٥١، التى أصدرت نشرة "النصر"، جريدة سياسية جماهيرية.

وجهت أجهزة الأمن ضربتها الأولى للنواة، فى أول مارس/ آذار ١٩٥٢، تلتها ضربة أمنية ثانية، فى ٢٨ / ٨ / ١٩٥٢. فتشكلت قيادة جديدة، ضمت: محمود أمين العالم/ بهيچ نصار/ حسين غنيم/ وسمير توفيق. فيما اقتصرت أهداف "النواة" على: "القضاء على النظام الرأسمالى الملكى، واكتساح قوات الاستعمار العالى - سند النظام القائم فى مصر - بالثورة المسلحة، وإقامة الجمهورية الديمقراطية الشعبية".

انتقدت "النواة" موقف كل من "حدتو" و"الحزب الشيوعى المصرى" إزاء حركة الجيش؛ فالأخير ندد بحركة الجيش، فى الوقت الذى اقترح عليها الحزب برنامجاً كي تنفذه. أما "حدتو" فقد أيدت "حركة الجيش"، تأييداً مطلقاً غير مشروط، وخوَّنت "حدتو" من عارض حركة الجيش، أو انتقدها. فيما دعت "النواة" إلى عدم الفصل بين الطليعة والكتل، فلقد تمت حركة الجيش على يد البرجوازية، ورفعت شعارات يتوق الشعب إلى تنفيذها، فى غياب قيادة ماركسية عميقة الجذور بين الجماهير، موضع ثقة الكتل. وأدانت "النواة" منح "حركة الجيش" التأييد أو مجابتهها بالاعتراض، فالتأييد يضل الجماهير. واختارت "النواة" صيغة ما بين التأييد والمعارضة، مؤداها توضيح الشعارات المجردة التى تطلقها "حركة الجيش"، وتعميقها. فإذا قال رئيس حركة الجيش، اللواء محمد نجيب، بأن حركة الجيش ستجرى الانتخابات، وتُدخل تعديلات ديمقراطية على الدستور، فلا يجب أن نكذب نجيب، بل "تدبسه" بشعاراته، ونضعه أمام مسئولية تنفيذها.

مع ذلك، حفلت نشرتنا "النصر" و"إلى الأمام" بالهجوم على "حركة الجيش"، باعتبارها "دكتاتورية عسكرية"، و"فاشية تخدم مصالح الاحتكار الأمريكي"، و"حكومة رأس المال الكبير، حكومة الاستعمار الأنجلو - أمريكي". ودعت "النواة" إلى تشكيل جبهة متحدة للعمال، وأخرى وطنية متحدة، دون أن تهمل "النواة" ضرورة إيلاء قضية تكوين الحزب الشيوعي الاهتمام الكبير، الذي تستحقه.

في أغسطس/آب ١٩٥٤ تلقت "النواة" ضربة أمنية قاصمة جديدة.

أما أبرز قادة وكوادر "النواة" فهم: فوزى جرجس/ محمود المانسترلي/ حمدي حمدان/ حسنى تمام/ عادل كامل/ شعبان حافظ/ نجاتي عزب/ محسن الخياط/ رمسيس لبيب/ أحمد البكار/ مهدي الحسيني/ محمود عزمي/ نجيب سرى/ فوزى محمد على/ محمود ماجد/ محسنة توفيق (الفنانة، لاحقاً) (٢٧).

لقد حاولت (ط. ش.) و (و. ش.) أن تتوحدا، بمجرد إعلان وحدة المنظمات الشيوعية المصرية، في ٨ يناير/كانون الثاني ١٩٥٨، وأصدرت المنظمتان الأعلان لذلك نشرة "التنظيم الشيوعي"، التي صدر العدد الأول منها، في فبراير/شباط ١٩٥٨، وتضمن موضوع "الانتهازية والوحدة المصرية - السورية"، هاجم حل الحكومة الحزب الشيوعي السوري. كما نشرت "التنظيم الشيوعي" من أجل وحدة ثورية"، وهو تقرير اللجنة المركزية لمنظمة "وحدة الشيوعيين"، تحدث فيه عن مختلف التيارات داخل الحركة الشيوعية المصرية، وموضوع وحدة "ع. ف." مع "المتحد". فضلاً عن تقرير اللجنة

القيادية لمنظمة "طلیعة الشعب الديمقراطية"، الذى هاجم اليونسية وأنصارها. وانتهى التقرير بعبارة: "إن صفحات هذه النشرة مفتوحة لكل آراء الرفاق فى كلتا المنظمتين" (٢٨).

دعت الجريدة الناطقة بلسان "طلیعة الشعب الديمقراطية" إلى الالتقاء بالعناصر الشريفة من "الحزب الشيوعى المصرى" الوليد، والعمل على القضاء على القادة الانتهازيين لهذا الحزب (٢٩). وفى عددها الصادر فى ٢٦ / ٥ / ١٩٥٨، أعلنت الجريدة نفسها بأنها أصبحت منبراً للطلیعة الشيوعية، بعد اتحاد "طلیعة الشعب الديمقراطية" و"وحدة الشيوعيين المصريين" (٣٠).

بحسب رئيس مكتب مكافحة الشيوعية، حسن المصيلحى، فإن قادة "طلیعة الشعب الديمقراطية" رأوا بأن تأييد بقية الشيوعيين للحكومة، قد أخرجهم عن نطاق الصراع الطبقي، والمبادئ الماركسية. وقد أصدرت هذه المنظمة، على مدى سنتى ١٩٥٦ - ١٩٥٧، خمس نشرات فقط. فى حين قرر مهدي الحسينى (الطلیعة) بأن فوزى جرجس اختلف حول أسس وحدة "الموحد"، بسبب التعجل الشديد فى تحقيق تلك الوحدة، وعدم عكسها توحيداً للكادر، ما جعلها تواطؤاً بين قيادات المنظمات، بينما المطلوب من أسس سياسية وتنظيمية (برنامج/ خط استراتيجى/ لائحة)، يقرها مؤتمر منتخب. أما التعجل فأمر مشبوه، ومريب، لأن الهدف منه هو تجميع كمي لأكبر عدد من الشيوعيين، لتأييد عبد الناصر، بلا قيد أو شرط. أما وحدة (طلیعة الشعب الديمقراطية) مع (و. ش.)، فكانت متسرعة ومريبة، وانتهت بأن وأدت فترة النضج الضرورية (٣١).

بينما ينفى إبراهيم فتحى تحقيق هذه الوحدة، نراه يعترف بأن لجنة قيادية تشكلت للطليلة الشيوعية (ط. ش.و)، ضمت من (و. ش.و): إبراهيم فتحى/ أحمد فرج/ محمود ندا/ والشحات (فلاح من طنّاح). ومن "طليلة الشعب الديمقراطية": فوزى جرجس/ محمود المانسترلى / شعبان حافظ / حمدى حمدان / وحسنى تمام. لكن مهدي الحسينى، من (الطليلة) يؤكد: "قدمنا لهم أسماء الأعضاء، ومرشحينا للقيادة... هرب إبراهيم فتحى منها، كما يهرب العريس ليلة الزفاف، وأفشى كل أسرار (طليلة الشعب الديمقراطية)، وتورط فوزى جرجس، وظل متمسكاً باسم (طليلة الشيوعيين)" (٣٢).

طليلة العمال

فى الوقت الذى عانت "حدثو" كثيراً من الانشقاقات (١٩٤٧ - ١٩٤٩)، فإن "طليلة العمال" حافظت على وحدتها، بل إنها كسبت العديد من كوادر "حدثو"، بعد أن انضم إلى "طليلة العمال" قسم من "تحرير الشعب" (إبريل/ نيسان ١٩٤٩)، على النحو الذى بيّناه، سالفاً.

رغم مبالغتها فى النشاط النقابى العمالى، فإن "طليلة العمال" نجحت فى نسج تحالفات مع يسار "الوفد"، وكتب أعضاء من "طليلة العمال" فى صحف الوفد، على نحو لافت. فى الوقت الذى عملت "طليلة العمال" على عزل يمين الوفد، وكشف تردده إزاء السراى والاحتلال البريطانى، فى آن.

أخذت "طلّيعة العمال" على عاتقها مهمة إقامة جمهورية ديمقراطية شعبية، عبر المعارك، الصغيرة والكبيرة، الاقتصادية والسياسية، وأخيراً المعركة الفاصلة، من خلال الإلمام بكيفية تحريك الكتل الشعبية، وتوجيه هذا التحرك، وزيادة سرعته، وربطه، وتنظيمه.

إن أمام الطبقة العاملة - برأى "طلّيعة العمال" - طريقان متعارضان، فى الجوهر، والهدف، والأسلوب، الأول طريق الضغط السياسى، ومحاولة إصلاح المعوّج من النظام الاجتماعى القائم. أما الطريق الآخر، فهو الذى انتهجته الطبقات العاملة فى أقطار شرق أوروبا والصين، برفضها الاشتراك مع الطبقات الحاكمة فى حل أزمتها، بل دخلت فى مواجهة مع تلك الطبقات، لإسقاطها. ما جعل "طلّيعة العمال" تنتهى إلى أن "مهمتنا هى التحضير للثورة التحريرية المسلحة"، بعزل البرجوازية الخائنة، والتفاف الجماهير الشعبية حول الطبقة العاملة، من أجل:

- طرد الإنجليز من مصر والسودان.
- حق السودان فى تقرير مصيره، بعد تحريره.
- تأييد معسكر السلام، وعلى رأسه الاتحاد السوفىيتى.
- إقامة جمهورية ديمقراطية شعبية.
- توزيع الأراضى على الفلاحين.
- تأميم الاحتكارات.

- ضمانة الحريات العامة.

- مساواة المرأة بالرجل.

ابتداء من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٢، أخذت "طلليعة العمال" تثبت اسمها على مطبوعاتها، بعد أن ظلت مطبوعاتها، على مدى ست سنوات، عُفِل من هذا الاسم، من باب الأمان المبالغ فيه.

حين قامت "حركة الجيش"، رأت قيادة "طلليعة العمال" مضاعفة الضغوط من أجل الديمقراطية، والترقب. لكن إعدام خميس والبقرى، أجبر "طلليعة العمال" على مهاجمة "حركة الجيش"، وأخذت الأولى تتهم حركة الجيش تارة بأنها "فاشية"، وأخرى بأنها "عميلة للأمريكان". وحين حُلّت "حركة الجيش" الإخوان المسلمين لم تر "طلليعة العمال" في قرار الحل هذا إلا أن "الإخوان هم خدم الإقطاعيين والإنجليز، فهم ليسوا ديمقراطيين... وعلى هذا لا يمكن أن يكون لهم مكان في داخل الجبهة المتحدة". وبذا لم تتعامل قيادة "طلليعة العمال" مع الديمقراطية باعتبارها كلاً لا يتجزأ، وربما رأت "طلليعة العمال" بأن المؤسسة غير الديمقراطية (الإخوان) لا يجوز التعامل معها بديمقراطية!

حين اندلعت أزمة مارس/ آذار ١٩٥٤ في مصر، اعتبرت قيادة "طلليعة العمال" المعركة التي دارت، في قيادة الثورة، بين نجيب وخالد محي الدين من جهة، وبين فريق عبد الناصر من جهة أخرى "لم تنته، بعد، ولكنها بدأت... إن هذه المعركة قد أضعفت العصابة الحاكمة، وصدعتها، بفضل المقاومة الشعبية الباسلة". ولفقت "طلليعة العمال" النظر إلى أن إعلان الحكومة عن إجراء انتخابات

الجمعية التأسيسية، وإلغاء الرقابة على الصحف مكسب مهم. وطالبت "طلیعة العمال" بإعلان الحياد، وتحقيق الجلاء، وإلغاء الحكم العرفی، والإفراج عن جمیع المعتقلين، وإطلاق الحريات، وإقالة الوزارة العسكرية، وتكوين وزارة ائتلافیة، برئاسة الوفد، لإجراء الانتخابات الحرة، وحل "هیئة التحرير"، و"منظمات الشباب" العسکریة. وتعود "طلیعة العمال"، لتحشد الجماهير حول القرارات التي أصدرها "مجلس قيادة الثورة"، فی ۲۵ / ۲ / ۱۹۵۴ (*).

قرب نهاية ۱۹۵۴، تلقت "طلیعة العمال" ضربة أمنية موجعة، طالت ۲۴ عضواً من منطقة القاهرة، فضلاً عن عدة أعضاء آخرين من المنیا.

مع نهايات ۱۹۵۴ كان العسف الأمني قد وصل إلى ذروته، ولم يوفر أحداً من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وما بينهما، ولم تكن "حركة الجيش" تدرك بأنها أنهت مرحلة من حياتها، واقتربت من أخرى.

(* صدرت عن "مجلس قيادة الثورة"، فی التاريخ المذكور، فی محاولة لتفیس أزمة مارس، وتقویت الفرصة على ضرب "حركة الجيش". وتضمنت تلك القرارات السماح بقیام الأحزاب، وألا یؤلف "مجلس قيادة الثورة"، بعد حله، فی ۲۲ / ۷ / ۱۹۵۴، حزباً، وعدم حرمان أى شخص من الحقوق السیاسیة، وانتخاب الجمعية التأسيسیة، انتخاباً حراً مباشراً، وتكون لها السیادة والسلطة الكاملتان، بما یوازى سلطة البرلمان، وتنتخب الجمعية رئیس الجمهورية، بمجرد انعقادها.

لمزيد من التفاصيل عن "أزمة مارس"، یجب الرجوع إلى:

د. عبد العظیم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس ۱۹۵۴، القاهرة، مؤسسة روزالیوسف، ۱۹۷۶ (عن القرارات، ص ۱۸۴).

هوامش الفصل الرابع

- (١) بكر، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣، ٦٦، ٦٧.
- (٢) د. رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري ١٩٥٠-١٩٥٧، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٢، ص ٢٢٥ - ٢٧٢.
- Esmael.Op.Cit., pp. 85-87
- مصطفى طيبة، الحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٥-١٩٦٥/رؤية داخلية، القاهرة، دار سينا، ١٩٩٠، ص ٥٥ - ٧٠.
- (٣) جلسة مع سعد زهران، مصدر سبق ذكره.
- (٤) المصدر نفسه.
- (٥) المصدر نفسه.
- (٦) المصدر نفسه.
- (٧) بكر. مصدر سبق ذكره، ص ٦٨ - ٦٩.
- م. سعد الطويل، د.عاصم الدسوقي، حنان رمضان (إعداد)، وثائق الحركة الشيوعية المصرية ١٩٥٢ - ١٩٥٣، المجلد الثاني، القاهرة، لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ومركز البحوث العربية والإفريقية، ٢٠٠٨، ص ١٤٢ - ١٥٢.
- (٨) جلسة مع سعد زهران، مصدر سبق ذكره.
- (٩) جلسة مع د. شكري عازر، في منزله بالقاهرة، ٢٢ / ١٢ / ٢٠٠٨.
- (١٠) لمزيد من التفاصيل حول ملابسات عودة الروح إلى "حدثو" يمكن الرجوع إلى:

- السعيد، منظمات.... مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠ - ١٨١ .
- Esmael. op.cit., pp.69-76.
- (١١) لطفى واكد، حركة الضباط الأحرار، جذورها الفكرية والتاريخية، الكاتب (القاهرة)، العدد ١٦٠، يوليو/تموز ١٩٧٤، ص ٤٣ - ٥٢ .
- (١٢) لمزيد من التفاصيل حول حريق القاهرة، يمكن الرجوع إلى:
- جمال الشرقاوى، حريق القاهرة - القاهرة (قرار اتهام جديد)، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦ .
- مجدى ناصيف، حريق القاهرة فى الوثائق السرية البريطانية، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٦ .
- البشرى، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٠ - ٥٢٨ .
- (13) Walter Laqueur. Communism and Nationalism in the Middle East. London, 1956. pp.46-47.
- (14) M.S .Agwani. Communism in the Arab East. Calcutta. Asia publish house. 1969, pp .48.
- (١٥) أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو، مصر والعسكريون، ج١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٧٤، ص ٢٨٦ .
- خالد محيى الدين، الآن اتكلم، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢، ص ٩٠ - ٩١ .
- (١٦) المصدر نفسه، ص ٥١ .
- (١٧) لمزيد من التفاصيل حول التحرك المبكر ليوسف صديق وإنقاذه "حركة الجيش"، يمكن الرجوع إلى:
- ليلة ثورة ٢٣ يوليو (أوراق يوسف صديق)، القاهرة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص ١٠٠ - ١٢٣ .
- جمال حماد، اسرار ثورة ٢٣ يوليو، المجلد الأول، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ٢٠٠٥، ص ٤٣٣ - ٤٤٣، ٤٧٢ - ٤٧٥ .
- (١٨) حسب رواية أحد أولئك القادة، وهو أحمد طه، انظر شهادته فى:
د. عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤، القاهرة، مؤسسة روزاليوسف، ١٩٧٦، ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

- (١٩) السعيد، منظمات.... مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.
- (٢٠) جلسة مع إبراهيم فتحى، فى أتيلية القاهرة، فى ٥ / ٨ / ١٩٧٧.
- (٢١) السعيد، منظمات.... مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦ - ٢٠٥.
- Esmael. OP.CIT.. PP.76-78.
- (22)Ibid.. pp.78-79
- السعيد، منظمات.... مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨ - ٢١٢.
- (٢٣) المصدر نفسه، ص ٢١٤ - ٢٢٢.
- فخرى لبيب، المشوار، القاهرة، مكتبة مديولى، ٢٠٠٨، ص ٢٨٢ - ٢٨٦، ٤١٥، ٤٢٢ - ٤٢٤، ٤٤١.
- انظر شهادة فخرى لبيب فى: من تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر / شهادات ورؤى، القاهرة، لجنة تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، ومركز البحوث العربية، ١٩٩٩، ص ٦٧ - ٧٥.
- (٢٤) جلسة مع د. فخرى لبيب، فى منزله بالقاهرة، فى ١٠ / ٩ / ٢٠٠٨.
- (٢٥) السعيد، منظمات.... مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤ - ٢٤٤.
- Esmael. OP.CIT.. PP.79-80.
- (٢٦) انظر شهادة مهدي الحسينى، فى: رفعت السعيد، هكذا تكلم الشيوعيون، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩، ص ٤٥٠.
- السعيد، منظمات.... مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤ - ٢٤١.
- (٢٧) أمين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢ - ٢٤٤.
- (٢٨) صوت الشعب، العدد ١٤، السنة الثانية، ٢٧ / ٤ / ١٩٥٨.
- (٢٩) أمين، مصدر سبق ذكره، ٢٤٥ - ٢٤٦.
- (٣٠) السعيد، تاريخ الحركة...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦ - ٢٢٩.
- (٣١) المصدر نفسه، ص ٢٣٠، ٢٣١.
- (٣٢) يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ١١١ - ١١٤، ٢٥١ - ٢٤٤، ٤٩٧، ٥١٨، ٩٨٤ - ١٠٤٥.
- Esmael. OP.CIT.. PP.83-85

الفصل الخامس

الموجة العالية للوحدة

ما أن قاربت سنة ١٩٥٤ على المغادرة، حتى كانت الانشقاقات عن "حدتو" قد فقدت مبرر انشقاقها، فقد استوى الخشب و الماء، وغدت "حدتو" فى الموقف السياسى نفسه للانشقاقات عنها، وبخاصة بصدد الموقف من "حركة الجيش"، بل إن المنظمات الشيوعية المصرية أصبحت فى صف واحد، تُدين "حركة الجيش"، و لم يعد ثمة ما يفرِّق بين هذه المنظمات، وإن كانت الأولوية فى الوحدة من نصيب الانشقاقات عن "حدتو".

لقد استمرت "حدتو" إدارة ظهرها لوحدة الحركة الشيوعية المصرية، ففى تقرير أصدرته "حدتو" (مارس/ آذار ١٩٥٢)، انتقدت موقفها اللامبالى من قضية وحدة الشيوعيين، وأعاد التقرير تلك اللامبالاة إلى (١):

- ١ - انشغالنا - دوماً - بالمسائل العملية...
- ٢ - اعتبارنا أنفسنا - و بحق - التيار الثورى...
- ٢ - لأننا أقوى منظمة شيوعية مصرية...

٤ - الرغبة فى التهرب من نضال فكرى طويل، وشاق...

٥ - الرغبة فى التهرب من تحليل، ومجابهة العضلات

الراهنه....

فيما تؤدى الانقسامية - برأى تقرير "حدثو" - إلى تشتيت الجهود، وتبديدها، وتحول كل منظمة شيوعية إلى وعاء يستوعب "الساخطين"، والغاضبين فى المنظمات الأخرى، ما يُضعف روح الانضباط، ويقلل من أثر الشيوعيين على الجماهير، ويخفض منسوب نفوذهم على حلفائهم، ويسهّل عمليات التغلغل البوليسى، ويعزز ميل الحركة البروليتارية العالمية لعدم الاعتراف بالحركة الشيوعية المصرية؛ لذلك دعت "حدثو" إلى الوحدة من خلال النضال المشترك، ذلك أن الخطر الداهم يكمن فى إعلان سياسة للوحدة خالية من رغبة حقيقية للوحدة. وحذّر التقرير من "فرض شروط مسبقة، لا يمكن أن تكون مقبولة، مثل الشرط الذى يطالب المنظمات الأخرى بحل نفسها، ودمج أعضائها فى صفوف (حدثو)". ويُعلّم التقرير نفسه أعضاء "حدثو" بأن "التضحيات، التى تكلفنا أقل من غيرها، هى تلك التى تتنازل عن الكبرياء الذاتى..."(٢).

لكن ماذا ينفذ هذا الاعتراف، بينما "حدثو" وحدها - من بين كل المنظمات الشيوعية المصرية - تؤيد "حركة الجيش"، حتى صدور التقرير المشار إليه، وبعده بعدة أشهر؟ وقد انشق عن "حدثو"، منظمة "وحدة الشيوعيين"، بل وصلت الخلافات داخل اللجنة المركزية لحدثو حد انقسامها إلى كتلتين، دخلتا فى مواجهة، انتهت بخروج المسئول السياسى لحدثو، سيد سليمان الرفاعى (بدر)، على رأس انشقاق "حدثو" - التيار الثورى"١٩.

بيد أن هذا لا يعنى أن بقية المنظمات الشيوعية المصرية كانت ميّالة للوحدة، ذلك أن "طليعة العمال" لاذت بصيغة "النمو الذاتى"، التى تعنى نمو المنظمة، حتى تغدو الأكبر بما لا يقاس من غيرها من المنظمات الشيوعية المصرية، وهى صيغة تتخذ من "نحن ثوريون، و غيرنا انتهازيون" مرجعية رئيسية. أما "المصرى" فاستمرأ مقولة "لا شيوعية خارج الحزب"، وبذا اعتبر أعضاء كل المنظمات الأخرى غير شيوعيين، إلى أن يلتحقوا بالحزب الشيوعى المصرى (الرأية)١.

بعد أن تلقت "حدثو" ضربات أمنية قاصمة، بمجرد انقلابها على "حركة الجيش"، و بعد أن تقلصت عضوية "حدثو" إلى أقل من الخمس، بخاصة بعد أن خرج منها ثلاثة انشقاقات، عدا من غادرها، احتجاجاً على ذيليتها لحركة الجيش، إلى منظمات أخرى، ناهيك عن انسحب منها أو انكفأ، فى منزله، أبدت قيادة "حدثو" مرونة أكثر. وتحت عنوان "فى سبيل وحدة حقيقية للشيوعيين المصريين/ فى سبيل بناء حزبنا الشيوعى"، خصصت قيادة "حدثو" عدداً خاصاً من نشرتها الداخلية (الطليعة)، لنشر هذا التقرير عن وحدة الحركة الشيوعية المصرية، بعناصر جديدة ثلاثة، تعزز التوجه نحو الوحدة، وأولها دعوة مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية فى بريطانيا والإمبراطورية الشيوعيين المصريين إلى توحيد حركتهم، و ثانى العناصر توجيه "الحزب الشيوعى السودانى" نداءً مماثلاً، وآخر هذه العناصر كان خوض "حدثو" معركة ضارية ضد نظام عبد الناصر، ما يفر لها ذيليتها السابقة لهذا النظام(٢).

فى أواخر سنة ١٩٥٤، إثر نشر تقرير القيادى الشيوعى البريطانى البارز، بالم دات، عن ضرورة وحدة المنظمات الشيوعية المصرية، تسارعت الخطى للوحدة، وقد تعززت أممياً، وتكونت لجنة الوحدة، أولاً، من منظمات: النجم الأحمر، والتيار الثورى، ونواة الحزب، وطلیعة الشيوعيين، ووحدة الشيوعيين، مع إجماع على استبعاد "حدثو"، التى تمكنت من المشاركة، بعد حين، وإن تمت الوحدة بدون "حدثو"، لكن الأخيرة عادت والتحقت بالوحدة، بعد أن وافقت على وقف يونس (كوريل)، وفصل خليل (كمال عبد الحليم) ورفاقه، الذين شاركوه فى موضوع بيان السجن الحربى، ثم انضمت "نحشم الجديدة"، دون أن تشترك - من قبل - فى لجنة الوحدة، ومنحت مقعدين فى اللجنة المركزية، سرعان ما سحب منها، بدعوى عدم اشتراكها فى لجنة الوحدة. وقد اتفق المتحدون فى "الموحد" على خطوط رئيسية عامة للمقومات السياسية والتنظيمية، من تكتيك إلى لائحة داخلية، وبرنامج سياسى، أما الاستراتيجية فلا واتفق الفرقاء على عقد المؤتمر الأول للحزب الشيوعى المصرى الموحد، بعد سنتين. وقد احتفظت "حدثو" بأحد عشر مقعداً، وباقى المنظمات باثنى عشر مقعداً*.

* مثل "طلیعة الشيوعيين": فخرى لبيب/عبدالله كامل/ عمر مكاوى. ومثل "النجم الأحمر": عدلى جرجس/ أحمد خضر/ عبد المنعم شتلا. وعن التيار الثورى: حمدى عبد الجواد/ فؤاد عبد الحليم/ عيد سيد أحمد. وعن "نواة الحزب": محمود أمين العالم/ بهيج نصار/ مصطفى غنيم. فيما مثل "حدثو": محمد شطا/ زكى مراد/ فؤاد حبشى/ شهدى عطية الشافعى/ طاهر البدرى/ محمد على عامر/ سعد رحمى/ مبارك عبده فضل/ إبراهيم عبد الحليم/ أحمد رفاعى/ محمد يوسف الجندى.

انظر: شهادة فخرى لبيب، فى: شهادات ورؤى، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٨٠، ٨١.
- السعيد، منظمات اليسار مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٢.

على أن رأس نواة الحزب، فوزى جرجس، رفض الإذعان للوحدة، وبقى معه بعض الرفاق، مستمرين في "نواة الحزب الشيوعي المصري"، وإن انضم معظم قادة النواة للموحد، ومثلهم في القيادة: محمود أمين العالم، وبهيج نصار، ومصطفى غنيم. كما رفضت "وحدة الشيوعيين" الدخول في "الموحد"، فغادرها مندوبها في محادثات الوحدة في سجن مصر، محمد مستجير مصطفى، ودخل "الموحد"، منفرداً.

نظام عبد الناصر مراحل

على أن نظام عبد الناصر سرعان ما دخل مرحلة جديدة من حياته، بعد أن ودع المرحلة (الوطنية) بالاستناد إلى واشنطن، بخاصة بعد أن ضمن جلاء القوات البريطانية عن الأرض المصرية، باتفاقية الجلاء (٢٧ / ٧ / ١٩٥٤)، و تنبه للخطر الإسرائيلي، وللعلاقة العضوية الحميمة بين إسرائيل والولايات المتحدة، بخاصة بعد أن دأبت الأخيرة على رفض طلبات عبد الناصر للسلاح، مكثفة بمداه بأسلحة تكفي لقمع المظاهرات الشعبية.

طُفح الكيل بعبد الناصر، بعد اعتداء الجيش الإسرائيلي على غزة، في ٢٨ / ٢ / ١٩٥٥، والذي ذهب ضحيته ٢٩ جندياً مصرياً، وفلسطينياً، وسودانياً، و لعل ما زاد الطين بلة، أن انتفاضة شعبية عارمة، أعقبت هذا الاعتداء، في قطاع غزة، حملت عبد الناصر شخصياً، مسؤولية إهمال الدفاع عن القطاع، وهتفت بسقوطه، وهو الذي بالكاد خرج من معركتي ربيع وخريف ١٩٥٤، مع مختلف القوى السياسية المصرية، وكادت محاولة لاغتياله أن تنجح (٢٦ / ١١ / ١٩٥٤).

جاءت الفرصة، حين خرج عبد الناصر، إلى أندونيسيا، لحضور "مؤتمر باندونج"، أوائل إبريل/ نيسان ١٩٥٥، وهناك لمع عبد الناصر بمواقفه التقدمية في مجال السياسة الخارجية. فضلاً عن أنه نجح في تسويق القطن المصري للصين الشعبية. وحين طلب الزعيم المصري سلاحاً من رئيس وزراء الصين - آنذاك - شو اين لاي - الذي كان يحضر "مؤتمر باندونج" - أبلغه لاي بأن بلاده لا تملك سلاحاً للتصدير، وإن وعده بمفاتيح السوفييت في هذا الأمر، وحين عاد عبد الناصر إلى القاهرة، وجد السفير السوفييتي هناك، سولود، في انتظاره، طالباً منه تحديد قائمة باحتياجاته من السلاح. وسرعان ما تم عقد صفقة الأسلحة بين الطرفين، وإن نصح السوفييت عبد الناصر بإعلان الصفقة باعتبارها "تشيكية"، لتخفيف وقعها على الإدارة الأمريكية، وقد كان، وأعلنت "صفقة الأسلحة التشيكية"، على لسان عبد الناصر، في ٢٧ / ٩ / ١٩٥٥ (*). وقامت دنيا الإدارة الأمريكية، ولم تقعد. فرغم تواضع حجم هذه الصفقة (١٢ مليون دولار)، فإنها قد كسرت احتكار الغرب الاستعماري للسلاح في "الشرق الأوسط"، بما يقلل من تسويق السلاح الأمريكي أولاً، ويُفقد الغرب الاستعماري تَحكُّمَهُ في أمر تسليح دول المنطقة، بما يهدد بعدم الحفاظ على تفوق إسرائيل على كل جيرانها العرب في التسليح ثانياً، الأمر الذي

(*) عقدت في ٢ / ٩ / ١٩٥٥، وإن انتهز عبد الناصر فرصة معرض صور فوتوغرافية أقامته إدارة الشؤون العامة بالقوات المسلحة المصرية، في مبنى المعارض بالجزيرة، في الخامسة من مساء ٢٧ / ٩ / ١٩٥٥، للإعلان عن الصفقة، في بلاغ على الإدارة الأمريكية.

سيشجع حكاماً آخرين - عربياً وغير عرب - على الخروج من
الحظيرة الأمريكية، ثالثاً.

أرسلت الإدارة الأمريكية وزير المالية الأمريكى، مستر أندرسون،
فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٥ - لإغراء عبد الناصر بمزايا عدة،
مقابل إغائه "الصفقة التشيكية". لكن الزعيم المصرى تمسك
بموقفه من الصفقة، وتوالت الضغوط والإغراءات الغربية لمصر،
دون أن يتزحزح عبد الناصر عن موقفه من "الصفقة" قيد أنملة، بل
رد على تلك الضغوط والإغراءات، بالاعتراف بالصين الشعبية
(١٦ / ٧ / ١٩٥٦)، وكان الاعتراف بها ضمن قائمة المحظورات
الأمريكية على دول العالم، آنذاك.

هنا طفح كيل الإدارة الأمريكية من عبد الناصر، فأعلنت سحب
عرضها بتمويل "السد العالى"، الذى كان عبد الناصر يعول عليه
كثيراً لتنمية بلاده، وبعد الإدارة الأمريكية بساعات، سحبت
الحكومة البريطانية، والبنك الدولى عرضهما المائل.

لم ينتظر عبد الناصر طويلاً، وبعد عشرة أيام (٧ / ٢٦)، أعلن
من الإسكندرية تأميمه قناة السويس.

هكذا اندفع عبد الناصر فى طريق التحرر الوطنى والاستقلال،
والانفتاح على "العسكر الاشتراكى"، وإن وجد الزعيم المصرى نفسه
فى هذا الوضع، عبر الانتقاء فى الفكر، والتجريب فى الممارسة.

تداعت الدول الاستعمارية إلى مؤتمر فى لندن، حمل اسم
"مؤتمر الدول المنتفعة بقناة السويس"، وأرسل المؤتمر وفداً إلى
القاهرة، ترأسه رئيس وزراء أستراليا - آنذاك - منزيس، لكن الوفد

عاد إلى لندن خالى الوفاض. ونجحت الإدارة المصرية لقناة السويس، وأحبطت كل مؤمرات الغرب لإفشال تلك الإدارة.

أحست الحكومة البريطانية بأنها قد خُدعت بعبد الناصر، الذى اقتنص فرصة انسحاب آخر جندى بريطانى من قاعدة قناة السويس (١٨ يونيو/ حزيران ١٩٥٦)، ليوجه إلى الغرب لطمتى الاعتراف بالصين الشعبية، وتأميم القناة، والأمر الأخير أساء حكومة باريس، التى كانت تفتش عن وسيلة لقطع إمداد عبد الناصر الثورة الجزائرية بالسلاح. بقيت إسرائيل، التى رأت فرصتها فى إسقاط عبد الناصر، أو على الأقل إضعافه، بخاصة وهو الذى شكل "الكتيبة ١٤١ فدائيين"، فى إبريل/ نيسان ١٩٥٥، رداً على الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية، التى وصلت ذروتها باعتداء ٢٨ / ٢ / ١٩٥٥. وهى الكتيبة التى ألحقت بالإسرائيليين ١٢٨٧ قتيلاً، فى بضعة أسابيع، على أيدي بضع مئات من الفدائيين الفلسطينيين، وبقيادة مسئول المخابرات الحربية المصرية فى قطاع غزة، البكباشى (المقدم) مصطفى حافظ.

هكذا التأم المتآمرون الثلاثة، البريطانى، والفرنسى، والإسرائيلى، فى سيفر، إحدى ضواحي باريس، وعقدوا اتفاق سيفر" للعدوان العسكرى على مصر. وفى ٢٩ / ١٠ / ١٩٥٦، بدأت القوات الإسرائيلية هجومها العسكرى على قطاع غزة، وسيناء. واندفعت القوات الإسرائيلية نحو قناة السويس، واتخذتها باريس ولندن ذريعة - حسب الاتفاق - إذ طلبت إلى كل من القوات المصرية والإسرائيلية الابتعاد عشرة كيلو مترات عن قناة السويس.

لم تمتثل القوات المصرية، ما جعل الطائرات البريطانية والفرنسية تقصف مدناً مصرية، بخاصة العاصمة. و بدأ غدا العدوان ثلاثياً، وإن كانت الولايات المتحدة اشتركت في اعتداءات اليوم الأول، ثم سحبت قواتها، بعد أن عجزت قوات العدوان عن إسقاط عبد الناصر - حسب الاتفاق - في ٢٤ أو ٤٨ ساعة. ذلك أن مثل هذا العجز سيعزز شعبية عبد الناصر، ويفسح في المجال لزيادة الحضور السوفييتي في "الشرق الأوسط"، برأى الإدارة الأمريكية.

نأتى إلى الاتحاد السوفييتي، الذى وجه رئيس وزرائه، بولجانين إنذاراً قوياً، بضرب عواصم العدوان الثلاثة، فى حال لم تنسحب قوات العدوان من الأراضى المصرية وقطاع غزة.

أما الولايات المتحدة فقد انتهزت فرصة اندحار القوات البريطانية و الفرنسية، وإخفاقهما فى تحقيق أهداف "العدوان الثلاثى"، لتملأ الولايات المتحدة الفراغ الذى نشأ عن ذلك الاندحار. وكان "مبدأ أيزرنهاور" فى هذا الصدد (٥ / ١ / ١٩٥٧).

تحول المنظمات الشيوعية المصرية

فى صيف ١٩٥٦ عاد الضابط اليسارى المعروف، العضو السابق فى مجلس قيادة الثورة، خالد محيى الدين من منفاه، بطلب من عبد الناصر، الذى استخرج ترخيصاً باسمه لصحيفة مسائية، حملت اسم "المساء"، وخصصها عبد الناصر لليساريين، ووضع على رأسها محيى الدين. مما عزز وهم الشيوعيين المصريين بأنهم وعبد الناصر حلفاء فى جبهة متحدة ضد الاستعمار. على الرغم من أن عبد الناصر حرص ألا تكون المساء "يسارية" زى خالد

بكداش، عايزين حاجة يسارية معتدلة^(٤)؛ على ما طلب عبد
الناصر من محيي الدين.

بذا تكون المرحلة الثانية من حياة نظام عبد الناصر قد تم
تدشينها، إنها المرحلة القومية التقدمية؛ حيث لم تجد المنظمات
الشيوعية المصرية بدأً من تأييد نظام عبد الناصر، منذ خريف
١٩٥٥، وكانت أولى المنظمات المؤيدة "طلیعة العمال"، استناداً
لرفضه "حلف بغداد" الاستعماري، ومشاركته في "مؤتمر باندونج"، و
قد أشاد "الحزب الشيوعي المصري" كثيراً بصفقة الأسلحة
التشيكية، باعتبارها "خطوة للأمام على طريق استقلال بلادنا"،
وتطور في سلسلة من التطورات قد تفضى إلى تغيير عميق، في
الاتجاه الدولي لمصر. وبعد تردد، أصدرت قيادة "الحزب الشيوعي
المصري"، في ١٩ / ٦ / ١٩٥٦، بياناً أيد السياسة الخارجية للنظام،
وحتت تلك القيادة على تأييد الدستور المصري الجديد، في استفتاء
يونيو/حزيران ١٩٥٦^(*). وأخضعت المنظمات الشيوعية المصرية
غياب الديمقراطية، وعسف الأمن، وخنق الحريات العامة،
واستمرار حبس الشيوعيين، أخضعتها كلها لمهمة بناء جبهة وطنية
متحدة مع عبد الناصر ضد الإمبريالية. الأمر الذي تعزز بتأميم
قناة السويس، ومن ثم أصبح النضال الاقتصادي للعمال وبقية
المسائل الاجتماعية الأخرى، خاضعة - إلى حد كبير - لمهمة الوحدة
مع النظام الناصري ضد العدو الإمبريالي^(٥).

(*) لاحقاً، افاد د. فؤاد مرسى بأن هذا التقرير قد تأخر في مطبعة الحزب أسابيع عدة.

جلسة مع د. فؤاد مرسى، في منزله بالقاهرة ٨ / ٨ / ١٩٦٨.

إلى ذلك علينا ألا ننقل من الدور المساعد، الذى قام به المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى السوفييتى، ربيع ١٩٥٦، فى تليين موقف الأحزاب الشيوعية فى العالم، من الدول المستقلة حديثاً و البرجوازية الوطنية.

هنا بشر فؤاد مرسى (خالد) بظهور "برجوازية من نوع جديد"، وطنيتها ثابتة، راسخة، متأثرة بانتصارات (المعسكر الاشتراكى)، فقدت طبيعتها المزدوجة.

كما كتب الرفيق خالد (فؤاد مرسى) فى "الحقيقة"، النشرة الداخلية للشيوعى المصرى (الراية)، عدد ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٦: "... فقدت الانتهازية أخطر مهمة، وهى تسليم الجماهير لقيادة البرجوازية، عندما تحولت غالبية هذه البرجوازية إلى صفوف الوطنية، ولم تعد البرجوازية فى حاجة ماسة إلى الانتهازية" (٦).

فى عام ١٩٥٧، أصدرت التنظيمات الثلاثة (ع. ف. / المصرى/ الموحد) - خلال محادثات الوحدة بينها - بياناً - جاء فيه: "المستعمرون وعملاؤهم يذرفون دموع التماسيح على ما يدعونه من إهدار الحريات فى مصر، متجاهلة أن الشعب المصرى، والوطنيين جميعاً لم يتمتعوا، فى يوم من الأيام، مثلما يتمتعون بها اليوم" (٧) وهذا التفاضى عن الحريات الديمقراطية يؤكد بأن تغيير الشيوعيين موقفهم من نظام عبد الناصر، جاء بدون خطة، أو برنامج، أى بتلقائية، وذيلية لعفوية الجماهير.

ربما كان مشروع التكتيك المقدم إلى المؤتمر الأول لمنظمة طليعة الشعب الديمقراطي (ط.ش.و) مصيباً - إلى حد ما - حين قرر ".... الشكل السابق للحكم كان دكتاتورية عسكرية، تمثلت في (مجلس قيادة الثورة)... حدثت بعض التغييرات في الشكل، فصدر الدستور، وأعطيت الحريات.... إنظام الحكم لا يزال كما هو، ممثلاً لطبقة واحدة... اعتمدت على الجماهير الشعبية... لأن معركتها مع الاستعمار تستلزم ذلك... في الحدود التي جعلها قابضة على زمام الأمور، وممسكة بيدها أطراف الخيوط التي تشد كل التحركات. و لا شك أن هذا يقدم للطبقة العاملة بعض الإمكانيات في التحرك، وإحراز مزيد من المكاسب، ومن هنا يأتي تأييدنا للإجراءات الديمقراطية البسيطة، التي تسمح بها الحكومة، في بعض الفترات..."^(٨).

وحدة في سياق آخر

مع رسم الحدود في الموقف من السلطة بين كل المنظمات الشيوعية المصرية، توفرت شروط وحدة جديدة. فبدأت المفاوضات، من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦، بين "الموحد" و"طليعة العمال". كما تمت، في مارس/ آذار ١٩٥٧، إثر عقد المنظمتين مؤتمراً لهذا الغرض، مع "الحزب الشيوعي المصري"، الذي أضعفته الضربات البوليسية المتلاحقة، حتى بلغ عدد المتقدمين إلى المحاكمة من أعضائه مئتي عضو، عدا الذين سيقدمون - لاحقاً - وتكونت "لجنة التنسيق" بين المنظمات الثلاث، للعمل الجماهيري، ثم تحولت إلى "لجنة الوحدة"، أو ما أسموه "مكتب الوحدة"، وعنه صدرت مجلة "الوحدة". وقبل ذلك كانت تُنشر محاضر جلسات لجنة

التنسيق، فى نشرات غير دورية^(٩). وبدأت مناقشات الوحدة، بمشاركة من فيليو سبانو، من قيادة الحزب الشيوعى الإيطالى، وعامر عبد الله، من الحزب الشيوعى العراقى المفوضين من الحركة الشيوعية العالمية فى أمر توحيد الحركة الشيوعية المصرية. وفى مارس/آذار ١٩٥٧ عقدت "طليلة العمال" مؤتمراً حزبياً، وتحولت إلى "حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى" (ع . ف.) . وتبنى الحزب صيغة التجنيد السريع، لتكبير حصته فى الوحدة الشيوعية المقبلة. حتى أن هذا الحزب ضم إلى عضويته، خلال الانتخابات البرلمانية، فى يوليو/ تموز ١٩٥٧، الكثير من العمال وغيرهم، ممن كانوا على أطراف الحزب، وسرعان ما أصبح (ع . ف.) أكبر المنظمات الشيوعية المصرية (قرابة ألف عضو)، بحسب أحد أهم قادته، يوسف درويش^(١٠).

فى يونيو/ حزيران ١٩٥٧، قبل "الموحد" شروط "المصرى"، باستبعاد اليهود من القيادة، وحل "مجموعة روما"^(*). واندمج الحزبان، ليشكلا "الحزب الشيوعى المصرى المتحد". وهذه التغييرات - برأى فؤاد مرسى - أبرزت إعادة توجه سياسى شامل، صوب القومية العربية، تضمّن - أيضاً - مراجعة موقف الشيوعيين المصريين بشأن تقسيم فلسطين^(١١).

أوهام عنيدة

توهم الشيوعيون المصريون بأنهم غدوا فى جبهة وطنية متحدة

(*) الاسم السرى لمجموعة أعضاء "حدثو" اليهود، الذين تم تهجيرهم من مصر إلى فرنسا، مطلع خمسينيات القرن العشرين.

مع عبد الناصر، الذى لم يكن أكثر من مهادن لهم، وكان يفضلهم أفراداً، يذوبون فى مشروع عبد الناصر، السياسى والتنظيمى. رغم أن انتخابات يوليو/ تموز ١٩٥٧ التشريعية كشفت عن استمرار عداة النظام الناصرى للشيوعيين، ذلك أن لجنة من "مجلس قيادة الثورة المنحل، ضمت عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، وعبد اللطيف البغدادى، وكمال الدين حسين، وزكريا محيى الدين، عمدت إلى شطب كل المرشحين الشيوعيين، وإن استثنت عبد العظيم أنيس، من هذا الشطب، بعد أن رفض عبد الناصر وعامر شطبه، لوقوفه مع النظام الناصرى، و تفرغه لإلقاء خطب فى هايد بارك، اللندنية، واستقالته من التدريس فى الجامعة اللندنية، احتجاجاً على موقف الحكومة البريطانية ضد تأميم قناة السويس. لكن وزير الداخلية المصرى - آنذاك - زكريا محيى الدين عمل ضد أنيس، الذى رغم حصوله على نحو ٥٢٠٠ صوت فى الدورة الأولى، عن دائرة الوايلى، وحاز منافسه، عبد العزيز مصطفى على أكثر قليلاً من ألفى صوت، فإن تزوير الداخلية، والترويع البوليسى، فعل فعله فى الدورة الثانية للانتخابات، فنجح مصطفى، بقدرة قادر^(١٢)! واللافت أن "حدثو" وقفت وراء الأخير، فى مواجهة أنيس، لمجرد أن مصطفى عامل، ولا يهم إذا كان عاملاً أصفر أم لا!

يؤكد قائد وباحث آخر من "حدثو" أن مصطفى كان ضمن أعضاء "الموحد"^(١٣)، بينما نفى أنيس هذا الادعاء، واللافت أن مصطفى لم يتخذ موقفاً إيجابياً واحداً فى مجلس الأمة، ما يؤكد كلام أنيس، بل ثمة ما يؤكد بأن مصطفى كان من الموالين للنبيلى

عباس حليم، رئيس "حزب العمال المصري"، الذى أطلق عليه الشيوعيون المصريون - تندرأ - اسم "حزب العمال الملكى المصرى" (١٤).

مطلع ١٩٥٨، اتصل عبد الناصر، تليفونياً، برئيس تحرير "المساء" اليسارية، خالد محيى الدين، وأبلغه بأن فيلسوف "البعث"، ميشيل عفلق، قد اشتكى مما يكتبه د. عبد العظيم أنيس، فى جريدة "المساء" القاهرية، حتى إن عفلق اتهم أنيس - فى غيبته، بأنه يسمم فكرة "القومية العربية" لأردف عبد الناصر . طالباً إلى محيى الدين ألا يكتب أنيس باسمه الصريح. ومن بعدها أخذ أنيس يوقع مقالاته باسم كتابى، هو "معلق سياسى" (١٥).

رغم شطب كل المرشحين الشيوعيين، فإن المنظمات الشيوعية المصرية شاركت فى دعم مرشحين وطنيين، كما طرحت المنظمات الشيوعية برامجها وشعاراتها فى تلك الانتخابات. وهذا (ع. ف.) يوزع منشوراً، بمناسبة تلك الانتخابات، يحمل عنوان "ماذا يريد الشعب من ممثليه فى مجلس الأمة؟"، ضمَّنه (ع. ف.) "... الاستقلال الوطنى، وإنجاز الوحدة العربية، والدفاع عن السلام العالمى، وتصفية بقايا الإقطاع، وتوطيد دعائم الديمقراطية، وبناء اقتصاد متحرر مزدهر، عدا مطالب العمال، والفلاحين، والمرضى، والطفولة، والشباب، والموظفين" (١٦).

مع كل الحذر لمنع وصول أى راديكالى إلى مجلس الأمة، فإن أربعة أعضاء فى هذا المجلس أزعجوا الحكومة، بمواقفهم القوية، وهم: د. فايق فريد، أبو الفضل الجيزاوى، أحمد شفيق أبو عوف، ومحمود القاضى.

اكتمال الوحدة

هذا رأس "مكتب مكافحة الشيوعية" فى الداخلية المصرية، على مدى خمسينيات وستينيات القرن العشرين، يقرر بأن "الحزب الشيوعى المصرى المتحد"، قد تشكل من "الموحد" و "الشيوعى المصرى"، فى يوليو/تموز ١٩٥٧، فيما احتفظ (ع. ف.) بوجوده المستقل. وقد تزعم "المتحد" - حسب معلومات ذاك الرأس - قادة لم تُذكر أشخاصها من قبل، وهم: الدكتور فؤاد مرسى السيد الحداد، والدكتور إسماعيل صبرى عبد الله، وعادل سيف النصر، وابن عمه (إلهامى)، وإنجى أفلاطون، ومحمد عباس سيد أحمد، وشهدى عطية الشافعى، وآخرون^(١٧).

فى العدد الأول من "حياة الحزب"، النشرة الداخلية للمتحد، جرى التشديد على ضرورة "تجنب الدخول فى مناقشات نظرية، أو إثارة صراع أيديولوجى حول مشاكل يمكن أن تُحل بروح جديدة... وتجنب الخط السياسى... والاكتفاء بنقاط نظرية وسياسية عن طبيعة الثورة، التى نحضّر لها.... وأن يُفتح باب الصراع الأيديولوجى، بعد إنجاز الوحدة الشاملة..."^(١٨).

لم يصمت (ع. ف.) إزاء تلك الوحدة، فنشر فى نشرته الداخلية "المقاومة الشعبية" (أغسطس/ آب ١٩٥٧)، بيان اللجنة المركزية للحزب عن اجتماعها الموسع^(١٩). وفيه جاء أن (ع. ف.) أصر على أن يكون عضو الحزب مقيماً فى مصر، وأن لا يوافق على وجود تنظيم فى الخارج. فى إشارة إلى "مجموعة روما"، على وجه الخصوص. واستهجنّت اللجنة المركزية لـ (ع. ف.) رفض رفاق "المتحد" قيام الشيوعيين المصريين بممارسة النقد الذاتى. وعن

الخلاف حول وثيقة المواقف العامة للشيوعيين المصريين، ذكرت اللجنة المركزية لـ (ع. ف.) بأن "هناك نقط خلافات سياسية، ونظرية هامة، اتُفق على إرجاء بحثها، إلى ما بعد إتمام الوحدة بين الحزبين [ع. ف. / المتحد]. وذكرت قيادة (ع. ف.) فى بيانها بأنها قد رفضت الاتحاد - وعلى أساس الخطة السياسية - التى نشرت بتاريخ ١٤ إبريل/ نيسان، لعدة أسباب، أولها وأهمها، الخلاف حول طبيعة دور الطبقة البرجوازية، وما يتعلق بذلك من اختلاف حول التكتيك المتبع لتكوين الجبهة الوطنية. ذلك أن "المتحد" كان يرى بأن البرجوازية الوطنية (الحاكمة) تتبنى - بالفعل - شعارات الطبقة العاملة، فى السياسة، وأشكال الكفاح، والتنظيم. فيما وصفت (ع. ف.) هذا الرأى، بأنه، فضلاً عن أنه غير ماركسى، فإنه يؤدى، آخر الأمر إلى تصفية الحزب الشيوعى، وتسليمه للبرجوازية.

أما ثانى أوجه الخلاف، فتمثل فى مفهوم قضية الديمقراطية، فى طبيعتها، والعلاقة بين الدولة البرجوازية وبين الجماهير الشعبية الكادحة. كما رفض (ع. ف.) نظرية "المتحد" القائلة بأن الجماهير الشعبية تتمتع بحريتها السياسية، وجوهر هذه الحرية هو حريتها فى إعلان عدائها للاستعمار، وتعبئة صفوفها لصون الاستقلال. ورفض (ع. ف.) هذا المفهوم لقضية الديمقراطية، لأنه ضار بمصالح الجماهير الشعبية الكادحة، وضار بقضية الاستقلال، والتقدم الاجتماعى.

يبقى الوجه الثالث من أوجه الخلاف، وهو مسألة الانتقال السلمى للاشتراكية، و"المتحد" يراها صحيحة، بينما وضع المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى السوفييتى شروطاً خاصة بإمكانية

الانتقال للاشتراكية عبر البرلمان، وعلى العكس يرى "المتحد" وجوب أن يتم الانتقال عن طريق التطور السلمى.

عادت قيادة (ع. ف.)، واستسلمت لضغوط سبانو، فى سبيل الوحدة، واتحدت المنظمات الشيوعية الرئيسية الثلاثة (الموحد/ المصرى*/ ع. ف.)، فى ٨ يناير/ كانون الثانى ١٩٥٨، بنحو ألفين وأربعمائة عضو، على رأسهم "اللجنة العامة"، التى ضمت أبو سيف يوسف (عباس)، عن "ع. ف."، وكمال (خليل) عن "الموحد"، وفؤاد مرسى (خالد) عن "المصرى". وتشكل المكتب السياسى للحزب الجديد من خمسة عشر عضواً، بواقع خمسة أعضاء لكل طرف، فيما حاز (ع. ف.) على ١٤ مقعداً فى اللجنة المركزية، و(الموحد) على ١١ مقعداً، و(المصرى) على ٩ مقاعد**، بما يوازى نسبة

* دليل على أن "المتحد" لم يقم - فعلا - إلا على الورق، ومع اجتماع واحد يتيم للجنة المركزية لهذا الحزب.

** ع. ف. : أبو سيف يوسف/ أحمد سالم سالم/ السيد فتحى سالم/ عنايات (ثريا) أدهم/ حسن مصطفى صدقى/ حسين توفيق طلعت/ سامى عجيب/ صفوت ياسين/ عوض مصطفى الباز/ فؤاد عبد المنعم شحتو/ لويس إسحق/ محمد محمد بدر/ محمد حلمى ياسين/ نبيل صبحى.

المصرى: د. فؤاد مرسى/ د. إسماعيل صبرى عبد الله/ سعد زهران/ عادل سيف النصر/ محمد سيد أحمد/ إنجى أفلاطون/ د. عبد العظيم أنيس/ محمود مستكاوى/ وإلهام سيف النصر.

الموحد: كمال عبد الحليم/ شهدى عطية الشافعى/ سعد رحمى/ فخرى لبيب/ مبارك عبده فضل/ محمود أمين العالم/ محمد يوسف الجندى/ محمد على عامر/ فؤاد حبشى/ أحمد خضر/ وبهيج نصار.

- يوسف، مصدر سبق ذكره، ص، ٥٩٤.

- جلسة مع د. فخرى لبيب، مصدر سبق ذكره.

- جلسة مع د. شكرى عازر، مصدر سبق ذكره.

حجم عضوية كل منظمة من المنظمات الثلاث. بعد استسلام "الموحد" و"ع.ف." لطلب "المصري" استبعاد اليهود من القيادة، نتيجة لضغط خارجي، ومشاركة إسرائيل في "العدوان الثلاثي"، ورغبة الشيوعيين في الانخراط في النهوض العربي القومي، بقيادة عبد الناصر^(٢٠).

بقيت خارج الوحدة، منظماتان شيوعيتان صغيرتان، هما: "وحدة الشيوعيين" (و.ش.)، و"طليعة الشعب الديمقراطية" (ط.ش.)، اللتان بدأتا نضالاً تحضيرياً لتوفير مقومات لوحدة سليمة بينهما، عبر مؤتمر، يعتمد استراتيجية، وبرنامج سياسى، ولائحة داخلية. على أن الزمن كان يخبئ لكل الشيوعيين المصريين محنة شرسة.

هوامش الفصل الخامس

- (١) من أجل كفاح حقيقى فى سبيل وحدة الشيوعيين المصريين، (تقرير سرى)، مارس/آذار ١٩٥٣. انظر نص التقرير فى: السعيد، منظمات اليسار... مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.
- (٢) المصدر نفسه، ص١٢٧، ١٢٨.
- (٣) الطليعة، النشرة الداخلية للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، عدد خاص بالوحدة، العدد ٩٠، السنة العاشرة، ٢٣ / ٦ / ١٩٥٤، (٤ صفحات).
- أورده: السعيد، منظمات اليسار... مصدر سبق ذكره، ص١٢٩، ١٣٠.
- (٤) خالد محيى الدين، والآن اتكلم، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٢، ص ٣٥١.
- (٥) جويل بينين، العلم الأحمر هل كان يرفرف هناك؟ السياسات الماركسية والنزاع العربى الإسرائيلى، ترجمة كمال السيد، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ص ٩١، ١٥٣، ١٥٤.
- (٦) انظر نص المقال فى: أمين، مصدر سبق ذكره، ج٧، ص٢٢٦، ٢٢٧.
- (٧) طيبة، مصدر سبق ذكره، ص٩٣.
- (٨) خطتنا السياسية/ مشروع التكتيك، مقدم إلى المؤتمر الأول لمنظمة طليعة الشعب الديمقراطية، اللجنة القيادية (٢٨ / ١٢ / ١٩٥٧). للمزيد فى: أمين، مصدر سبق ذكره، ج٧، ص٢٤٢.
- (٩) المصدر نفسه، ص٢٢٤ - ٢٢٥.
- (١٠) بينين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٧١.

(١٢) د. عبد العظيم أنيس، ذكريات من حياتي، القاهرة، سلسلة كتاب الهلال، يونيو/ حزيران ٢٠٠٢، ص ١٢٨ - ١٣٦.

(١٣) شهادة مبارك عبده فضل، في: السعيد، تاريخ الحركة...، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤ و ٥٧.

(١٤) في كتيب أصدرته نقابة عمال الترام، سنة ١٩٤٩، بمناسبة الكادر الجديد الذي حصلوا عليه، و كان رئيس النقابة، وقت ذلك، عبد العزيز مصطفى. و قد جاء في مقدمة الكتيب صورة النبيل عباس حليم، و كلمة له، و كلمة أخرى لعبد العزيز مصطفى، قال فيها الأخير، ضمن ما قال: "... ولا أستطيع أن أقول شيئاً في هذا الوقت، قبل أن أرفع أخلص آيات الشكر إلى زعيم عمال وادي النيل، حضرة صاحب المجد النبيل، عباس حليم، الأب الروحي لعمال الترام، و الرئيس الفخري لنقابتنا. فكم سعى زعيمنا، و رجاله، من أجلنا، و كم حطّم من صعاب، حتى وهبنا الله هذا النصر. فلزعيمننا منا، أولاً، كل الشكر، و له من الله أعظم الأجرّ.

أمين، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥.

(١٥) جلسة مع د. عبد العظيم أنيس، في منزله بالقاهرة، في ٢٨ / ٧ / ٢٠٠٧.

(١٦) في: أمين، مصدر سبق ذكره، ج ٧، ص ١٩٣.

(١٧) حسن المصيلحي، قصتي مع الشيوعية، القاهرة، نشر خاص، ١٩٧٩، ص ٨٣ - ٨٨.

(١٨) أمين، مصدر سبق ذكره، ج ٧، ص ٣٣٦.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٧ - ٧٨.

(٢٠) بينين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢، ١٧٣.

الفصل السادس

مواجهة متفجرة

حرصت كل منظمة من المنظمات الشيوعية الثلاث على أن تدخل الوحدة، وهى تحمل معها وساوسها، وذهنيتها الحلقية، وتربيتها الخاصة، ورغبتها فى الاستئثار بالحزب الجديد! أى أن الوحدة تمت على أرضية انقسامية^(١). وقد زاد الطين بلة، تلك الخلافات داخل الحزب الوليد، بصدد علاقة الحزب بالنظام الناصرى، بكلمات أبو سيف يوسف (ع. ف.)، ومحمد سيد أحمد، وفؤاد مرسى (الراية)، وأحمد الرفاعى (الموحد)، وإن لاذ كمال عبد الحلیم (رأس "الموحد") بالصمت، فلم يدل بدلوه فيما حاق بالحزب، ربيع ١٩٥٨. على أن الخلافات نشبت، بعد بضعة أسابيع من قيام الحزب الجديد، بين المتحدرين من "حدثو"، من جهة، وبين قادة "المصرى" و"ع. ف." من جهة أخرى، أولاً فى المجال التنظيمى، حين انسحب كمال عبد الحلیم من عضوية اللجنة الدائمة للحزب، وخلفه فى موقعه هذا محمود أمين العالم، وثانياً عندما عمدت الأكثرية الأوتوماتيكية للمصرى وع. ف. فى اللجنة المركزية إلى التصويت لصالح تقليص عدد محترفى الحزب الوليد، وجُلهم من

"حدثو". دون أن يخفى هذا الشأن التنظيمي جوهر الخلافات، والذي تمثل في مدى التأييد للنظام الناصري (حدثو تأييداً مطلقاً، أما الباكون فتأييد بتحفظ)^(٢).

ما أن انتصرت ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ الوطنية العراقية، حتى تطلع إليها المتحدرون من (المصري) و(ع. ف.)، وقد غدا الحزب الشيوعي العراقي طرفاً أصيلاً في التحالف الحاكم في بغداد، وأفرج عن كل معتقله وسجنائه. وفي اجتماعات جماهيرية شتى، طرح أعضاء من "الحزب الشيوعي المصري" شعارات: "جبهة وطنية يا جمال/ زى قاسم يا جمال" الأمر الذي اعتبرته "حدثو" استفزازاً ضاراً بالوحدة الوطنية!

بتهمة قيامهم بأعمال تكتلية معادية للحزب، وسطوهم على المطبعة المركزية، جرد المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري من شرف عضوية الحزب، كلاً من خليل (كمال عبد الحلیم)، وأحمد (شهدى عطية الشافعى)، وفاروق (فؤاد حبشى)، وعاكف (أحمد الرفاعى)، واعتمد التجميد فى دورة اللجنة المركزية للحزب، فى ٢٤ / ٧ / ١٩٥٨^(٢). ونحو نهاية ١٩٥٨، أعاد هؤلاء وأربعة آخرون فصلوا من عضوية الحزب^(*)، تشكيل "حدثو".

عقد المكتب السياسي للحزب جلسة له، فى ١٢ / ٩ / ١٩٥٨، واستنتج بأن خطة المنقسمين تتمثل فى شقين، الأول إشاعة ما

(*) الأربعة هم: عزت (أحمد على خضر)، سعيد (محمد يوسف الجندى)، وإبراهيم (مبارك عبده فضل)، وعاصف (محمد على عامر)، وهم الرفاق المركزيون الأربعة الذين يتريمون على مراكز الحزب، ويطلقون نيرانهم، وتخريبهم على الحزب، حسب بيان المكتب السياسي للحزب، فى ١٩ / ٩ / ١٩٥٨.

يمكن من البلبلة، والتفكك فى صفوف الحزب، والشق الثانى الاستيلاء على الحزب، بمعونة العناصر الموجودة فى داخل القيادة. وعليه، قرر المكتب السياسى، فى جلسته تلك، إعفاء إبراهيم من مسئولية قطاع جنوب الصعيد، وانتداب الرفيق عاصم (د. إسماعيل صبرى عبد الله) مكانه، وإعفاء عاصف من مسئولية شرق الدلتا، والمكتب العمالى، وانتداب الرفيق فهمى (فؤاد عبد المنعم شحتو) مكانه، وإعفاء سعيد من كافة مسئولياته فى منطقة الدقهلية، وانتداب الرفيق ماهر (عبد المنعم شتلة) مكانه، وإعفاء عزت من كافة مسئولياته من منطقة أسيوط، وانتداب الرفيق مسعد مكانه. وتشكيل لجنة تحقيق، من إسماعيل (محمد حلمى ياسين)، وأنور (فخرى لبيب حنا)، ومدحت (محمد عباس سيد أحمد)، ولبيب (حسن مصطفى صدقى)، للتحقيق فى التهمة الواردة فى التقرير، على أن ينشر التحقيق على الحزب^(٤). وقد اعتمدت اللجنة المركزية للحزب (الأسبوع الأول من نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٥٨) فصل الأربعة الآخرين من الحزب، وإن أخذت اللجنة على السكرتارية المركزية للحزب عدم تقديمها وثيقة ذات طابع سياسى بإدانة هؤلاء الأربعة^(٥).

بدأ تحالف (المصرى) - (ع. ف.) فى فصل العديد من الكوادر، فكان هذا التحالف يضيف، كل يوم، رفاقاً جدد إلى الانشقاق، حسب أحمد الرفاعى، وقد تم تضيق اللجنة المركزية فى الحزب الوليد من ٢٤ عضواً إلى مجرد ١٢^(*) (٦ ع. ف. / ٢ المصرى / ٤

(*) أبو سيف يوسف/ محمد حلمى ياسين/ فؤاد عبد المنعم شحتو/ حسن صدقى/ محمد بدر/ (ع. ف.). محمود أمين العالم/ سعد رحمى/ فخرى لبيب/ عبد المنعم شتله (الموحد). د. فؤاد مرسى / د. إسماعيل صبرى عبد الله، و سعد زهران (المصرى).

السعيد، تاريخ الحركة مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧.

الموحد). وبعد خروج معظم المتحدرين من "حدثو"، بدأت السهام توجه ضد المتحدرين من (المصرى)، حسب فخرى لبيب. وأعيد توزيع المسئوليات داخل اللجنة المركزية، على النحو التالي: أبو سيف يوسف (عباس) سكرتيراً عاماً/ على رأس سكرتارية مركزية خماسية، ضمت: فؤاد مرسى (خالد) للدعاية/ عبد المنعم شتلة (ماهر) للتنظيم/ فخرى لبيب (أنور) للعمل جماهيرى/ حلمى ياسين (إسماعيل) للقاهرة. وتولى فؤاد شحتو (فهمى) مسئولية بحرى، ولويس إسحق (مسعد) مسئولية الصعيد، وسعد رحمى (سالم) مسئولية الإسكندرية(٦).

بعد أن تم فصل المركزيين الأربعة الأوائل، أبدى الأربعة مرونة ملحوظة، حين عرضوا، فى وثيقة مطبوعة (١٨ / ٧ / ١٩٥٨)، العودة إلى الأوضاع التنظيمية - فوراً - إلى ما كانت عليه عند الوحدة. فلما صدر قرار فصل هؤلاء الأربعة، عادوا فأصدروا وثيقتهم الثانية، بعنوان "حقائق الأزمة التى تعرض لها حزبنا، والتى تهدد بتصفيته تصفية شاملة" (٢ / ٩ / ١٩٥٨)(٧).

يبقى السؤال: لماذا بقيت نسبة غير قليلة من أعضاء "الموحد"، ولم تخرج مع خليل وصحبه؟ ويجب على هذا السؤال كادر من "الموحد"، هو عبد الله الزغبى، الذى أعاد عدم خروجهم إلى ثلاثة تحفظات: أولها: الإقدام على سرقة المطبعة، وثانيها: "مجموعة روما"، وثالثها: التأييد المبالغ فيه لنظام الحكم(٨).

بذا يكون تحليل (ط. ش.) لوحدة الحزب، فى ٨ يناير ١٩٥٨، قد جانبه الصواب، وهو القائل بأن البرجوازية المصرية الكبيرة

الحاكمة قد "وحدتهم... كعملاء للبرجوازية، ومنفذين لخططها" (٩).

الموقف من النظام الناصري

حين صدر بيان إعلان قيام الحزب، فى ٨ يناير/ كانون الثانى ١٩٥٨، فإنه حدد "المهمة العاجلة التى تواجهنا اليوم هى حماية استقلالنا، وتثبيته، وذلك بقيام جبهة وطنية متحدة، تضم كافة القوى الوطنية فى بلادنا، من عمال، وفلاحين، ومثقفين، ورأسماليين وطنيين". وأشار البيان إلى أن "هناك بعض أخطاء ونواقص فى سياسة الحكومة، وفى النظام الديمقراطى، ومن واجبنا - كوطنيين مخلصين - أن نتبادل النقد". وأسف البيان؛ لأن "الشيوعيين المصريين مضطرون لأن يعبروا عن آرائهم فى نشرات سرية، وأن يباشروا نشاطهم الحزبى فى حدود السرية، أيضاً". و قد تأسى البيان بأن الشيوعيين "ليسوا هواة ظلام، ولكن السرية فرضت عليهم، بحكم القانون (١٠)"، فى عتاب حنون على نظام عبد الناصر، لا يخفى على القارئ اللبيب!

ثمة تنظيم شيوعى صغير، هو "طلیعة الشعب الديمقراطية" (ط. ش.) اشدت فى التعامل مع تحديد طبيعة نظام عبد الناصر. فهذا التنظيم رأى بأن قدرة المعسكر الاشتراكى المؤكدة قد هیأت لإبراز التناقضات بين الرأسمالية المصرية الكبيرة وبين الاستعمار العالمى (١١). وفى جريدة التنظيم نفسه نرى "... حكومة كبار الرأسماليين المصريين، الذين يعادون الشيوعية - بحكم طبيعتهم الطبقيّة - ولكنها حكومة تُعادى الاستعمار" (١٢).

كان الموقف السياسى للحزب - فى اتجاهه العام - داعياً إلى ضرورة التمسك بوحدة القوى الوطنية، ونبذ سياسة العداء للشيوعية، لأنها تقود إلى تمزيق القوى الوطنية. كانت نقاط الاتفاق الواقعية بين الحزب الشيوعى، والحزب العسكرى الحاكم أكثر بكثير من نقاط الخلاف. أما "حدثو" فمنحت الحكم تأييداً شبه مطلق، وغير مشروط. وكانت وجهات نظريهما - "حدثو" والحكم - تكاد تتطابق فيما يجرى من أمور. ويرى قائد فى الحزب - آنذاك - أن الخطأ الفادح الذى وقعت غالبية القيادات فيه، أن القضية إنما هى قضية حوار وإقناع، وأن العقل، فى نهاية الأمر، لا بد وأن يسود، بينما كان الأمر موقفاً طبقياً، يرى انتهاء المعركة مع الاستعمار، ويدايتها مع اليسار". كما أكد الصحفى الأقرب لعبد الناصر، محمد حسنين هيكل.

للمقارنة بين مدى تأييد كل من الحزب "وحدثو" لنظام عبد الناصر، يقدر القائد الشيوعى نفسه بأن الحزب مؤيد بنسبة ٧٠٪، بينما "حدثو" بنسبة ١٠٠٪. وإن كان الطرفان ضربياً أمنياً، دون تمييز أو تمايز. فيما كان قرار قد صدر عن قيادة "حدثو" مؤداه: "حتى نكسب ثقة الحكومة أكثر، ممنوع الهرب" لا على ما أكده أحد كوادر "حدثو"، فاروق ثابت(١٢).

لعل على رأس قضايا خلاف الحزب مع الحكم، قضية الحريات الديمقراطية، وهذه جريدة الحزب السرية تؤكد بأن سلامة الجبهة الداخلية تتطلب الكفاح من أجل إقامة الحياة الدستورية، وتحقيق المطالب الاقتصادية العاجلة، وضرورة إطلاق الحريات للطبقات الشعبية والوطنية، المعادية للاستعمار، لتكوين أحزابها السياسية، إذ

أن المجتمع الذي نعيش فيه مجتمع رأسمالي، يتكون من طبقات متعددة، بينها صراع طبقي محتدم، ولا بد من تشكيل هذا الصراع في شكل أحزاب سياسية، حتى يظهر حزب الطبقة العاملة الشيوعي، إلى الوجود". تستطرد جريدة الحزب، فتشير إلى "ضرورة دعوة جمعية تأسيسية، نتيجة انتخابات، لتضع دستوراً، بدلاً من الدستور الحالي، غير الديمقراطي، وضرورة الكفاح، بقيادة الطبقة العاملة، والطبقات الكادحة، للوصول إلى مطالبها، عن طريق الحزب الشيوعي(١٤)".

نأتى إلى محور الخلاف الثانى بين الحزب وعبد الناصر، وهو الوحدة العربية، حيث أصر عبد الناصر على استبعاد الديمقراطية من تلك الوحدة، الأمر الذى استهجنه الشيوعيون المصريون، وإن كانوا نحوّه، واستخفوا به، فى البداية، لكن انفجار الخلاف مع المتحدرين من "حدثو" داخل الحزب الشيوعي، وممارسات رجال عبد الناصر غير الديمقراطية فى سوريا، جعل الحزب يعود للتبنيه إلى خطر غياب الديمقراطية، فخلال محادثات الوحدة المصرية - السورية، أصدر المكتب السياسى للحزب جملة من البيانات، والتعميمات (٢٧ / ١، ٢٢ / ٢، ٢ / ٢، ١٩٥٨)، أعطى فيها صوته للوحدة المنشودة، وتغافل الحزب، لأسابيع، عن سلبيات تنفيذ الوحدة.

رأى المكتب السياسى للحزب - فى أحد بياناته - "أن الاتحاد الفيدرالى هو أنسب أشكال الوحدة". وإن وعد البيان نفسه بأن "الشيوعيين المصريين لن يجعلوا من شكل الوحدة عقبة فى سبيل إتمامها". وفى العدد الثانى من جريدة الحزب (اتحاد الشعب) ثمة

اهتمام ملحوظ بالوحدة، التي تُوحد جهود شعبين متحررين، وتُفشل الخطة الأمريكية بتفتيت الصف العربي، وتقف في وجه التوسع الصهيوني، وتستحدث مركزاً قوياً لكافة القوى الوطنية. إلى بيان آخر دعا إلى أنه "لا يجب أن ننظر إلى مستقبل التطور الديمقراطي من زاوية وجود الأحزاب، وحدها". وفي توجيهه داخلي من السكرتارية المركزية للحزب (١٠ / ٢)، جاء "... القضية المركزية هي أن تنجح الوحدة، وذلك في سياق الرد على أعضاء في الحزب، اتهموا اللجنة المركزية بالانحراف اليميني في التعامل مع الوحدة المصرية - السورية. وفي العدد الثاني من "اتحاد الشعب" (٢٢ / ٢ / ١٩٥٨) جاء "إن أخطر مؤامرات الاستعمار هي محاولة تفتيت جبهة الوطنيين، ومحاولة عزل الشيوعيين عن قضية الوحدة العربية، محاولة ضرب الشيوعيين بسائر الوطنيين". في العدد نفسه نقرأ عناوين: "في سوريا: مؤامرة لاغتيال خالد بكداش. وفي مصر: مؤامرة لتشويه سمعة الشيوعيين*"! فيما وصفت افتتاحية العدد الثالث من "اتحاد الشعب" (١٥ / ٣ / ١٩٥٨) دولة الوحدة بأنها "...الدولة الوحيدة... التي تتمتع باستقلال حقيقي". وإن تحفظ العدد نفسه من استبعاد شخصيات وطنية مهمة، مثل خالد العظم، من الوزارة (١٥).

الاتحاد القومي

نأتى إلى نقطة الخلاف الثالثة بين الشيوعيين المصريين ونظام عبد الناصر. ففي صيف ١٩٥٧، سافر عديل الرئيس

* حين أقدم نقابيون صُفّر على تزييف منشور باسم "الحزب الشيوعي المصري"، هاجم الوحدة المصرية - السورية.

جمال عبد الناصر، ومستشاره القانوني، سيد سيد فهمي إلى البرتغال، على رأس بعثة، في مهمة خاصة، وعاد من هناك، ومعه الاكتشاف "العظيم"، التنظيم السياسي الذي يمكن للنظام الحاكم أن يصب الشعب كله في قالبه، على غرار ما فعل دكتاتور البرتغال السفاح سالازار، بإقامته "الاتحاد القومي"؛ ووجد الاكتشاف، صدى طيباً لدى العسكر الحاكمين، فأخذوا بالفكرة، وعهدوا بها إلى أنور السادات.

توزع الشيوعيون المصريون إزاء "الاتحاد القومي"، فالحزب كان يريد العمل مع الاتحاد القومي، باعتباره الحزب الحاكم، بينما "حدثت" قدمت عملياً، نموذجاً للعمل في الاتحاد القومي. والغريب أن الحكم لم يعجبه هذا ولا ذلك، بل طلب حل المنظمات الشيوعية، ودخول أعضائها، كأفراد، إلى حظيرة الاتحاد "القومي"!

هذه جريدة الحزب الشيوعي تندد بالإجراءات التي اتخذتها المباحث العامة والاتحاد القومي، التي من شأنها شل كفاح الشعب، وعزله عن الحكم الوطني، وإشاعة روح اليأس عند الجماهير، وتفتيت الجبهة الوطنية. وإن الاتحاد القومي، بدلاً من تكوين فرق المقاومة الشعبية، انشغل باستبعاد أصلب العناصر الوطنية، من الشيوعيين والتقدميين، من التنظيمات الجماهيرية. وانتهى المقال إلى المطالبة بـ "ضرورة إطلاق الحريات، السياسية والنقابية، لمختلف الهيئات الوطنية، لأنها الضمان الأكيد لالتفاف الشعب حول الحكم الوطني، ليتمكن من الوقوف في وجه المستعمرين" (١٦).

شاركت (ط. ش.) الحزب موقفه من الاتحاد القومي، مع خطوة واحدة إلى اليسار، حيث اعتبرت (ط. ش.) الاتحاد القومي حزب

الحكومة العفن. فقد أصدرت "طلیعة الشعب الديمقراطية" نشرة "صوت الشعب"، فی أكتوبر / تشرين الأول ١٩٥٨، وفيها هاجمت أنور السادات لحدثه مع يوسف إدريس، الكاتب فی صحيفة "الأهرام"، عن الاتحاد القومي. ووصفت "صوت الشعب" الاتحاد القومي بأنه: "حزب سیاسی لحكومة طبقة كبار الرأسماليين"^(١٧).

إن هذا الموقف ليس جديداً على "ط. ش."، فقد سبق لجريدتها أن وصفت الاتحاد القومي بأنه "حزب حكومة الرأسماليين... لا يستطيع أن يقف على قدميه، بدون حماية الإدارة، والحكومة"^(١٨). فی العدد التالي من الجريدة نفسها، تأكيد على أن "الحكومة القائمة تمثل... كبار الرأسماليين المصريين، وإذن فإن سيطرة الحكومة على هذا الاتحاد، یعنی أنه حزب هذه الطبقة"^(١٩). وفي العدد نفسه، ثمة دعوة الجماهير "إلى النضال ضد القرار الجمهوری الخاص بإخضاع النقابات لسيطرة (الاتحاد القومي)، أي حزب الرأسماليين، وأصحاب الأعمال"^(٢٠).

فی النشرة الداخلية للتنظيم نفسه، ثمة انتقاد صريح لإلغاء الديمقراطية فی تجربة الوحدة السورية - المصرية، التي ترى النشرة بأن البرجوازية قد حققتها من أجل مصالحها. وإن دعت النشرة نفسها إلى المحافظة على تلك الوحدة، والاستمرار فی النضال، لكي تصبح الوحدة ديمقراطية. ومع كل الانتقادات التي وجهتها "ط. ش." إلى الاتحاد القومي، فإنها دعت الشيوعيين إلى "العمل فی صفوف (الاتحاد القومي)، لا لاتجاه تقوية حزب البرجوازية، وتدعيمه، ولا جرياً وراء الوهم الضال، لتحويله إلى

جبهة، لكن من أجل تدعيم الجماهير، وإقناعها بشعارات الشيوعيين التكتيكية، ودفعها إلى الضغط على ممثلى الحكومة^(٢١).

على العكس من الحزب (المقصود هو الحزب الشيوعى المصرى) و"ط. ش." كان موقف "حدثو" إزاء "الاتحاد القومى". وها هى نشرتها فى منطقة الاسكندرية (صوت الإسكندرية) تشن هجومها القاسى على الحزب لموقفه من الاتحاد القومى: "إن العناصر الرجعية، والعصابة اليسارية يعملون على تفتيت جبهتنا الوطنية، وتخريب اتحادنا القومى، منادين بتخطيه، بحجة أنه حزب الحكومة... وبرنامج الاتحاد القومى... هو - بالفعل - البرنامج الذى يمكن أن تلتقى حوله كل القوى الوطنية، وواجب جميع الوطنيين الشرفاء، وعلى رأسهم الشيوعيين، أن يعيئوا كل قوى الشعب داخل تنظيم الاتحاد القومى، ولجانه^(٢٢)". وفى تقرير للمنطقة نفسها فى "حدثو"، تحت عنوان "موقفنا من الاتحاد القومى"، جاء: "... ولا شك أن تنظيم الاتحاد القومى يفى بكل هذه الأغراض"، و يقصد: "النضال ضد الاستعمار، ومن أجل صيانة السلام، واستقلال الوطن، وتوحيد الأمة العربية... وبرنامجنا لا يتعارض معه". ويأخذ كاتب التقرير على "اليساريين المخربين" - هكذا يطلق على قادة الحزب - أنهم "ينادون - بدون خجل - لا وحدة وطنية بدون جبهة، تعترف فيها البرجوازية الوطنية بقيادتنا للطبقة العاملة. ومصالح الطبقة العاملة، وحزبها الشيوعى، هو فى الدخول فى تنظيم الاتحاد القومى، على أساس برنامج الاتحاد، ثم على أساس أن كل حلفاء الطبقة العاملة منظمون فيه... حتى تُقنع كل حلفائها - عملياً، وشيئاً فشيئاً - بصلاحياتها للقيادة". يستطرد

التقرير بأن "برنامج تنظيم الاتحاد القومي يُعد حداثاً أدنى، به
صلاحيات، وإمكانات ضخمة، لتطويره من الداخل، لكي يصبح
جبهة شاملة من كل الطبقات". وينتهي التقرير إلى حث الرفاق على
المبادرة بالانضمام إلى الاتحاد القومي. وإن أشار التقرير إلى
صعاب عديدة، وإلى قوى تريد إبعاد الشيوعيين(٢٣)!

"حول الاتحاد القومي" كتب أحد أهم قادة "حدثو"، مبارك عبده
فضل (إبراهيم)... قيادة الطبقة العاملة للجبهة إنما تُخلق، وتُدعم
من خلال البطولات التي تقدمها في النضال الوطني، وخدمة
الجماهير، وذلك بالحرص على بناء الجبهة الوطنية المتحدة، وجذب
البرجوازية الوطنية إلى الاقتران بفكرة الجبهة الوطنية، والكفاح
ضدها، في نفس الوقت، إذا ما اتخذت مواقف ضارة". ودعى فضل
الرفاق "إلى العمل، بكل ما في طاقتهم، للانضمام للاتحاد القومي،
كأعضاء عاملين... لتعزيز التحالف مع الطبقات، والفئات الوطنية".
ويسلم فضل بأن الاتحاد القومي يخضع لقيادة البرجوازية الوطنية،
"لكنها ليست قيادة أزلية" ويرى هذا القائد الحدتأوى أنه
بالانضمام إلى الاتحاد القومي، نقرّب "اليوم الذي يتحقق فيه حكم
الجبهة الوطنية في بلادنا، والمساعدة على الانتقال ببلدنا نحو
الاشتراكية، بقيادة الطبقة العاملة"(٢٤).

أما في تيار كمال عبد الحليم، فكانت نعمة التأييد الكامل
والمستمر فحسب هي السائدة، الأمر الذي تجلّى في موضوعات
مجلة "الغد" العننية الشهرية(٢٥).

هكذا غدا الخلاف بين عبد الناصر والشيوعيين حول الديمقراطية - والاتحاد القومي جزءاً منها - والوحدة العربية محوراً للخلاف بين الحزب و"حدثو"، فى الوقت نفسه. رفاق الحزب دأبوا على الهتاف داخل مؤتمرات "الاتحاد القومى"، وفى مظاهرات شتى، "زى قاسم يا جمال/ جبهة وطنية يا جمال". ويرد أعضاء "حدثو": "ثورة واحدة ضد الاستعمار". المباحث قبضت على الذين هتفوا من الطرفين، لكنها سرعان ما أفرجت عن أعضاء حدثو (شكرى عبد الوهاب، وأحمد حجازى)، فيما أودعت أعضاء الحزب السبعة(*) السجن، ولم يخرجوا منه، إلا بعد خمس سنوات ونصف. هكذا أكد كاتب لا يُخفى تحيزه لحدثو، بأن "الشيوعيين تجنبوا - وربما بصبر مبالغ فيه - أى تصادم مع الحكم الوطنى، بينما الاستعمار والرجعية يتآمرون عليه(٢٦).

غنى عن القول إن ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ الوطنية العراقية قد كسبت - حين انتصرت - مساندة الحكم الناصرى، والحزب الشيوعى المصرى، وكل القوى الوطنية، فى وجه الهجمة الاستعمارية. وسرعان ما أثيرت قضية انضمام العراق إلى "الجمهورية العربية المتحدة". وفى حين أصر عبد الناصر على وحدة اندماجية فورية، فإن "الحزب الشيوعى العراقى"، و"الحزب

(*) تحدث منشور صادر عن "الحزب الشيوعى المصرى". بتاريخ ٢٩ / ٩ / ١٩٥٨، عن قيام ضباط المباحث العامة، فى يوم ٢٢ / ٩ / ١٩٥٨، بإلقاء القبض على بعض المواطنين، وهم: فرنسيس لبيب، وفتحى رفاعى، وغنيم مصطفى، وشفيق إسماعيل، وسمير كامل، وإسماعيل عبد الحكم، وحسن عثمان، وإبراهيم على حسن.

أمين، مصدر سبق ذكره، ج٧، ص ١٢٨ - ١٢٩.

الوطني الديمقراطي العراقي"، وبعض قادة "الاستقلال"، تحفظوا من مغبة وحدة متسارعة، وطالبوا بالبداية باتحاد فيدرالي. وأيد "الشيوعي المصري" هذا التوجه. وبدأت الصحافة المصرية تلمح إلى "السيطرة الشيوعية" على ثورة العراق، كمدخل للهجوم على النظام الثوري هناك. وقد "برطع" في هذا الهجوم أولاد أمين (مصطفى، وعلى)، ومحمد التابعي، ومن هم من مدرستهم المدانة - تاريخياً - من قبل الحركة الوطنية المصرية. لقد أحس الحكم في القاهرة بأن الثورة العراقية أخذت تشكل قطباً ثورياً جديداً في الوطن العربي، يُقدم نموذجاً آخر غير النموذج الثوري الناصري (٢٧).

حين حذّر الحزب الشيوعي المصري من "الدعوة المتعجلة للوحدة مع العراق"، فإنه طالب "أن نضع - في الاعتبار، دائماً - حقيقتين أساسيتين، هما: الخصائص الإقليمية، والفروق الاقتصادية" (٢٨).

في الأسبوع الثاني من سبتمبر/ أيلول ١٩٥٨، أرسل "الرجل الذي عهدت إليه الثورة بأمر الاتحاد القومي"، أنور السادات، الأديب اليساري المصري المعروف، يوسف إدريس، إلى القيادي في الحزب الشيوعي المصري، الأديب والكاتب المرموق، محمود أمين العالم، طالباً منه مقابلة السادات في منزله، واستمرت المقابلة زهاء ست ساعات (١٠م - ٤ فجر اليوم التالي). بدأها السادات مُزجراً، بأنهم لا يقبلوا في مصر بأي تنظيم، سوى "الاتحاد القومي"، وبالتالي فإذا أراد الشيوعيون العمل في السياسة، فليس أمامهم إلا داخل "الاتحاد القومي". وإلا فالحكم لن يعترف بالشيوعيين، ولن يسمح لهم بالعمل. وهدد السادات الشيوعيين بملاقاة مصير الإخوان المسلمين (السحق) "كما أننا لن نكتفى بهذا، وإنما سنقضى على قضيتكم بين الجماهير، فالمطلب الذي يمكن أن

تطالبوا به، باسم الجماهير، سننفذه قبل أن تطالبوا به! هداً العالم من روع السادات، وبدأ بسؤاله عما إذا كان الحكم الناصري يعتبر الشيوعيين قوة وطنية أم لا. فاستأذن السادات في الاستفسار حول هذا الأمر من السيد الرئيس جمال عبد الناصر، وقام - فعلاً - وهاتف الرئيس، وحرص على أن يبقى واقفاً، إجلالاً واحتراماً للسيد الرئيس، وعاد السادات إلى العالم ليبلغه بأن الثورة ترى بأن الشيوعيين قوة وطنية. هنا أبلغ العالم مضيفه بأن من حق أية قوة وطنية تشكيل حزبها السياسى. فعاد السادات إلى التهديد والوعيد. وانتهى اللقاء كما بدأ. ولم يجد السادات سائقه مستيقظاً، عند الفجر، فقال ساخراً للعالم: "ما أنت بروليتارى يا أبو حنفي، تقدر تروح ماشي على بيتكم" وكانت المسافة نحو كيلومترين، قطعها العالم سيراً على قدميه^(٢٩)! لتبدأ مرحلة جديدة من المواجهة بين حكم عبد الناصر والشيوعيين، أشد قسوة وضراوة.

سرعان ما أدلى هيكل، الصحفى الوثيق الصلة بعبد الناصر، بدلوه، ومعه كل أحقاد المدرسة التى ينحدر منها (أخبار اليوم)، الموالية للأمريكيين والمعادية، بالتالى، للشيوعيين، فقرر هيكل، بكل الجرأة على الحق والعلم، أن معركتنا مع الاستعمار قد انتهت، لتبدأ مع الشيوعية!

فيما واصل السادات حملته ضد الشيوعيين، المحببة إلى قلبه، فأدلى بحديث طويل ليوسف إدريس - متفق عليه سلفاً - وقد نشرته يومية "الأهرام"، فى صفحة كاملة وربيع الصفحة^(٣٠). بدأه السادات بنفى أن يكون "الاتحاد القومى" امتداداً إلى "هيئة التحرير"، حيث قال السادات: "أما الاتحاد القومى فتتظيم شعبى، ينبع من صميم الشعب، ليقود الشعب".

بعيداً عن الإنشاء والحشو فى كلام سيادته، كأنَّ به يعرَّضُ بهيئة التحرير، التنظيم السياسى للحكم الناصرى، على مدى أربع سنوات (١٩٥٢ - ١٩٥٧) وفى إشارة إلى الشيوعيين، قال أنور السادات: "أهلاً بهم، كأفراد، وليس كاتجاه، إذ أن (الاتحاد القومى) ليس اتحاد اتجاهات، إنه اتحاد مواطنين... ولا يمكن أن نسمح لأحد باستغلاله". طبعاً عدا الحكام العسكريين!

حين أتى الرجل الأول فى "الاتحاد القومى" على تعريف الاتحاد، قال: "هو ليس حزباً، وكما قلت ليس جبهة بين أحزاب وهيئات". أضاف: "المواطنون جميعاً أعضاء فى (الاتحاد القومى)، بحكم رعايتهم، وسواء قدموا استثمارات بطلب العضوية، أم لم يقدموا". ما شاء الله مؤسسة سياسية تضم ثلاثين مليوناً من البشر، هم كل شعب مصر - آنذاك - وفى التحليل النهائى، فإن هذا يعنى بأن هذه المؤسسة لا أحداً ثم ما حكاية كل مصرى عضو فى هذا (الاتحاد)، حتى لو لم يقدم استمارة عضوية. هى بالعافية!؟

فى حديث السادات عن الطبيعة الطبقيَّة للاتحاد القومى، قال: "الاتحاد القومى قائم ليتكلم باسم العمال وأصحاب الأعمال، معاً، حيث يواجهون عدواً مشتركاً. وإن تفضل المسئول الأول عن الاتحاد، ليعلن عن السماح بمناقشة التناقضات الداخلية فى مصر داخل الاتحاد القومى. مجرد مناقشة!.

عن حرية الرأى داخل "الاتحاد القومى" قال السادات: "أوسع ما تحمله الكلمة من معنى". يالله! ليس على الكلام رسوم جمركية!.

لم يفوت السادات أن يغمز من قناة الشيوعيين، الذين "يثيرون قضايا، مثل قضية الديمقراطية، والحريات العامة، بمناسبة وبدون

مناسبة". مستطرداً: "الديمقراطية - في نظرهم - لا تتحقق إلا في وجود الأحزاب... [بينما] الديمقراطية يمكن أن تُزاوَل عن غير طريق الأحزاب، وممكن أن يقول كل منا رأيه، وممكن أن تعبّر كل طبقة عن رأيها داخل (الاتحاد القومي)".

ما كل هذا الانزعاج من قضية الديمقراطية؟ وهل هناك مناسبات يسمح بها سيادته للحديث عن الديمقراطية؟ ثم من قال إن وجود الأحزاب هو المظهر الوحيد للديمقراطية؟ لكن - بالمقابل - لا ديمقراطية في أى بلد يعيش مجتمعاً طبقياً، بدون أحزاب سياسية، تُعبّر عن التعددية الطبقية.

لقد ذكّرني السادات بحديث لاحق له، بعدما أصبح رئيساً للجمهورية مع هيئة تدريس جامعة الإسكندرية، في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٨، حين قال لأعضاء هيئة التدريس: "قولوا اللي انتوا عاوزه، وأعمل اللي أنا عاوزه، هي دي ديمقراطيتنا! أى أن للمواطن حق إبداء الرأي، فحسب، أى حرية النباح، لكن الأمر يُحسم، في النهاية، بالأغلبية الأتوماتيكية، أو بقرار من أولى الأُمراء".

مع ذلك يصف السادات الشيوعيين: "إما جهلة بحقيقة موقفنا ومعركتنا، وإما مضللون، يفهمون الديمقراطية على أنها شكل، وليس على أنها مضمون". يستطرد سيادته: "يريدون صرفنا عن هذه الأهداف، وربما لأنهم ضد هذه الأهداف". وكأن الحكم عزية للسادات ولبقية الضباط، دون غيرهم، ومن يفكر في الوصول إلى الحكم مجرم، حاقد، وربما خائن، في عرف السادات، لذا نراه

يقول: "إن هؤلاء الذين يريدون الديمقراطية الحزبية، يريدونها لكي يستطيعوا بواسطتها أن يحكموا هم، شخصياً". ولا أدري ما إذا كان السادات يعلم بأن تداول السلطة هو أحد أهم مظاهر الديمقراطية، وأهدافها، لكن أين للدكتاتورية أن تتعامل بمنطق ديمقراطي؟!

عن كيفية مزاوله الديمقراطية فى الاتحاد القومى، قال الرجل الأول فى هذا الاتحاد: "تُزاول بمفهوم الديمقراطية الصحيح، والرأى فى الاتحاد القومى ينبع من أسفل ومن أعلى ... ولكل عضو الحق فى مناقشة أى اقتراح، ومعارضته... ولكن إذا وافقت الأغلبية على الاقتراح، فعليه أن يقوم بتنفيذه، ليتوفر للاتحاد وحدة الإرادة".

فى رد السادات على سؤال لإدريس عن علاقة الاتحاد القومى بالحكومة، قال السكرتير العام للاتحاد القومى: "الاتحاد القومى هو إرادة الشعب، والحكومة هى أداة الشعب التنفيذية...".

تصدى المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى - بجسارة - لحديث السادات المشار إليه، ورأى الحزب بأن السادات لم يُضف فى هذا الشأن جديداً. أما الهجوم المستتر على الشيوعيين (ذوى الأفكار المعينة)، فيعيده الحزب إلى "الفشل فى تكوين الاتحاد القومى"، سواء بجذب الجماهير إليه، أو فى فرضه عليها. كما لا يريد السادات مواجهة قضية الديمقراطية. واستهجن المكتب السياسى أن يكون وجود الحزب الشيوعى "مصدراً لاستياء أحد من المواطنين".

السادات يرفض الحزبية، بينما الاتحاد القومى نفسه حزب، "حين يرفض [السادات] أن يكون [الاتحاد] جبهة وطنية... فإنه يمثل - عندئذ - اتجاهاً واحداً، هو اتجاه الرأسمالية الوطنية".

ويصل المكتب السياسي إلى حد وصف (الاتحاد القومي) بأنه أصبح "خطراً على الوحدة الوطنية"، بتكوينه غير الديمقراطي، ورفضه أن يكون جبهة وطنية، وبإصراره على أن يكون حزباً فوق كل الأحزاب، بل حزباً فوق الجبهة الوطنية، وبسيطرته المفروضة على المنظمات الجماهيرية... ويتعاون الوثيق مع المباحث العامة، ورجال الإدارة، قد تحول بذلك إلى سلاح ضد الجماهير... ولا يمكن، بالتالي، أن يكون ساحة الوطنية، التي تضم الوطنيين جميعاً". لكن المكتب السياسي للحزب الشيوعي يمد يده، وإن بشروط، للاتحاد القومي بوصفه حزباً حليفاً، نتحد معه، ونصارع ضده، في وقت واحد^(٢١).

كأن القوى المعادية اعتبرت حديث السادات إشارة بدء الهجوم على الشيوعيين، وحفلت صحف دار "أخبار اليوم" بألوان شتى من التطاول على الشيوعية والحزب الشيوعي، وتقدم الصفوف هنا، مصطفى أمين، الذي أدين - لاحقاً - بتهمة التعامل مع المخابرات المركزية الأمريكية، على النحو المعروف.

ثم تصدى عبد الله الريماوى(*) للأمر نفسه، وأرسل مقالاً عن "خطة الاستعمار وخطة اليسار"، إلى أسبوعية "روز اليوسف"

(*) هو الأمين القطري لحزب البعث في الأردن (١٩٥٠ - ١٩٥٨)، وقد غادر الأردن بعد الانقلاب الرجعي هناك، ربيع ١٩٥٧، وقد حمل بشدة على قيادة حزب البعث، التي أقدمت على حل الحزب بطلب من عبد الناصر، لكن الريماوى تناقض مع نفسه، حين انحاز لمبد الناصر في خلافه اللاحق مع "البعث". وفي سنة ١٩٧٢ عاد الريماوى إلى الأردن، وعينه الملك حسين عضواً في "مجلس الأعيان". ومات وهو يلقي خطبة هناك، في ١٥ / ٣ / ١٩٨٠.

القاهرة، التي أرجأت نشره، ربما أملاً في رأب الصدع في الصف الوطنى العربى، وحرصاً على التحالف القومى - اليسارى، الذى قام على أكتافه النهوض العربى غير المسبوق، على مدى النصف الثانى من الخمسينيات. وبعد حين، شعرت رئاسة تحرير "روز اليوسف" بأن الخرق اتسع على الراتق، وبأن عدم نشرها مقال الريماوى قد يفسر عند عبد الناصر بأنه انحياز للشيوعيين، وخيانة للثورة (أى لعبد الناصر)؛ فنشرته (٢٢).

فى تقرير بعنوان "الاتحاد القومى والجبهة الوطنية"، وجه الحزب انتقادات عنيفة للاتحاد القومى، فوصف الحزب الاتحاد بأنه "حزب البرجوازية الوطنية الحاكمة، وليس جبهة وطنية"، كما لاحظ "الشيوعى" بأن "اشتراكيتهم تختلف كثيراً عن اشتراكيتنا". ورفض التقرير فكرة الانضمام، كأفراد، إلى (الاتحاد القومى). كما شجب الحزب حل الأحزاب فى سوريا، ونشرت "اتحاد الشعب" - فى عددها الصادر فى ٢٦ / ٩ / ١٩٥٨ - بياناً للمكتب السياسى للحزب الشيوعى العراقى، مؤرخ فى ١ / ٩، جاء فيه "أن دعوة الاتحاد القومى دعوة حزبية ضيقة، ولن تكون أداة لتوحيد الشعب". وحذّر البيان العراقى (الاتحاد القومى) من محاولة إبعاد الحزب الشيوعى عن صفوفه، ولفت الحزب العراقى فى بيانه "..." والحكومات التى تعادى الشيوعيين تعزل نفسها عن شعوبها". وفى تقرير لاحق للحزب الشيوعى المصرى، نلتقط شماتة واضحة بعجز الحكم عن فرض (الاتحاد القومى) فى سوريا (٢٢).

لقد أيدت السكرتارية المركزية للحزب الشيوعى المصرى موقف العالم فى مواجهة السادات، إلا أنها لم تر فيه الإنذار الكافى

للحزب، حتى بعد اعتقالات سبتمبر/ أيلول ١٩٥٨. صحيح أن ثمة إحساساً من قيادة الحزب بأن الصدام مع الحكم قادم، إلا أن مدى هذا الصدام لم يكن واضحاً أمام الجميع، إلا لأقلية ضئيلة من قيادة الحزب، منها أبو سيف يوسف، وفخرى لبيب، التي كانت تحس بأن الحزب مقدم على معركة كبيرة، وأن الحزب سوف يتعرض للطحن من البرجوازية الحاكمة. وكانت الأقلية تُهيئ نفسها على هذا الأساس، فيما كانت أغلبية قيادة الحزب ترى أن هناك أزمة قادمة، إلا أنها سوف تكون في حدود قضية الإمساك ببعض الزملاء، وترك البعض الآخر. وظل الحزب يواصل نضاله بين الجماهير، إلا أن القيادة لم تتخذ الإجراءات الواجبة، لتأمين الكيان الحزبي أمام الأخطار الآنية والآتية، على ما قرر عضو السكرتارية المركزية - آنذاك - حلمى ياسين^(٢٤).

العد التنازلى للانفجار

تحت عنوان "سيظل حزينا دائماً مدافعاً عن وحدة الصف الوطنى أميناً على المصالح الشعبية"، جاء المقال الافتتاحى، فى عدد ٢٦ / ٩ / ١٩٥٨ من جريدة الحزب السرية "اتحاد الشعب"، بقلم رئيس التحرير. وفيه هاجم ما قامت به أجهزة الأمن من اعتقالات، وما تقترفه من خطأ فى تكوينها (الاتحاد القومى)، بهذه الصورة، "حزب الطبقة الرأسمالية الحاكمة". وندد رئيس التحرير بالتجاء الحكومة للإرهاب البوليسى، فى سبيل تغليب وجهة نظرها، الذى كن يؤدى إلا إلى الإضرار بالجبهة الوطنية. ولا ندرى أية جبهة تعنيها الجريدة؟! وطالب المقال الحكومة بإطلاق الحرية لبقيّة الطبقات الوطنية، لتكوين أحزابها^(٢٥).

فى بيان حمل عنوان: "امنوا اعتقال الوطنيين، وافرجوا عن المسجونين السياسيين، واكفلوا الحريات السياسية والثقافية، وارفعوا مستوى الشعب"، صدر عن الحزب، تضمن إدانة لقيام ضباط المباحث العامة بإلقاء القبض على الشباب السبعة (٢٣ / ٩)، وذكر الحزب "إن مصلحة الوطن العليا، ومصلحة الإنسانية، تقضى بالتكاتف، لتكوين الجبهة الوطنية المتحدة، لمواجهة الاستعمار، ورفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية"، ثم نادى البيان بالإفراج عن المجاهدين الوطنيين، والمعتقلين، والمسجونين الشيوعيين، ليستمروا فى نضالهم^(٢٦).

يضرب الحزب الشيوعى لعبد الناصر - مثلاً - بأداء عبد الكريم قاسم، فيستشيط الأول غضباً، وقد ظن:

انا الوحيد من المحيط إلى الخليج فليس بعدي اليوم فاتح
بكلمات الشاعر اليسارى العراقى المرموق، عبد الوهاب البياتى.

تحت عنوان "إلى أين نسير؟"، يصدر الحزب الشيوعى بياناً ينتقد، بشدة، الحكومة، لانتهاكها حريات المواطن، ومنعها حريات التعبير، "ولأنها فرضت الاتحاد القومى على الجماهير". وربما كانت قيادة الحزب غافلة عما يستفز عبد الناصر، فقال بيانها إياه: "ولنأخذ مثلاً الجمهورية العراقية الفتية، التى قامت بالإفراج عن الشيوعيين... أشركتهم فى الحكم، لوطنيتهم، ونضالهم البطولى". واستبعد التقرير أن تفلح أساليب القمع فى فرض (الاتحاد القومى) على سوريا. وحذر من الاستمرار فى الضغط على سوريا، وإلا فسيتحول الشعب السورى للوحدة مع العراق^(٢٧).

سريعاً سريعاً، وصلت العلاقة بين الحزب وعبد الناصر إلى نقطة الانفجار، وبدا أن لا عودة بعدها، على الإطلاق .

هوامش الفصل السادس

- (١) لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى:
- طيبة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.
- أقوال د. فؤاد مرسى (المصرى)، محمد حلمى ياسين (ع.ف.ع)، فخرى لبيب (الموحد)،
في:
السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية ١٩٥٧ - ١٩٦٥، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٨،
ص ٢٤، ٢٧، ٧٩ - ٨٠، ١٢٢، ١٦٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ١١٤ - ١٥٠.
- بينين، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧ - ١٨٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٨.
- اتحاد الشعب (القاهرة)، العدد العاشر ٤ / ٨ / ١٩٥٨.
(٤) أمين، مصدر سبق ذكره، ج ٧، ص ١٣٦ - ١٢٧.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٤١.
(٦) السعيد، تاريخ الحركة...، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٥ -
١٦٨.
(٧) المصدر نفسه، ص ١٧١.
(٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.
(٩) المصدر نفسه، ص ٢٣١ - ٢٣٢.

- (١٠) أمين، مصدر سبق ذكره، الجزء السابع، ص ١١٢ .
- (١١) السعيد، تاريخ الحركة.... مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢، عن بيان (ط. ش.)، في ١٥ / ٥ / ١٩٥٨ .
- (١٢) صوت الشعب، منبر الطليعة الشيوعية، العدد الأول، السنة الأولى، ٢٦ / ٥ / ١٩٥٨ .
- (١٣) فخرى لبيب، الشيوعيون وعبد الناصر، ج ١، القاهرة، إصدار خاص، ١٩٩٠، ص ١١٤ - ١١٥ .
- (١٤) لبيب، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ١١٥، ١٢٦ .
- (١٥) اتحاد الشعب، (عدد خاص)، رقم ١٨، ١٨ / ١٢ / ١٩٥٨ .
- أورده: أمين، مصدر سبق ذكره، ج ٧، ص ١٤٥ .
- (١٦) السعيد، تاريخ الحركة.... مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦ - ١٤٥ .
- (١٧) اتحاد الشعب، العدد العاشر، ٤ / ٨ / ١٩٥٨ .
- أورده: أمين، مصدر سبق ذكره، جزء ٧، ص ١٢٥ .
- (١٨) المصيلحي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨ .
- (١٩) صوت الشعب، منبر الطليعة الشيوعية، العدد الأول، السنة الأولى، ٢٦ / ٥ / ١٩٥٨ .
- (٢٠) صوت الشعب، العدد الثاني، السنة الأولى، النصف الأول من يونيو/ حزيران ١٩٥٨ .
- (٢١) المرجع نفسه، العدد نفسه .
- (٢٢) التنظيم الشيوعي، النشرة الداخلية لطليعة الشعب الديمقراطية، العدد الثاني، ٢٢ / ٣ / ١٩٥٨ .
- (٢٣) السعيد، تاريخ الحركة.... مصدر سبق ذكره، ص ٧٦ .
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ١٢٨ - ١٢٩ .
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ١٧٩ .
- (٢٦) المصدر نفسه، ص ١٨٠ - ١٨٢ .
- (٢٧) المصدر نفسه، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

- (٢٨) بيان المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى، ١٥ / ٩ / ١٩٥٨ .
- (٢٩) لمزيد من المعلومات عن هذا اللقاء التاريخى، يمكن العودة إلى:
- فخرى لبيب، الشيوعيون وعبد الناصر، الجزء الثانى، القاهرة، إصدار خاص، ١٩٩٢، ص ٢٨٢ (شهادة محمود أمين العالم).
- المصدر نفسه، الجزء الأول، ١٩٩٠، ص ١١٠ - ١١١ (شهادة د. فؤاد مرسى).
- (٣٠) أنور السادات يواجه أسئلة صريحة بإجابات صريحة/ إذا لم يكن حزبياً - إذا لم يكن جبهة وطنية فما هو إذن؟ أجرى الحديث د. يوسف إدريس، الأهرام (القاهرة) ١٦ / ٩ / ١٩٥٨، ص ٢، ٧.
- (٣١) المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى، حول الاتحاد الشيوعى/ رد على السيد أنور السادات (نشرة)، ١٩ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٨ .
- لمزيد من التفاصيل يمكن الاستعانة بالمرجعين التاليين:
- السعيد، تاريخ الحركة... مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠ - ١٣١ .
- أمين، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠ .
- (٣٢) عبد الله الريماوى، خطة الاستعمار وخطة اليسار، روزاليوسف (القاهرة) ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨ .
- (٣٣) السعيد، تاريخ الحركة... مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢ - ١٨٤ .
- (٣٤) لبيب، مصدر سبق ذكره، جزء ١، ص ١١١ .
- (٣٥) للمزيد أنظر: أمين، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧ - ١٢٨ .
- (٣٦) المصدر نفسه، ص ١٢٨ - ١٢٩ .
- (٣٧) السعيد، تاريخ الحركة... مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤ .

الطلاق البائن

أخذ الاستقطاب في الاستفحال المطرد بين بغداد والقاهرة، وتوالت ردود الفعل الغاضبة، بين العاصمتين الشقيقتين، على نحو لافت.

إذا انتقلنا إلى المشهد في العراق، سنلاحظ اصطفاً حاداً، ما بين الاتجاه القومي (بعث/ قوميين عرب/ غالبية الاستقلال)، وما بين الاتجاه اليساري (شيوعي/ وطني ديمقراطي/ أقلية من الاستقلال)، وقد توزع أعضاء مجلس قيادة الثورة بين الفريقين، ومعهم بقية "الضباط الأحرار". ووقف رئيس المجلس، الزعيم عبد الكريم قاسم مع الاتجاه اليساري، فيما تصدر نائبه، عبد السلام عارف المعسكر القومي، الذي ألح على ضرورة الوحدة الفورية الاندماجية مع الجمهورية العربية المتحدة، مقابل اليسار الذي - كما سبق و بينا - كان مع الاتحاد الفيدرالي مع المتحدة.

من جهتها صبّت القاهرة الزيت على نار الخلاف بين الفريقين، ولم تكتف بتصوير قاسم بأنه محمد نجيب الثورة العراقية، بينما عارف هو عبد الناصر هذه الثورة^(١).

وصل الشقاق مداه، فنحى مجلس قيادة الثورة عارف عن جميع مناصبه، وعينه سفيراً لبلاده فى العاصمة الألمانية الغربية، بون، و ذلك فى الثلث الأخير من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٨، وغادر عارف - فعلاً، إلى بون، على وعد من قاسم بإعادته إلى بغداد، بعد ثلاثة أسابيع، لكن عارف لم يطق صبراً، وبعد بضعة أيام قضائها فى بون، أبرق إلى قاسم، فى ٣٠ / ١٠، يبلغه برغبته فى العودة الفورية إلى بغداد، لكن قاسم استمهله، وإن كان عارف لم يلق بالأمر لراى قاسم، واستقل الطائرة إلى بغداد، حتى وصلها، صباح ٤ / ١١، وبادر قاسم فاعتقله، فى اليوم التالى، إجهاضاً لانقلاب محتمل.

أرسل عبد الناصر المسئول الأول عن الوطن العربى فى المخابرات المصرية، فتحى الديب إلى بغداد، مطلع ١٩٥٩؛ حيث أجرى اتصالات واسعة بالقوى القومية هناك، وكان للقااهرة دور مهم فى تجميع هذه القوى، من جديد، عبر المبعوثين، تحت غطاء سرى، وصلوا إلى العراق - تبعاً -، وكان للسفير المصرى فى بغداد - آنذاك - أمين هويدى دور مؤثر فى هذه الاتصالات، من خلال علاقته الوثيقة مع مختلف القوى القومية العراقية^(٢).

هنا نزل عبد الناصر بكل ثقله، السياسى والجماهيرى، واختار ٢٣ / ١٢ / ١٩٥٨، ليشن هجوماً قاسياً وجائراً على الشيوعيين^(٣)، وقد سبقه هيكل بثلاثة أيام، مطالباً الشيوعيين بأن يضعوا "الأقفال على الأفواه".

بعد يومين، اجتمعت السكرتارية المركزية للحزب الشيوعى المصرى، لمواجهة الحملة بخط سياسى، وإجراءات تنظيمية

جديدين. واستنتجت السكرتارية المركزية، بأن الاستعمار يوهمهم بانتهاء خطره على البلاد وعلى المنطقة، بينما لم تكسب مصر، بعد، الاستقلال الاقتصادي، الذي لن يتم إلا في مواجهة الاستعمار، أساساً. وإذا كان للبرجوازية الوطنية جانبها الوطني، الذي لا نقلل منه، فإن لها - أيضاً - جوانبها الأخرى، التي علينا، نحن أن نبصّر بها، من خلال الوحدة والصراع. وقام الخط التنظيمي الجديد للحزب على السرية الكاملة، والتأمين الكامل، بكلمات د. فؤاد مرسى^(٤).

في نشرة خاصة، في اليوم التالي لخطاب عبد الناصر، انتقد الحزب الشيوعي المصري خطاب الرئيس المصري في "عيد النصر"، لما حواه من هجوم على الشيوعيين السوريين، الأمر الذي عدّ ضربة لوحدة الصف الوطني، وردت النشرة الخلافات مع عبد الناصر إلى "انفراد الطبقة الرأسمالية الوطنية الحاكمة بكل ثمرات الاستقلال، ومن ناحية أخرى، تدهور أحوال العمال والفلاحين... حرمان الشعب من حياته النيابية، وفرضها عليه دستوراً غير ديمقراطي". إلى ذلك تريد الحكومة من الوحدة "إلغاء شخصية الشعوب العربية، وفرض أسلوب الحكم المصري عليها". فيما ينادى الشيوعيون "بضرورة قيام الوحدة على أساس ديمقراطي، لا لمصلحة طبقة واحدة". وأيدت النشرة موقف الحزب الشيوعي السوري باتحاد فيدرالي، لصيانة الوحدة العربية، وحذرت النشرة الحكومة من محاربتها الشيوعية، ودعت النشرة إلى اتحاد فيدرالي مع العراق، وتكوين جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، ومن أجل إلغاء الأحكام العرفية، والعمل على رفع مستوى المعيشة^(٥).

فى ٢٦ / ١٢، أصدر مكتب الدعاية المركزى للحزب الشيوعى المصرى تقريراً، أكد على الخط السياسى للحزب، وأجمل شعاراته. وبعد يومين اجتمعت السكرتارية المركزية للحزب، وقررت: "تدعيم اللجنة المركزية بعناصر ثابتة - طبقياً - ومثقفة بسياسة الحزب، ويفضّل أن تكون من العناصر الجديدة، مع تأمين اللجنة المركزية، واختيار احتياطى لها، وتأمين الأجهزة الفنية، وتعبئة جميع الكادر الشيوعى، للوقوف فى وجه هجمات العدو الطبقي، وتحويل جريدة الحزب من شهرية إلى نصف شهرية، والنشرة الداخلية مرة كل شهر، والاهتمام بسلاح المنشور، كوسيلة لإثارة الجماهير فى قضاياها اليومية"^(٦).

الانفجار

فى تمام الثانية من صباح اليوم الأول من العام ١٩٥٩، تحركت فرق الأمن لاعتقال القيادات والكوادر الوسيطة فى الحزب و"حدثو" - على حد سواء، حسب تقرير مفتش مكتب مكافحة الشيوعية فى الداخلية - البكباشى (المقدم) حسن المصيلحى، الذى أوضح بأن الحملة شملت ثلاث مجموعات: اللجنة المركزية، ومن يديرون النشاط فى المناطق المختلفة، ومستولى الاتصال، والمطبوعات. أما الهدف فهو "ضرب الجهاز الفاعل وشل باقى العضوية"، وكان المطلوب اعتقالهم من الحزب ٦٤ شخصاً، ومن "حدثو" ٤٩ (٧)*؛

(*) حدثو: ٢٧ محترفاً/ ١٩ عاملاً/ صحفيان/ صاحب ورشة/ ثلاثة محامين/ ثمانية طلاب.
الحزب: ٨ محترفين/ ١٢ عاملاً/ ١٢ موظفاً/ ٨ مدرسين/ ٦ طلاب/ ١٠ مهنيين/
وواحد من ذوى الأملاك.

كانوا مطمئنين، و لم يتوقعوا الضربة. حتى أن "حدثو" دعت إلى عقد أول اجتماع للجنة المركزية، فى السابعة من صباح يوم ١ / ١ / ١٩٥٩، فى مكان مكشوف للأمن، هو منزل مبارك عبده فضل. ولم يفلت من "حدثو" سوى أربعة من أعضاء مكتبها السياسى (كمال عبد الحلیم/ فؤاد حبشى/ محمد يوسف الجندى/ وأحمد خضر)، وسرعان ما ألقى القبض على الثلاثة الأخيرين، ولم يبق طليقاً إلا عبد الحلیم^(٨).

فى يوم الضربة الأولى نفسه، أصدر رئيس الجمهورية أمراً، قضى بإغلاق عشرة مكاتب، ودور نشر، مع مصادرة جميع الكتب و المطبوعات منها. وهى مكاتب ودور نشر يسارية^(*).

(*) هذه المكاتب والدور هى، حسب ما ورد فى الأمر الجمهورى إياه:

- ١ - مكتب النشر والثقافة العمالى، إدارة سيد عبد الوهاب ندا، ومحمد نور الدين سليمان جاسر، ومقره ١١٧ شارع القلعة بالقاهرة.
- ٢ - الدار الديمقراطية الجديدة، إدارة محمد عباس سيد أحمد، ومقرها ٥ شارع محمد صدقى، بالقاهرة.
- ٣ - دار الفكر للنشر، بإدارة إبراهيم عبد الحلیم، ومحمد كمال عبد الحلیم، ومقرها ١٤١١ شارع محمد فريد، بالقاهرة.
- ٤ - مؤسسة الحقوق للنشر والتوزيع، إدارة ريمون دويك، وحسين توفيق طلعت، ومقرها ٢٥ شارع شريف، بالقاهرة.
- ٥ - مكتبة الأعمال النقابية والنشر، إدارة محمد محمود العسكرى، ومحمد يوسف المدرک، ومقرها ٨ حارة الحسينى، من شارع الريحانى، بالقاهرة.
- ٦ - مكتب الترجمة والنشر، إدارة شهدى عطية الشافعى، ومقرها ٦ شارع مظهر بالزمالك (القاهرة).
- ٧ - مكتبة سمعان، إدارة نبيل سمعان، ومقرها ٤٣ شارع الشواربى، بالقاهرة.=

حين وصل عشرات المعتقلين الشيوعيين إلى معتقل المحاريق، فى الواحات الخارجة، صاح فيهم رفاقهم المسجونين: "يا طلائنة!" ثم سكّت هذه الصفة على المئات التى وصلت، لاحقاً*).

لم يفلت من أعضاء اللجنة المركزية للحزب من ضربة الأمن، سوى أربعة، أيضاً، هم: أبو سيف يوسف/ فخرى لبيب/ عبد المنعم شتلا/ محمد بدر. وقد أفلتوا لاتخاذهم الاحتياطات الأمنية، التى أوصلت بها السكرتارية المركزية للحزب، بعد خطاب "عيد النصر" إياه. وقد اعتُبر الأعضاء الذين سبق تنزيلهم من اللجنة المركزية (حين كانت تضم ٢٤ عضواً)، أعضاء احتياطي، لذلك أُضيف إلى الأربعة الطلقاء المختلفين كل من: عبد الله كامل/ نبيل صبحى/ سامى حبيب/ وإنجى أفلاطون. وتشكلت من اللجنة الجديدة سكرتارية مركزية (أبو سيف/ فخرى/ و محمد بدر)، وأصدرت اللجنة المركزية الجديدة بياناً، فى ١ يناير/ كانون الثانى ١٩٥٩، أدخلت فيه تعديلاً جوهرياً على الخط السياسى للحزب، خاص بالطبيعة التطبيقية للحكم، مؤداه أن الطبقة الحاكمة متأثرة بالاحتكار، وشبه الاحتكار^(٩)، و ذلك تمهيداً لشطب كلمة "متأثرة"، لاحقاً.

٨- مكتبة السلام، إدارة سعد محمد عبد المتعال، ومقرها ٢٢ شارع سعد زغلول، بالإسكندرية.

٩- دار الفجر للنشر، إدارة عبد المنعم شتلا، ومقرها ١٨ شارع سميد، عمارة شتلا، بطنطا.

١٠- دار الفكر للنشر، إدارة سيف الدين محمد صادق، ومقرها ميدان الساعة، عمارة الطيب، شارع أحمد ماهر، بطنطا.

- أمين، مصدر سبق ذكره، ج٧، ص١٤٩، ١٥٠.

(*) وأساسها أن جنود الجيش الإيطالى كانوا يقعون فى أسر قوات الحلفاء، بالآلاف، بسرعة وسهولة، خلال سنّى الحرب العالمية الثانية (١٩٢٩ - ١٩٤٥)، وغالباً بدون قتال. ومن هنا جاء هذا التشبيه.

فى نشرة حزبية داخلية، تحت عنوان "حول التطورات السياسية الأخيرة، واجباتنا المباشرة" (٢٤ / ٢ / ١٩٥٩)، تم رصد ما اعتُبر دوافع "الحكومة فى تشديد الهجوم على الشيوعيين، بنوعين:

"١ - عوامل طبقية داخلية ، مصدرها طبقة البرجوازية المصرية الحاكمة ، و أسلوبها غير الديمقراطي فى الحكم.

"٢ - عوامل طبقية خارجية، وهى مؤامرات الاستعمار العالمى، بخاصة الأمريكى، لضرب حركة التحرر العربى، والمركزة ضد العراق، وأن من هذا النشاط الاستعمارى جبهة تيتو، وعصابته" (١٠).

فى "حدثو" دخل الكادر المتوسط فى مواجهة مع المسئول السياسى للمنظمة، كمال عبد الحلیم، الذى تشبث بالتأييد المطلق لعبد الناصر. وقد أصدر عبد الحلیم تعميماً داخلياً، أواخر يناير/ كانون الثانى ١٩٥٩، صور فيه "حدثو" "... بين فكى كسارة البندق، الحكم يصعد من حملته، غير عابئ بنتائجها، ولا بموافقتنا، والأعضاء يُصعدون من غضبهم، غير عابئين بخطنا السياسى، ولا بحقيقة الأوضاع" (١١) وتوهمت قيادة "حدثو" (*) - بسبب يمينيتها المفرطة - بأن كل ما جرى ليس سوى سحابة صيف!.

نأتى إلى تقييم الأمن (رأس مكتب مكافحة الشيوعية) لحملة الاعتقالات الأولى ضد الشيوعيين، وهذا البكباشى (المقدم) حسن المصيلحى، يدلى بأقواله أمام الأستاذ أحمد على موسى، وكيل نيابة أمن الدولة، فيقول: "... الأشخاص الذين كانوا يديرون هذا

(*) المقصود هو الرئيس اليوغسلافى جوزيف بروز تيتو، الذى كان الشيوعيون يعتبرونه مرتدّاً عن الماركسية - اللينينية.

النشاط الشيوعي، وكان عددهم كبيراً، ولم يكن في الاستطاعة ضبطهم، في ليلة واحدة، فرأت إدارة المباحث العامة القيام بحملة، في ليلة أول يناير (كانون الثاني) ١٩٥٩، وجرى في هذه الليلة، ضبط عدد كبير من قادة المنظمات الشيوعية، ثم اضطرت الإدارة للانتظار، فترة، استغرقت حوالى ثلاثة أشهر، لأسباب عدة، منها انشغال النيابة... ومنها بعض التغييرات، التى أحدثها ضبط قادة المنظمات فى تشكيل هذه المنظمات، وفى أساليبها، مما اضطر معه إدارة المباحث العامة الانتظار، لاستكمال المعلومات التى كانت لديها" (١٢).

هذا السبب غير صحيح، فالقرار السياسى اكتفى بضرب الرأس و الجهاز العصبى للحزب و"حدثو"، مطلع سنة ١٩٥٩، فى انتظار تصعيد جديد فى المواجهة مع بغداد، بدليل أن المصيلحى نفسه، يقول فى إفادته عنها "بدأت الإدارة [الأمن] حملات الاعتقال... بضبط المستويات العليا فى التنظيمات الثلاثة(*)، وهم: أعضاء اللجان المركزية، ومسئولو المناطق، والأقسام، وكذلك مسئولو الاتصال، وهؤلاء هم عصب التنظيم... ولم تتمكن إدارة المباحث العامة من ضبط هؤلاء جميعاً، فى أول يناير (كانون الثاني) ١٩٥٩... كما أن المنظمين الأخيرتين [المصرى/ وحدثوا] كان مازال لديهما آلة طباعة رونيو، وآلات كاتبة، ضبطت، بعد ذلك فى قضايا فردية... (١٣). ومع ذلك فالمصيلحى لم يغفل فى "البخارى" ١.

(*) لا يلقى المصيلحى هنا بالاً للوحدة التى تمت بين التنظيمات الشيوعية الثلاثة (٨/ ١) (١٩٥٨).

نعود إلى المشهد العراقي، حيث قضت محكمة عسكرية عراقية، يوم ٧ / ٢ / ١٩٥٩، بإعدام عارف، الذي سيق يومها إلى السجن، وإن أُفْرَجَ عنه، لاحقاً، خريف ١٩٦١، ربما بعد أن انفصمت عرى الوحدة المصرية - السورية.

استُفْزَت القوى القومية العراقية من الحكم على عارف، فكَلَّفَ الزعيم ناظم الطبقجلى، أوائل مارس/ آذار ١٩٥٩، كادراً قومياً بإبلاغ عبد الناصر، عزم الضباط ذوى الاتجاه القومى على تنفيذ انقلاب ضد قاسم، خلال شهرين، وانتقل عبدالناصر إلى دمشق، ليكون قريباً من موقع الأحداث، وأخذ يحرضُ الشعب العراقي بالخطب النارية ضد حكم قاسم العراق، كما أطلق عليه عبد الناصر.

توالت التحضيرات، لكن قائد موقع الموصل، العقيد عبد الوهاب الشواف، أجهض المحاولة، بتحركه المبكر، وبدون إبلاغ رفاقه فى المواقع الأخرى فى العراق، ذلك أن "قطار السلام" قد وصل إلى الموصل، فى ٨ / ٢ / ١٩٥٨، محملاً بالآلاف من أنصار السلام العراقيين، للاحتفال بيوم السلام العالمى، وكانت البداية، حين أقدم موالون للشواف على قتل نصير السلم، كامل قازنجى، وبعده توالت ردود فعل الطرفين، ذبحاً وسحلاً. وتمكنت طائرة عسكرية عراقية من قتل الشواف، فيما نجحت طائرة أخرى فى إسكات إذاعة كانت تبث من قرية سورية، على الحدود مع العراق، دعماً للانقلاب^(١٤)، وأشرف عليها كادر أردنى من "حركة القوميين العرب"، هو الشريف عبدالحميد شرف، الذى غدا - أواخر السبعينيات - رئيساً لوزراء الأردن.

"فشل انقلاب الشوافل" هكذا كان مانشيت جريدة "المساء" اليسارية القاهرية، التي يمتلك ترخيصها عبد الناصر - شخصياً - ما دعاه إلى الاتصال من دمشق بالسادات، وتوجيه سؤال له مؤداه: "هى (المساء) معانا والا ضدنا؟". فاتصل السادات برئيس تحرير "المساء"، خالد محيى الدين، معاتباً بشدة. وفهم محيى الدين الرسالة، فقدم استقالته من رئاسة التحرير. وغادر المبنى (١٢ / ٣ / ١٩٥٩)، وأتبعه المسئولون باثنى عشر محرراً، أبعدهم عن الصحيفة، بسبب عدم تأييدهم انقلاب الشوافل، وفى ٢٨ / ٢ / ١٩٥٩ شنت أجهزة الأمن حملة اعتقالات واسعة، شملت كل الشيوعيين، وبعض المتعاطفين معهم، و لم يفلت إلا أفراد معدودون من تلك الحملة (١٥).

لم تكن تلك الحملة المسعورة من وراء ظهر عبد الناصر، كما يحلو لأنصاره أن يصوروا العسف بأنه من صنع البطانة، ودون علم الزعيم، كما لم تكن تلك الحملة من صنع الأمن أو التيار اليميني فى النظام، كما استمرت "حدثو" الادعاء عند كل عمل سيئ يقترفه النظام، بل إن تلك الحملة جاءت تنفيذاً للأمر الجمهورى، الصادر فى ٢٧ مارس / آذار ١٩٥٩، باعتقال ٤٢٦ شخصاً.... وأسفرت هذه الحملة عن ضبط الجهاز الفنى [المطبعة] (١٦).

فى ١٢ / ٢ صدر عن السكرتارية المركزية للحزب الشيوعى المصرى "بيان إلى الشعب"، أدانت فيه ما أسمته "العصيان المدنى الذى قام به الخائن الشواف فى العراق، ومساندة حكومة عبد الناصر له، واستنكار ذلك الأسلوب". وتساءل البيان عن سبب مناصبة حكومة عبد الناصر الحكم الوطنى فى العراق العداء.

وأعاد البيان نفسه هذا العداء إلى أسلوب عبد الناصر المستبد في الحكم، وطموحه الشخصى إلى فرض زعامته الشخصية. ودعا الحزب - فى بيانه - جميع المواطنين، إلى أن يوحدوا صفوفهم، بدون هوادة، من أجل إقامة حكم ديمقراطى فى بلادنا^(١٧).

فى فجر ٢٨ / ٢ شنت أجهزة الأمن حملة اعتقالات أخرى، طالت المئات من كوادر وأعضاء الحزب، وحدثو، على حد سواء .

فى قطاع غزة، استأذن مدير الداخلية والأمن العام، العقيد كمال المهدي حميدة، قيادة البوليس الدولى لاعتقال شيوعيين خطرين، فباركت تلك القيادة الحملة، التى شنها الأمن المصرى فى قطاع غزة، يوم ٢٣ / ٤ / ١٩٥٩، وشملت ١٨ من القيادات الشيوعية، بينهم بعض المتعاطفين مع الحزب، أو الشيوعيين السابقين، عدا شخص واحد كان مختار قريته، اختلف معه، فاتهمه، فى تقرير للمباحث، بأنه شيوعى، وأخذت المباحث بالتقرير الكيدى للمختار إياه!

فى ١٠ / ٨ شنت قوات الأمن حملة ثانية فى القطاع، طالت ١٢ ناشطاً شيوعياً، وقد تسلحت تلك القوات بإذن خاص آخر من قيادة القوات الدولية. فيما كان لتوقيت الحملة الثانية دلالته، إذ كان آخر موعد لاستبدال الأوراق المالية المصرية، من فئة ٥٠ و ١٠٠ جنيهاً، قبل إلغائها، وقد شددت أجهزة الأمن المصرية إجراءات التفتيش على كل المنافذ إلى مصر، حتى ١٠ / ٨، وقاد تفكير حميدة وسعيد حامد يحيى (نائب مدير المخابرات الحربية فى قطاع غزة)، إلى حملة الاعتقال! وحين وصلت بالمعتقلين الحافلة إلى معبر القنطرة شرق، صعد رجال الأمن للتفتيش، فنهروهم ضابط المباحث العامة،

النقيب محمد الحديدى، بأن الحافلة لا تضم إلا شيوعيين خطرين! فهرول من سعد من رجال الأمن، مسرعين من الحافلة، ولينفذ الحديدى بالشنطة الزاخرة بالعملة إياها، حتى يستبدلها من البنك، قبل أن يفلق أبوابه، وتضيع الفرصة الذهبية على المنتفعين باعتقال الشيوعيين من أبناء قطاع غزة!

من الانفجار إلى الانفراج

توالت مقالات جريدة الحزب الشيوعى (اتحاد الشعب)، حيث جاء فى العدد ١٩، الصادر فى ١١ / ٢ / ١٩٥٩: "أوقفوا مهزلة محاكمة الشيوعيين و التقدميين" (١٨).

بعد ضربة مارس/ آذار ١٩٥٩، وضع الحزب "خطة سياسية"، فى مايو/ أيار ١٩٥٩، أكدت بأن حكم عبد الناصر إنما يخدم، أساساً، الفئات العليا من الرأسمالية الكبيرة، الاحتكارية وشبه الاحتكارية.

طالت حملة مارس / آذار ١٩٥٩ قواعد الحزب، بهدف اجتثاث الحزب، وتشكلت قيادة جديدة للحزب، ضمت: أبو سيف/ فخرى لبيب/ سعد الطويل/ نسيم يوسف/ سامى عجيب/ وعبد الله الزعبي. وتوالت عمليات القبض حتى طالت بعض المختفين من الأعضاء الجدد فى اللجنة المركزية، وكان آخر تشكيل لقيادة الحزب مكوناً من أبو سيف/ شوقى مجاهد/ وإسماعيل المهدي، وفى آخر ١٩٦٠ قبض على القادة الثلاثة، مما يعنى توجيه ضربة نهائية للحزب، حسب فخرى لبيب، أما عبد الله الزعبي فأكد بأن المجموعة المركزية قبض عليها، خلال اجتماع لها (١٩).

تعرض الشيوعيون المصريون، فى السجون والمعتقلات، إلى تعذيب غير مسبوق*، أسقط خمسة عشر شهيداً**، عدا من أورتتهم الأمراض والإعاقات.

* أبدى الشيوعيون بطولات عز نظيرها، فى مواجهة التعذيب، وفى هذا الصدد يمكن مراجعة الكتب التالية لشيوعيين طالهم الاعتقال، سنة ١٩٥٩:

- ١ - د. طاهر عبد الحكيم، الأقدام العارية، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٢.
 - ٢ - د. فتحى عبد الفتاح، شيوعيون وناصريون، القاهرة، مؤسسة روز اليوسف، ١٩٧٦.
 - ٣ - د. عبد العظيم أنيس، رسائل الحب والحزن والثورة، القاهرة، مؤسسة روز اليوسف، ١٩٧٦.
 - ٤ - د. إلهام سيف النصر، فى معتقل أبو زعبل، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧.
 - ٥ - د. إبراهيم عبد الحلیم، العقارب والحب والطب والمساجين، القاهرة، ١٩٧٨.
 - ٦ - د. مصطفى طيبة، رسائل سجين سياسى إلى حبيبته، القاهرة، العربى للنشر، ج١، ١٩٧٨، ج٢، ١٩٨٠.
 - ٧ - إنجى أفلاطون، مذكرات إنجى أفلاطون، تحرير وتقديم: سعيد خيال، القاهرة، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣.
 - ٨ - د. فخرى لبيب، الشيوعيون وعبد الناصر، ١٩٥٨ - ١٩٦٥، القاهرة، ج١، ١٩٩٠، ج٢، ١٩٩٢.
 - ٩ - د. حسن المناويشى، أوردى، ليمان أبو زعبل، القاهرة، العربى للنشر، ١٩٩٥.
 - ١٠ - د. السيد يوسف، مذكرات معتقل سياسى، صفحات من تاريخ مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
 - ١١ - د. سعد زهران، الأوردى/ مذكرات سجين، الدار البيضاء - بيروت، المركز الثقافى العربى، ٢٠٠٤.
 - ١٢ - د. صنع الله إبراهيم، يوميات الواحات، القاهرة، دار المستقبل العربى، ٢٠٠٥.
 - ١٣ - د. ألفريد فرج، ذكريات وراء القضبان، إعداد نبيل فرج، القاهرة، دار رؤية، ٢٠٠٦.
 - ١٤ - د. صليب إبراهيم، من ذكريات معتقل سياسى، القاهرة، ٢٠٠٨.
- ** الشهداء هم: مصطفى شوقى البهتساوى/ محمد رشدى خليل/ حسب الله على مرسى/ سعد التركى/ عبد القادر مفتاح/ سيد أمين/ على متولى الديب/ محمد محمود عثمان/ فريد حداد/ شهدى عطية الشافعى/ على زهران/ أحمد البكار/ شعبان حافظ/ هلال عبد العزيز شعبان/ لويس إسحاق.

نعود إلى مواقف الحزب، بعد ضربتي يناير/كانون الأول، و مارس/ آذار ١٩٥٩، ففى صيف ١٩٥٩، أصدر الحزب نشرة حول محاكمة قادة الحزب^(٢٠)، طالب "بمحاكمات علنية، تحت رقابة الشعب"؛ حيث كانت المحكمة العسكرية العليا، بالإسكندرية ستعقد، ابتداءً من يوم ٥ أغسطس/ آب ١٩٥٩، لمحاكمة ٦٤ من قادة الحركة العمالية والنقابية، والعلماء، والصحفيين والكتاب، ومحامى النقابات العمالية، والمدرسين، والموظفين، والطلاب، والتجار" تحت سيف الحكم العرفى، الذى تشهره الحكومة، مع محاولة طمس جوهر الخلاف الناشب بينها وبين كافة الطبقات والقوى الوطنية والديمقراطية فى البلاد، ومن بينهم الشيوعيون".

بعد ذلك عدت النشرة النقاط الأساسية للخلاف: "الشيوعيون يطالبون الحكومة بتشديد النضال ضد الاستعمار العالمى، وخاصة الاستعمار الأمريكى، ويطالبون باحترام كل شعب عربى فى تقرير مصيره، وإقامة الوحدة على أسس ديمقراطية، وتدعيم التضامن مع جمهورية العراق المستقلة، إذ أن حكومة عبد الناصر تسعى إلى فرض الوحدة على أسس دكتاتورية، لمصلحة الرأسمالية المصرية الكبيرة، وتعمل على عزل العراق، كما أن الشيوعيين يطالبون بأن تُنتهج - باستمرار - علاقات التضامن و الصداقة المنزهة مع الاتحاد السوفييتى، والصين الشعبية، وسائر بلاد المعسكر الاشتراكى، إذ أن ذلك يساعد بلادنا، اقتصادياً و فنياً... [ولطالما طالب الشيوعيون الحكومة] فى إعداد برنامج عاجل للانتعاش الاقتصادى... [وأيضاً] بزيادة الأجور والمرتبات، وتخفيف أعباء الضرائب، المباشرة وغير المباشرة، ووقف احتكار مواد التموين...

بدستور يؤمن الحريات الأساسية، السياسية والنقابية للشعب، يضعه برلمان منتخب، انتخاباً مباشراً، بالاقتراع السري. قبل أن تستعرض النشرة أساليب العسف والاستبداد الناصرية، حتى تصل إلى أن حكومة عبد الناصر تفزع من مواجهة الشعب بالحقائق، والدليل على ذلك إقامة محاكمات عسكرية سرية، والدليل الثاني هو أنها، في خلال سبعة شهور، طبخت القضية المقدمة للمحكمة العسكرية. و حملَ الحزب الحكومة مسئولية هذه الأعمال، وطالب بمحاكمة علنية ديمقراطية لأعضائه المعتقلين.

في النشرة نفسها، ثمة مقال آخر اتهم فيه الحزب عبد الناصر و حكومته بتعذيب وقتل المناضل الشيوعي، محمد عثمان، فضلاً عن مقال ثالث عن "وباء التيفوس ينتشر في معتقل الفيوم"، حيث أُودع الكثير من المعتقلين الشيوعيين، قبل ترحيلهم إلى سجن المحاريق، بالوحدات الخارجة.

بمناسبة مرور سنة على الحملة الإعلامية والأمنية الظالمة ضد الحزب، توجهت قيادة الحزب إلى عبد الناصر بخطاب مفتوح، تضمن كشف حساب لتلك الحملة، وإشارة إلى سيطرة الاحتكارات المصرية على الحكم. أما المؤسسة الاقتصادية، فوضعت على وجوه الاحتكاريين برقعاً، أسمته "الاشتراكية التعاونية". وفي ٢٢ / ٢ / ١٩٦٠، بمناسبة مرور سنتين على الوحدة المصرية - السورية، أصدر الحزب الشيوعي بياناً، استهجن فيه كيف أصبح الملكان سعود وحسين أصدقاء للوحدة العربية، "وأصبح الشيوعيون أعداءها". وحين أمم عبد الناصر بنك مصر (صيف ١٩٦٠)،

أصدر الحزب بياناً، بعنوان "من الذى يستفيد من تأميم بنك مصر؟"، جاء فيه "إن تأميم بنك مصر يستهدف جعل ميزانية الحكومة ضماناً، يحمى كبار الرأسماليين المساهمين فيه من الإفلاس، وقت الأزمات(*)". بيان آخر للحزب، حمل عنوان: "العدو على الأبواب وعبد الناصر ماض فى سياسة الإرهاب"، أشار إلى إفراج عبد الناصر عن الجاسوس البريطانى، ستونبرج، ومنح عبد الناصر الحريات الواسعة لجواسيس "النقطة الرابعة"، وبلغ جحود عبد الناصر حد إنكاره تأييد الاتحاد السوفييتى لنا خلال "العدوان الثلاثى"؛ وفى صيف ١٩٦٠ أصدر الحزب برنامجاً مرحلياً جديداً، حدد هدفاً: "إقامة نظام ديمقراطى... وانتخاب هيئة تأسيسية، تضع دستوراً... ثم... انتخابات حرة"، مع سبعة عشر مطلباً اقتصادياً (تخفيف الضرائب/ نظام شامل للتأمين/ تدعيم الخدمات/ زيادة علاوة غلاء المعيشة/ حد أدنى مناسب للأجور)(٢١).

نأتى إلى "حدثو"، التى طوّرت، أواخر سنة ١٩٦٠، نظرتها إلى الطبيعة الطبقيّة للسلطة فى مصر. فبعد أن كانت "حدثو" ترى بأن يسار البرجوازية الوطنية (أى البرجوازية الصغيرة) يتربع على سدة السلطة فى مصر، عادت "حدثو"، واعتبرت - منذ ذاك التاريخ - بأن ثمة "مجموعة اشتراكية"، يتقدمها عبد الناصر نفسه، تتربع فى السلطة. بعد أن كان الزعيم المصرى أمم بنكى "مصر"، و"الأهلى"،

(*) فيما كان بيان للحزب أكد، قبل نحو عام من هذا التاريخ، بأن أصول هذا البنك قد زادت ٤٢ مليون جنيه.

وأتبعهما بالصحافة. وقد صاغ مشروع "المجموعة الاشتراكية" (*)، أحد قادة "حدثو"، بهيج نصار؛ حيث توقع نصار أن تأخذ هذه "المجموعة" بالاشتراكية العلمية، وتتخلى عن اشتراكيته غير العلمية، على أن ذلك مشروط بجهد كبير من الشيوعيين في هذا المجال، على غرار التجربة الكوبية. وانتهى تقرير نصار إلى المطالبة بالسعى لتحقيق وحدة العمل مع تلك "المجموعة الاشتراكية" (٢٢).

توالى الأحداث والتحويلات، وأصدر عبد الناصر "القرارات الاشتراكية"، في يوليو/تموز ١٩٦١، ورد الأعداء بجريمة الانفصال، واغتيال حلم الأمة الجميل، الذي تحقق في أول وحدة عربية في التاريخ الحديث (٢٨ / ٩ / ١٩٦١)، وأجمل الحزب الشيوعي المصرى مواقفه، في بيان للجنة المركزية، أواخر ١٩٦١ (٢٣)، (من السجن، طبعاً)، وخرج البيان بنتائج أساسية، مؤاها:

- إن عبد الناصر، بسياسته الثابتة بالعداء للديمقراطية، واللقاء مع المستعمرين، هو المسئول عن انهيار الوحدة المصرية - السورية.
- لن يسلم الحكم للجماهير بحرية الحياة السياسية.
- إن المهمة الأساسية هي تكوين جبهة وطنية ديمقراطية، لتدعيم الاستقلال، وللإطاحة بالدكتاتورية، لحساب حكم ديمقراطى وطنى.

(*) فى سنة ١٩٥٧، قدم أحد قادة "الموحد"، إبراهيم عرفة تقريراً من سجنه بالوحدات، أكد فيه نشوء "مجموعة اشتراكية" فى السلطة المصرية. لكن قيادة "الموحد" رفضت تقرير عرفة هذا، وقبرت التقرير فى المهذ.

- جلسة مع نسيم يوسف (أحد قادة "طلیعة العمال"، الذى كان مسجوناً فى السجن نفسه، آنذاك)، فى منزله بالقاهرة، ١ / ٩ / ٢٠٠٨.

● إن تظاهر عبد الناصر بالندم على أخطاء الماضي، ووصفه الاتحاد القومى بأنه لم يكن إلا لاففة، لا تستند إلى قاعدة جماهيرية، لم يكن هذا إلا تقوية لسلطة مجموعة الضباط من حوله.

● إننا نقرأ أرقاماً فلكية عن رأسمال الشركات، واحتياطها، وأرباحها، مقابل عدم تحقق أى تقدم فى أجور العمال، أما الفلاحون فليسوا أحسن حالاً.

● إن إجراءات يوليو (تموز) ١٩٦١ ليست من الاشتراكية فى شىء. فالتصنيع يتم لمصلحة البرجوازية الكبيرة، كما أنه يتم بأسلوب برجوازي، دون تخطيط شامل لاحتياجات الجماهير.

● إن عبد الناصر يفتح الباب على مصراعيه أمام الرأسمال الاستعماري.

تحت عنوان "البرنامج"، ثمة رصد لطريق البرجوازية الحاكمة: نظام الحزب الواحد/ الوصاية السياسية على الشعب، وضرب الحركة السياسية والجماهيرية/ ضرب الشيوعيين/ واعتماد الحكم على جهاز بوليسى .

ما يتطلب - برأى الحزب - العداة الثابت للاستعمار/ صداقة وطنية مع المعسكر الاشتراكي/ حرية العمل السياسى والتنظيمى للعمال والفلاحين/ وحرية العمل للحزب الشيوعى، والقوى الوطنية الديمقراطية.

لا يلقى "البرنامج" إمكانية انتزاع إصلاحات ديمقراطية، لكن البرنامج يلاحظ "إننا بصدد معركة تكتيكية، يتغير فيها شكل الحكم".

يعود البرنامج فيذكر بأن السلطة القائمة هي "سلطة البرجوازية الكبيرة، من احتكارات وشبه احتكارات".

يصل "البرنامج" إلى الملة بنوده فى خمس نقاط:

١ - الدفاع عن استقلال البلاد.

٢ - تدعيم حركة القومية العربية.

٣ - مساندة ثورة الجزائر.

٤ - سحب قوات الطوارئ الدولية.

٥ - تحطيم نظام الحكم الواحد، والوصاية السياسية.

أما وسائل تحقيق هذا كله، فتمثل فى: ١- قيام نظام حكم على أساس دستورى ديمقراطى. ٢- إطلاق سراح المعتقلين. ٣- التمسك بتأميم البنوك، والمرافق العامة، والشركات. ٤- تصنيع البلاد، تصنيعاً كثيفاً. ٥- القيام بإصلاح زراعى حقيقى. ٦- تنفيذ برنامج عاجل، يخفف من متاعب وأعباء الطبقات الشعبية، فى المدينة والريف.

يلاحظ كاتب حدتوى - محققاً - بأن هذا البرنامج تجاهل التأميمات، وإن خلا من الألفاظ العنيفة.

تبع البرنامج بيان عبد الناصر يتراجع عن مهادنة الاستعمار، فلماذا لا يعبئ الشعب من أجل المعركة؟ (بيان رقم ٢١)، لكن نغمة "رأسمالية الدولة الاحتكارية"، ظلت سائدة عند الحزب، حتى بعد فيض التأميمات، فى يوليو/ تموز ١٩٦١، و بعد صدور " الميثاق الوطنى" (٢٤).

فجأة هبَّت رياح الأممية، فأحدثت تحولات دراماتيكية.

هوامش الفصل السابع

- (١) أنظر في هذا الصدد، على سبيل المثال:
ممدوح رضا، أسرار جديدة عن ثورة العراق، روزاليوسف (القاهرة)، ٢٨ / ٧ / ١٩٥٨ .
- (٢) فتحى الديب، عبد الناصر وتحرير المشرق العربى، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية فى الأهرام، ٢٠٠٠، ص ٢٠٧ وما بعدها .
- أمين هويدى، ٥٠ عاماً من العواصف/ ما رأيته قلته، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٢، ص ٣٠٠ - ٣١١ .
- (٣) نص الخطاب فى: الصحف المصرية (القاهرة)، ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٨ .
- مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الثانى، فبراير ١٩٥٨ - يناير ١٩٦٠، القاهرة، وزارة الإرشاد القومى، هيئة الاستعلامات، دت، ص ٢٤٨ - ٢٥٩ .
- (٤) لبيب، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢ .
- (٥) الحملة ضد الشيوعية تهديد خطير للوحدة الوطنية والوحدة العربية، ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٨ .
- انظر: أمين، مصدر سبق ذكره، ج ٧، ص ١٤٦ .
- السعيد، تاريخ الحركة... مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦ .
- (٦) المصدر نفسه، ص ١٨٧ - ١٨٩ .
- (٧) المصدر نفسه، ص ١٩٤ - ١٩٥ .
- (٨) المصدر نفسه، ص ١٩٥ - ١٩٦ .
- (٩) عن فخرى لبيب، فى:

المصدر نفسه، ص ٢٠٨ .

(١٠) أمين، مصدر سبق ذكره، ج ٧، ص ٢٢٢ .

(١١) السعيد، تاريخ الحركة...، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(١٢) أمين، مصدر سبق ذكره، ج ٧، ص ١٨٢ - ١٨٤ .

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٨٥

(١٤) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- عبد القادر ياسين (محرراً)، جمال عبد الناصر/رؤية متعددة الزوايا، القاهرة - دمشق، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٨ (انظر: د.عبد الكريم العلوجي، عبد الناصر والعراق ، ص ٥٨٧ - ٦٠٥) .

- الديب، مصدر سبق ذكره .

- هويدى، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠ وما بعد .

- العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسن، الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وحلفائهم وناظم الطبقجلى والشيوعيين، بغداد، مكتبة بشار، ١٩٨٨ .

(١٥) بينين، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩ .

(١٦) أمين، مصدر سبق ذكره، ج ٧، ص ١٨٤ .

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٨٧ .

(١٨) السعيد . تاريخ الحركة...، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٦ .

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٨، ٢٠٩ .

(٢٠) أمين، مصدر سبق ذكره، ج ٧، ص ٢٧٤ - ٢٧٦ .

(٢١) السعيد، تاريخ الحركة...، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٦ - ٢٢١ .

(٢٢) محمد يوسف الجندي فى: المصدر نفسه، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

- مبارك عبده فضل؛ وبهيج نصار، قرار المجموعة الاشتراكية، قضايا فكرية (القاهرة)، العدد ١١ و١٢، يوليو/تموز ١٩٩٢، ص ٢٨٩ - ٢٩٦ .

(٢٣) موجز مختصر لبيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى، حول الوضع السياسى الراهن فى ج.ع.م.، أواخر ١٩٦١ .

انظر أمين، مصدر سبق ذكره، ج ٧، ص ٤٣٤ - ٤٤٠ .

(٢٤) السعيد، تاريخ الحركة...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

حل يعقب الانفراج

تحتل "عقدة الخواجة" (*) موقعاً متميزاً فى الوجدان الشعبى المصرى، وبالدرجة نفسها تتمتع "الأممية" (**) بتأثير عز نظيره على الحركة الشيوعية المصرية، باستثناء "حدتو"، التى خاصمت كل مفردات الحركة الشيوعية العالمية - فضلاً عن المنظمات الشيوعية المصرية - فى الموقف من "حركة الجيش"، بخاصة فى السنتين الأولين من عمر هذه الحركة، والأمر نفسه تكرر فى الموقف من النظام الناصرى، من خريف ١٩٥٨، وحتى شتاء ١٩٦٢.

(*) خلاصتها الانبهار بالأجنبى، أفكاره، وثقافته، وصناعته، فى مقابل الاستهانة بكل ما هو محلى.

(**) الأممية: المقصود هو الأممية البروليتارية، ذلك أنه انطلاقاً من وحدة مصالح عمال جميع أقطار العالم، وشعور كل فصيل شيوعى فى أى خط بمسئوليته عن مهام مجمل الحركة الشيوعية العالمية إزاء حركة التحرر العالمية، فإنه لا مفر من تضامن كل النصائل الشيوعية، وخلق وحدة عمل لها، فوحدة المصالح تقتضى وحدة كفاح الطبقة العاملة، أينما كان.

الشيوعية العلمية/ معجم، موسكو، دار التقدم ١٩٨٥ ص، ٦٤ - ٦٧.

لقد اتضح من الفصلين السابقين بأن ثمة ثلاث مجموعات رئيسية فى الحركة الشيوعية المصرية، أولها "حدثو" صاحبة مقولة: "المجموعة الاشتراكية"، وثانى المجموعات أولئك المتحدرين من "المصرى"، أساساً، مع قلة من المتحدرين من كل من "الموحد" و"ع. ف.". رأت أن البرجوازية الوطنية هى التى تحتل سُدَّة السلطة فى مصر، وقد احتلت هذه المجموعة موقع الأقلية الكبيرة فى قيادة الحزب، وكوادره الوسطى، وقواعده. فيما استحوذت المجموعة الثالثة على النسبة الأكبر من مقاعد اللجنة المركزية للحزب، وتعود غالبيتها العظمى إلى المتحدرين من "ع. ف.".، وجيبين صغيرين من "المصرى" و"الموحد"، لذا تحكمت هذه المجموعة بخط الحزب، وخطابه السياسى والإعلامى، والمنطلق الرئيسى لهذه المجموعة أن يمين البرجوازية القومية، المتحالف مع الاحتكار وشبه الاحتكار يتربع فى السلطة، ويجب إسقاطه، لحساب نظام وطنى ديمقراطى.

الأفراح

فوجئ الشيوعيون المصريون بمقال فى مجلة "نيوتايمز" الموسكوفية، فى خريف ١٩٦١، بقلم اثنين من كبار الكتاب السياسيين السوفييت، هما: إيجور بيلاييف، ويفجينى بريماكوف، بعنوان "الأفراح على ضفاف النيل"، وفيه حيا الكاتبان "القرارات الاشتراكية" التى أعلنها عبد الناصر، فى عيد الثورة المصرية التاسع (يوليو/تموز ١٩٦١). وقد ادعى الكاتبان بأن العمال والفلاحين المصريين قد سعدوا بالقرارات المشار إليها.

أحد القادة المتحدرين من "ع. ف."، هو نبيل صبحي، تصدى من أجل تقديم مفهوم صحيح للأمم المتحدة، يقضى بأن تلتزم كل الأحزاب الشيوعية في العالم بموقف الحزب الشيوعي من قضايا قطره، لا أن ينصاع هذا الحزب لما يقوله حزب شقيق، فيما يخص قضايا قطر الحزب الأول^(١)، مما يعني أن غالبية أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري صحت، أخيراً، على المعنى الصحيح للالتزام الأممي.

فيما صُدم أصحاب "خط الاحتكار"، ودُهِش القائلون بالبرجوازية الوطنية، أما "حدثوا" فأقامت الأفراح والليالي الملاح، حين جاءها المدد "الأممي" من حيث لا تدري ولا تنتظر، مما جعلها تتخلى عن استخفافها بالشأن "الأممي"، هذه المرة، على الأقل.

أدلى عبد الناصر بحديث صحفي للكاتب السياسي الفرنسي، المعروف بتعاطفه مع اليسار، إريك رولو وعد فيه الرئيس المصري بالإفراج قريباً عن الشيوعيين المصريين^(٢)، ثم بدأت حملات الإفراج، وإن بمعدلات أقل من نقيضها، حملات الاعتقال، وذلك بعد ثمانية أشهر من هذا الحديث، وعلى مدى شهرين متصلين، من مارس/ آذار - مايو/ أيار ١٩٦٤.

غنى عن القول بأن نقطة التقاطع بين نظام عبدالناصر والإدارة الأمريكية - وأعنى بها العداوة لنظام قاسم في العراق - قد اهتزت كثيراً، وطفى عليها امتعاض الإدارة الأمريكية من إقدام عبدالناصر على إرسال جيشه إلى اليمن، لدعم الانقلاب هنا (خريف ١٩٦٢)

الذى أطاح بحكم أسرة حميد الدين، التى أبقت اليمين أسيرة ما قبل العصور الوسطى. هنا أطل عبد الناصر على منابع البترول، فاجتمع نظاما الأردن والسعودية ضد الزعيم المصرى فى اليمن، بمباركة أمريكية - طبعاً -، ثم سرعان ما انقرضت نقطة التقاطع الأمريكية - الناصرية بالانقلاب المدعوم أمريكياً، الذى أسقط نظام قاسم (٨ / ٢ / ١٩٦٣).

دعا الزعيم المصرى نظيره السوفييتى، نيكيتا خروشوف إلى زيارة مصر، بمناسبة افتتاح السد العالى، واعتذر الزعيم السوفييتى باستحالة قيامه بهذه الزيارة، بينما الشيوعيون المصريون فى السجون والمعتقلات.

بذا توفرت شروط عدة لإنهاء المواجهة بين عبدالناصر والشيوعيين المصريين، بعد أن انحسر الكثير من نقاط الخلاف بين الطرفين، بل إن عبدالناصر قد دلف من باب الاشتراكية، بعيداً عن "الاشتراكية التعاونية الديمقراطية"، و"الاشتراكية العربية". فقد أطلق عبد الناصر على اشتراكيته، أخيراً "الاشتراكية العلمية"، التى لا ينقصها عن الماركسية - اللينينية، إلا العامل "الأممى"، وإن كان هذا لا يعنى بأن أجهزة عبد الناصر قد أخذت بتعريف الزعيم للاشتراكية، بل إن بعضهم قال إنها علمية نسبة إلى الجامعات والعمل الأكاديمى فحسب! .

لإغاظه الأمريكين، ولتعزيز وهم الشيوعيين، بتماهى نظام عبد الناصر معهم، عمد الأخير إلى وضع اليساريين على رأس الدور الصحافية المصرية (أخبار اليوم، وروزاليوسف، ودار

الهلال) (*) في أغسطس/ آب ١٩٦٤. أى بعد أقل من أربعة أشهر من الإفراج عنهم، وإن أذل نظام عبدالناصر الشيوعيين في إعادتهم إلى الوظائف التي كانوا يشغلونها قبل الاعتقال، مع ملاحظة أن النظام لم يُعد عاملاً واحداً إلى موقعه! ربما لضرب إسفين بين العمال والمتقنين من أعضاء الحزب، بعد أن يقتنع العمال بأن مثقفي الحزب قد تخلوا عنهم، ولهثوا وراء منافعهم الذاتية الضيقة، ونسوا العمال!.

كما أعلن عن تشكيل الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي، التي ضمت يساريين معروفين، مثل: خالد محيي الدين، وإبراهيم سعد الدين، وكمال رفعت، ود. رشدي سعيد، ود. حسين خلاف، وكمال الحناوي^(٢)، في سياق الهدفين نفسيهما، ولتعزيز الصراع بين "اليسار" و"اليمن" في النظام الناصري نفسه، وقد أجاد عبدالناصر اللعب على التناقضات بينهما، واستمرراً هذه اللعبة، فضلاً عن منح الاتحاد السوفييتي وسام لينين لكل من عبدالناصر، وعبدالحكيم عامر، وزيارة المناضل اليساري اللاتيني الشهير أرنستو جيفارا لمصر، سنة ١٩٦٥، وكيه المديح لعبدالناصر، ونظامه.

(*) تولى رئاسة مجلس إدارة "دار أخبار اليوم" خالد محيي الدين، مع رئاسته لتحرير الأسبوعية التي تحمل الاسم نفسه.. وروزاليوسف أحمد فؤاد رئيساً لمجلس الإدارة، وأحمد حمروش رئيساً لتحرير أسبوعية "روزاليوسف". ودار الهلال أحمد بهاء الدين رئيساً لمجلس الإدارة، ورئيساً لتحرير أسبوعية "المصور"، الصادرة عن الدار. وأعطيت "الجمهورية" لحلمى سلام (من جماعة المشير عبدالحكيم عامر). وبقيت "الأهرام" لهيكل، المعبر الرئيسي عن عبدالناصر.

لقد خرج الشيوعيون لتواجههم مشاكل مستعصية، أسرية، واقتصادية، واجتماعية، بل وجدوا أنفسهم فى حاجة إلى التجنس، من جديد^(٤).

أممياً، كان التبشير بالطريق غير الرأسالى يشتد، منطلقاً من موسكو، ومؤدى هذا الطريق أن قيادات من حركات التحرر الوطنى تتحول، عملياً، إلى معركة ضد الاستغلال، فتتقدم نحو الاشتراكية. وينصح دعاة ذلك الطريق الشيوعيين بضرورة الوحدة من أولئك القادة، دون الالتفات إلى الفوارق الأيديولوجية، ويضربون مثلاً بفيديل كاسترو، وجمال عبدالناصر، تحديداً.

أما دكتاتورية البروليتاريا فى هذا القطر أو ذاك، فيمكن أن يستعاض عنها، هنا، بتلك الدكتاتورية القائمة، فعلاً، فى الأقطار الاشتراكية! لذا كان من المنطقى أن يبدى السوفييت ارتياحهم لقرار حل "حدثو" والحزب الشيوعى، على حد سواء.

لقد توهم المتعطشون للحل من الشيوعيين المصريين، وحاولوا تعميم وهمهم هذا إلى أوسع دائرة ممكنة من الشيوعيين المصريين، بأن "طليلة الاشتراكيين" ستكون أداتهم الجديدة فى تطبيق الاشتراكية فى مصر، وصدّم أولئك الواهمون، حين لم يسمح النظام إلا لنحو مائة شيوعى بالانضمام إلى هذه "الطليلة"، من أصل أكثر من مائة ألف، هم جموع أعضاء "طليلة الاشتراكيين"، بل إن أولئك المائة، وغيرهم ممن عملوا فى الصحافة، وجدوا أنفسهم مطوّقين فى مربع أخذ يضيق، باطراد. وهذا أحد قادة "حدثو" التاريخيين يؤكد بأنه "بعد شهر أو شهرين فى صفوف التنظيم الطليعى أشعرتنى بخطأ قرار الحل"^(٥).

حدثو تحل

جرى استطلاع للرأى حول فكرة الحل - عبر اجتماع موحد لحدثو - فى سبتمبر/ أيلول ١٩٦٤، لكن الفكرة كانت صعبة على النفس، فلم يتم التوصل إلى قرار الحل هذه المرة، رغم أن قاعدة "حدثو" ضغطت فى اتجاه الحل، ما دامت "المجموعة الاشتراكية"، وعلى رأسها عبدالناصر نفسه، فى السلطة، فما مبرر استمرار التنظيم المستقل لحدثو؟.

فى منزل يوسف صديق، بحى المهندسين القاهري، وفى ١٤ مارس/ آذار ١٩٦٥، انعقد كونفرنس لحدثو، انتهى إلى تفويض كمال عبدالحليم بالتصرف، فتوجه - من فوره - إلى مكتب تلفراف ميدان التحرير، وأبرق للرئيس عبدالناصر، يهديه، فى يوم إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية: "أجمل ما يمكن أن نقدمه لك، فى هذه المناسبة".

الحزب يلحق

فى الحزب كانت المهمة أصعب بما لا يقاس، فحرك النظام الناصري بعض المحسوبين على اليسار(*)، كى يضغطوا على قيادة

(*) هم: خالد محبى الدين، وميشيل كامل، ولطفى الخولى للضغط على الحزب، فيما اكتفى النظام بأحمد حمروش لحدثو.

وقد وصلت الجراة على الحق بالأخير حد تنديده، لاحقاً، بحل الشيوعيين المصريين لتنظيماتهم، مؤكداً: "... ولكن قرار حل التنظيمات، مع ذلك، كان يعتبر - من الوجهة الماركسية - خطأ سياسياً كبيراً، إذ لا يملك حزب الطبقة العاملة أن يحل نفسه وينهى دوره، المعبر عن إرادتها، وأهدافها، لأنه لا يمكن القول بإمكان بناء الاشتراكية بدون الدور القيادى للطبقة العاملة وحزبها الشيوعى". أردف حمروش، دون أن يرف له جفن: كان يمكن التوفيق بين الأمرين، حل التنظيم، وبقاء فكرته، أى حله عملياً، ببقاء فطرته نظرياً دون تصفيته.

أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو، ج٣، مجتمع عبد الناصر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥، ص٢٤٥.

الحزب من أجل الحل، وإلا فالويل والثبور وعظائم الأمور، ومن بينها العودة إلى السجن!.

تم اصطناع ما يسمى كونفرنس، لتكريس الحل، فى إبريل/ نيسان من السنة نفسها، وتم الحل بطريق اللقفة.

كانت اللجنة المركزية للحزب أصدرت تقريراً، فى ١١ أغسطس/ آب ١٩٦٤، عنوانه يغنى عن مضمونه، إذ جاء على النحو التالى "من أجل تأمين سير بلادنا فى طريق التطور غير الرأسمالى/ من أجل وحدة كل قوى التقدم والاشتراكية فى بلادنا ودر حر قوى الثورة المضادة".

حيث أشار البيان إلى أن حكام مصر أعلنوا أن هدفهم هو بناء المجتمع الاشتراكي، وقد فُتحت أمام البلاد طريق النمو غير الرأسمالى، المفضى إلى الاشتراكية. وانتقلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى إلى الحديث عن أن ضمان حرية التعبير داخل الاتحاد الاشتراكي... الأساس الصالح لوحدة وتلاحم كل الاشتراكيين والتقدميين، وأدان التقرير بشدة ما أسماه "الانحراف اليسارى".!

وإن أكدت اللجنة المركزية فى تقريرها، بأن "الدعوة إلى حل الحزب الشيوعى - تحت ستار توحيد القوى الاشتراكية - دعوة خاطئة وضارة... وأن عملية التوحيد لا يمكن أن تكون عملية قهر، وإذلال، وتصفية لمرسة أصيلة من مدارس الفكر الثورى"^(٦).

قبل أن يُصدر خمسة من قمة الحزب - هم مجمل أعضاء المكتب السياسى - بمن فيهم الأمين العام، بأسمائهم الشخصية، فى ٢٩/ ١١ / ١٩٦٤، رسالة، تدعو إلى "أن تتجمع كل القوى الاشتراكية فى وحدة تمثل فصائل النضال، من العمال، والفلاحين، والمثقفين والثوريين".

فجأة، يعمد القائد التاريخي لـ "ع. ف." إلى ترجمة ثلاث مقالات عن الإيطالية، في مجلة يسارية رسمية، يشرف عليها كمال رفعت، أحد كبار الضباط الأحرار، وكان عضواً في "حدثو"، قبل أن يغادرها مع مجموعة كبيرة من قسم الجيش في "حدثو"، احتجاجاً على تأييد هذه المنظمة تقسيم فلسطين، وقد تولى رئاسة تحرير المجلة المشار إليها كادر سابق في "حدثو"، هو الأديب والناقد المعروف، أحمد عباس صالح^(٧).

المقال الأول بقلم القائد الشيوعي الإيطالي، جورجيو أميندولا، بعنوان: "إذا تكون حزب جديد لجميع الكادحين، فيجب أن يكون حزب الطريق الإيطالي نحو الاشتراكية"؛ حيث طالب أميندولا بطريق جديد إلى الاشتراكية، يتجاوب مع ظروف العصر الجديد، إلى أن يصل إلى بيت القصيد، وهو اشتراط أميندولا ألا تكون قيادة هذا الطريق للحزب الشيوعي الإيطالي، ولا للأحزاب الاشتراكية اليسارية الأخرى، وكذلك ليست لحزب يتكون من استيعاب واحد من هذه الأحزاب لبقية الأحزاب اليسارية، بل تكون القيادة لحزب جديد، هو حزب الطريق الإيطالي إلى الاشتراكية.

بيد أن القائد التاريخي المصري لم يفته أن ينوه بأن "الاهتمام بهذه الوثيقة لا يعنى أننا نتفق مع الطريق الجديد، الذى يبشر به أميندولا، فهو - بوضوح - طريق بروليتارى، يقوم على أساس سيطرة الطبقة العاملة الإيطالية، ويعبر بذلك عن ظروف البلاد الرأسمالية المتقدمة فى أوروبا، لكن المهم - فى نظرنا - أنه إذا كانت البلاد ذات الظروف التقليدية النموذجية تبحث عن طريق جديد للاشتراكية، فما بالكم بالبلاد التى تتميز بظروف محلية

خاصة، نتجت عن المعركة الوطنية غير البروليتارية، والتخلف الاقتصادي، وعن الوضع العالمى الجديد؟".

يلقى القائد الشيوعى المصرى نفسه، بأن مقال أميندولا أثار ضجة كبرى فى صفوف الحزب الشيوعى الإيطالى، وأتتهم صاحب المقال بمعاداة اللينينية، وبالتصفوية، وبالاشتراكية الديمقراطية.

لقد رد القائد الشيوعى الإيطالى، بيتروسىكيا، على أميندولا، بادئاً بالقول: "إننا إذ ندرج مشاكل الوحدة [البروليتارية] فى جدول الأعمال، فإننا نثير تلك الوحدة باعتبارها هدفاً كفاحياً، فى ظرف تتمتع فيه الحركة العمالية بمركز قوة... وكفاحاً من أجل الاشتراكية". ويعترف سىكيا بالحيرة الشديدة، التى أوقعه فيها مقال رفيقه، أميندولا. وينفى الأول ما ادعاه أميندولا من أن الحلمين - الشيوعى والاشتراكى الديمقراطى - طريقان متوازيان، يؤديان إلى الاشتراكية، إذ أن طريق الثانى لا يستهدف التغيير الاشتراكى للمجتمع". بخاصة بعد أن تخلت أحزاب الاشتراكية الديمقراطية، "فى سفور، عن أهداف الاشتراكية". ويرفض سىكيا القول بعدم صلاحية الحل الشيوعى، حتى الآن. دون أن ينفى هذا ذلك النفوذ لأحزاب الاشتراكية الديمقراطية على الطبقة العاملة فى بلادها. واستشهد سىكيا بما قاله الأمين العام السابق للحزب الشيوعى الإيطالى، بالميرو تولياتى، فى المؤتمر السابع للحزب: "هل كانت تتسع الديمقراطية السياسية فى أوروبا الغربية، لو لم تحدث ثورة أكتوبر، ولو لم يصبح الاتحاد السوفىيتى دولة، على هذه الدرجة من القوة؟".

إلى ذلك، يسلم سيكيا "بضرورة العمل من أجل تكوين الحزب الواحد للطبقة العاملة، والكادحين، ولكن هذه ليست قضية متعلقة بهدف مباشر، يمكن تحقيقه بسرعة".

كما يعترف سيكيا بالبلبله والانقسام فى صفوف اليسار، مما يؤخر قضية وحدة اليسار، دون أن يعنى هذا الامتناع عن إقامة تعاون أعظم، ووحدة كفاحية أكبر بين أحزاب العاملين وبين اليسار الديمقراطى".

يستشهد سيكيا بما قاله الأمين العام للحزب الشيوعى الإيطالى، لويجى لونجو، فى تفريقه بين علاقات جديدة بين الشيوعيين والاشتراكيين، وبين قضية الحزب الواحد للطبقة العاملة.

يستطرد سيكيا، فيندد بالاعتقاد بأن "الأسلوب السريع لحل المشكلة هو الذى يبدأ بتكوين الحزب الواحد، على أن يتم بعد ذلك، البحث عن الأمور التى تفرق، والأخرى التى توحد".

يقدم سيكيا طريقاً للوحدة، "من خلال الالتقاءات والنضالات المشتركة... ولا يمكن أن يبنى الحزب الواحد بالمناقشة حول مائدة واحدة، ولا يمكن أن يكون نتيجة اللصق المصطنع لقوى متعارضة".

انتهى سيكيا إلى التحذير: "فى الإمكان أن نفقد هذه المراكز المتقدمة التى حققناها، فى سرعة، لو كف ذلك الحزب الواحد، يوماً، عن أن يكون حزباً كفاحياً".

بعد أسبوعين، يرد أميندولا، وقد تراجع عن معظم مقولاته، متذرعاً بأنه سبق أن أشار، فى مقالات سابقة، إلى ما طالب به سيكيا فى رده.

فى العدد التالى من الشهرية اليسارية الرسمية المصرية، ترجم القائد الشيوعى المصرى نفسه رداً بقلم لونجو، الذى غمز من قناة أميندولا، حين وصف لونجو ما أثاره أميندولا من أفكار بأنها أقرب إلى التجريد، ومثيرة للتأويل، وإن دعا لونجو إلى أسلوب جديد، وسلطة سياسية تتولاها كتلة جديدة". كما اتكأ لونجو على سلفه، تولياتى، الباحث عن الجديد أبداً، والذى التقط وصول الاحتكارات الرأسمالية إلى درجة من التقدم، استحدثت تناقضات ومشاكل، تتطلب حلاً يقترَب من الأسلوب الاشتراكى، وينتهج التخطيط، والإصلاحات الجذرية^(٨).

ثم كان قرار حل الحزب الشيوعى المصرى، فى إبريل/ نيسان ١٩٦٥، وقد ألحق ببيان من اللجنة المركزية للحزب، فى محاولة يائسة لتبرير الحل، على نحو يشبه المذكرة التفسيرية.

حمل البيان عنواناً، هو "من أجل حركة جماهيرية واسعة ومنظمة تؤمن مسار الثورة/ من أجل حزب طليعى ثورى واحد لكل القوى الاشتراكية (مشروع قرار من السكرتارية المركزية)"^(٩).

بدأ البيان الحديث عن "كتيبة ثورة ٢٣ يوليو"، التى أنهت السيطرة الاستعمارية، وفتحت أكثر من ثغرة فى تحصينات الإمبريالية، والإقطاع، والرأسمالية الكبيرة، ومن خلال هذه الثغرات انتشرت قوى ثورية طليعية على أرض المعركة، وفى معركة التقدم الاجتماعى، يحتدم الصراع، ويتم الاستقطاب بين قوى الثورة وبين قوى الثورة المضادة.

يُحىي الحزب عبدالناصر، للشعار الذى رفعه بتطوير الديمقراطية، وعبرها إنشاء حزب ثورى طليعى واحد، هو ضرورة تاريخية وموضوعية ملحة.

ينتقل البيان للحديث عن "إنجازات ثورية فى مجال الاقتصاد".

فى المجال السياسى، تلتقط اللجنة المركزية للحزب تطورات ديمقراطية مهمة"، الدستور المؤقت، وإلغاء الأحكام العرفية، والإفراج عن المعتقلين والمسجونين الشيوعيين، والمحاولات الدعوية لتنشيط الاتحاد الاشتراكى، وصدور مشروع قانون المجالس الشعبية، وفتح الصحف للمناقشات الحرة.

يتوهم البيان بأن الشيوعيين "يستطيعون أن يعبروا عن آرائهم، كماركسيين، فى وضع النهار"، ولا أدرى من فى السلطة أبلغ أياً من أعضاء اللجنة المركزية للحزب بهذا المكسب التاريخى^{١٩}.

فى المجال الفكرى (الأيدولوجى)، تبنت القيادة الحاكمة منهج التجربة والخطأ، وإن اضطرت بعدها إلى تحديد مفهومات عامة، ومبادئ نظرية، تحكم سير المعركة. وجاء صدور "الميثاق" "إيداناً بضرورة التخلّى عن منهج التجربة والخطأ".

اهتم الحزب بالتوضيح لعبدالناصر بأن "المركز القيادى فى المجتمع الاشتراكى هو للطبقة العاملة". وكيف أن الرئيس المصرى رأى أنه "فى مواجهة تجميع قوى الرجعية، واحتشادها... إلا مفر من تجميع كل القوى الاشتراكية".

لا أدرى كيف، ومتى رأت قيادة الحزب الشيوعى "القادة الثوريين قد شرعوا يعملون على نقل مركز الثقل داخل التحالف الوطنى من الرأسمالية إلى الطبقات الشعبية"^{١٩}.

بعد أن يشير البيان إلى أن الشيوعيين المصريين لم يعودوا وحدهم الذين يرفعون شعارات الاشتراكية، يؤكد البيان أن الحزب الشيوعى " كان ضرورة اجتماعية وتاريخية... حين لم تكن قيادة ثورة ٢٢ يوليو قد حددت مواقفها من قضايا الثورة الاجتماعية"، ما طرح "قضية التجمع بين كل المخلصين، حقاً، لقضية الاشتراكية". ويحتاط مُصدر البيان بأن "ما يوحد بين كل القوى الاشتراكية هو أكبر وأهم - بما لا يقاس - مما يُفرِّق بينهم".

بعد كل هذه المنطلقات، تطرح اللجنة المركزية، فى بيانها "قضية توحيد كل القوى الاشتراكية، فى أبعادها السياسية، والتنظيمية، ومن هنا يأتى قرار |الحزب| بإنهاء الشكل التنظيمى المستقل للحزب، كخطوة لابد منها...!".

ينتقل بيان اللجنة المركزية للحزب إلى الحديث عن "تحول ميزان القوى - على الصعيد العالمى - لمصلحة نظام الاشتراكية العالمى". وبعد أن يشير البيان إلى المساعدات الاقتصادية والفنية الفريضة المنزّهة، التى يقدمها النظام الاشتراكى إلى الدول المستقلة حديثاً، نرى البيان يؤكد بديهية تعدد الطرق نحو الاشتراكية. وعلى ألا ينعزل الشيوعيون عن بقية القوى الاشتراكية.

استعرضت اللجنة المركزية، فى بيانها، المحاولات التى بذلتها لتوحيد كل القوى الاشتراكية، وكيف أن "الاشتراكيين الآخرين" أصروا "على الإنهاء الفورى لوجود الحزب الشيوعى المصرى، كشرط مسبق لأى تقدم فى طريق الوحدة".

كما أشار البيان إلى ميراث من سوء الفهم الضار، ومن الشكوك المتبادلة.

لا ينسى بيان اللجنة المركزية تقديم عرض موجز لنضال الشيوعيين، عبر خمس وأربعين سنة، وما قدموه من برامج وشعارات، وفكر، وثقافة. أما العجز عن تحويل هذا كله إلى قوة مادية، فيعيده البيان إلى عاملين رئيسيين، أولهما "عدم الارتباط العميق والعضوى بال جماهير الواسعة، والعزلة النسبية، خصوصاً عن أعرض أقسامها، وهم الفلاحون". أما العامل الثانى، فتمثل فى "الانقسامية المزمته، التى فتتت الحركة الشيوعية المصرية"، فضلاً عن افتقار الشيوعيين إلى القيادات الشعبية، وغلبة نفوذ ومناهج البرجوازية الصغيرة فى صفوف الحركة، والجمود العقائدى، الذى "يتمثل - بالدقة - فى عدم إدراك التغييرات الجذرية، التى حدثت على الصعيد الدولى، بانتصار نظام الاشتراكية العالمى". ما ترتب عليه التقليل من دور القيادات الوطنية والثورية الأخرى، وبخاصة قيادة الضباط الأحرار.

بعد رصد الأسباب الذاتية لقصور الحركة الشيوعية المصرية، جاء الدور على الأسباب الموضوعية، مثل: تركيز قوى الاستعمار العالمى على مصر، وجهاز دولة عريق فى العسف والبطش، فضلاً عن غياب التقاليد الديمقراطية عن مصر.

كل هذا بهدف استخلاص "الدروس النافعة لبناء الحزب الطليعى الواحد"، وأولها أن يُركّز هذا الحزب على إنهاء وإطلاق حركة جماهيرية عارمة شعبية حقاً، ومنظمة، وواعية بأهداف التغيير الاجتماعى، والدرس الثانى تفادى كل العوامل الذى تغذى الحلقيه والانقسامية، والشللية فى صفوف الحزب. ويبقى الدرس المتمثل فى أن الشيوعيين هم إحدى القوى الاشتراكية الأصيلة فى بلادنا.

حدد "الشيوعي" القسّمات الرئيسية للحزب الطليعي، فى : أولاً: استلهام الاشتراكية العلمية، وثانياً: على أساس ديمقراطى كامل، ما يتطلب إزالة العوائق، وتطهير أجهزة الدولة من أعداء الاشتراكية، وتعديل تعريف العامل والفلاح، وتصفية بقايا معاداة الشيوعية، وثالثاً: الوعى بأن هذا الحزب ينمو ويتدعم من خلال الكفاح فى صفوف الشعب، وعبر الصدام المشبوب ضد قوى الاستعمار، والرجعية، والاعتماد على المنظمات الشعبية المختلفة (الاتحادات، والنقابات... إلخ)، ورابعاً: أن الطبقة العاملة هى ركيزة الحزب الأساسية، وخامساً: اعتماد الحزب على القوى الجديدة والعناصر الشابة، وسادساً: الالتفاف حول عبدالناصر، قائداً وزعيماً لهذا الحزب.

يشدد بيان اللجنة المركزية للحزب على أن بناء الحزب الطليعى ضرورة، لم تعد تحتل التأجيل... وحتى يمكن إحداث تغيير حقيقى فى مضمون السلطة. ما يتطلب إنهاء الشكل المستقل للحزب الشيوعى.

تعود اللجنة المركزية إلى وحدة القوى الاشتراكية، لافتة النظر إلى أن هذه الوحدة "لا تفترض التماثل التام، والاتفاق المطلق،. وأساس الوحدة المتين هو اعتراف كل قسم من أقسام الحركة الاشتراكية بثورية القسم الآخر، وبجديته فى بناء الاشتراكية". وأشارت اللجنة المركزية إلى أن طريق وحدة القوى الاشتراكية "ملء - بدهاء - بالصعوبات والتعقيدات".

إلى ذلك، حذر بيان اللجنة المركزية من مغبة "إثارة قضايا خلافية، تتعلق بالماضى".

السؤال: هل أفلحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري في تسوية حل الحزب، بعد كل ذلك الجهد المبذول في الوثيقة المبيّنة أعلاه١٩.

رد فعل قيادة "الاتحاد الاشتراكي" إزاء هذا التهافت، تضمنه تقرير للأمانة العامة للرقابة والنشر في الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٦٥، قُدِّمَ إلى كبار المسؤولين في الدولة، نعى على الشيوعيين بأنهم لم يحلّوا حزبهم، نهائياً، فضلاً عن تمسكهم الواعي، بالمنهج الماركسي - اللينيني، ناهيك عن أن الشيوعيين يشعرون في بيانهم بالحرَج، والضعف، بالنسبة لأخطائهم الكثيرة، وماضيهم المشين، الذي لا يخلو من غدر وخيانات، ولهذا يلحون في الدعوة إلى نسيان الماضي^(١٠).

لا شك أن الشيوعيين قد أحسوا باللطمة المهينة، بعد أن أحرقوا سفنهم، وغدوا في مواجهة من لا يرحم! وتبخرت "أوهام المشاركة في السلطة، على المدى الطويل، واحتياج هذه السلطة إلى (منظرين) لسياستها الجديدة، والوعود التي قدمت بوضع هذه القيادات [الشيوعية] في مناصب مهمة، في دولة (التطور اللارأسمالي)، الذي عين الطريق إلى الاشتراكية"^(١١).

نأتى إلى "ط. ش."، التي لم تعلن عن حل نفسها، وإن كانت تحللت، حسب كادرها القيادي، مهدى الحسيني^(١٢).

ما بعد الحل

اتسقت "حدثو" مع نفسها، حين عمدت إلى حل منظمتها، على النحو المبين أعلاه. أما الحزب، فإن قيادته حلت، على مضض، وجر

عليها الحل لعنات قواعد الحزب، وكوادره الوسطى، وجاهر بمعارضة الحل ثلاثة من الكوادر القيادية فى الحزب، هم: رجائى طنطاوى، وعدلى جرجس، ومنصور زكى، ما عرضهم للاعتقال، غير مرة، إلى أن أعلنوا عن تشغيل "الحزب الشيوعى المصرى ٨ يناير"، فى صيف ١٩٦٧، وتأخرت كوادر قيادية أخرى من الحزب المنكوب إلى ما بعد هزيمة ١٩٦٧، كى تتأكد بأن من الخبل المراهنة على اشتراكية نظام عبد الناصر، ذلك أن تلك الهزيمة كشفت العيوب الخلقية فى هذا النظام، بعيداً عن أمانى رأس النظام، الذى رغب فى بناء اشتراكية بدون اشتراكيين، وأخلص فى إقامة الوحدة المصرية - السورية، لكن التنفيذ كان بيد عناصر غير وحدوية. ذلك أن عبد الناصر، بعد اعتماده التجريب والانتقاء، استمرراً الاتكال على العمل الإدارى، لسرعة إنجازه، إذ ما قورن بالعمل السياسى، وفى الملمات كان الرئيس يستقوى بالأمن، وما أدراك ما الأمن، الذى يُنجز ما يُطلب منه، فى سرعة البرق، بغض النظر عن الطريقة التى يُنجز بها الأمن التكاليفات الموكلة إليه، والدماء التى تسيل بسببها، والترويع الذى ينتشر معها!.

الخلاصة، أنه مع هزيمة ١٩٦٧، خرجت كوكبة(*)، سرعان ما أصدرت نشرتها السرية "الشروق"، المطبوعة على الآلة الكاتبة.

فيما انتظرت مجموعة ثالثة، تتحدر من "حدثو" إلى أن انقلب السادات على خط عبدالناصر الوطنى التقدمى (فى مايو/ آيار

(*) ضمت كلاً من: نبيل الهاللى، وأديب ديمترى، وميشيل كامل، ونبيل صبحى، وجميل حقى، وفوزى حبشى، ومحمد على عامر، وعبدالله كامل، وفخرى لبيب، ويوسف درويش.

(١٩٧١)، وبدأت تلك المجموعة فى التبلور، وأصدرت نشرتها السرية "الانتصار" (*).

إلى مجموعة رابعة، ضمت آخرين تحدرُوا من النبع نفسه (حدثوا)، عُرف من بينهم كل من: سعد كامل، ومحمود توفيق، ورشدى أبوالحسن.

ما دمتنا فى إطار "حدثوا"، فإن كمال عبدالحليم - بعد أن تخلى عنه النظام، ولم يكافئه على ما اقترف - عمد إلى التلويح بأمر ملتبس، أسماء "التيار"، وضم إليه محمد عباس فهمى، وطاهر البدرى، قبل أن ينضم إلى "التيار" أحمد القصير.

بقى من الحزب أربعة، أسسوا، بعد هزيمة ١٩٦٧ "حزب الشعب الديمقراطى" (**).

رأس "و. ش.": إبراهيم فتحى، وبعد الإفراج انضم إليه عبدالرحمن الأبنودى، وصلاح عيسى، ويحيى الطاهر عبدالله، وجمال الغيطانى، وسيد حجاب، قبل أن يُعتقلوا جميعاً - عدا عبدالله الذى اختفى - فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٦، لأشهر عدة. وتكمن "و. ش.": لتعود إلى الظهور فى سياق آخر، أولاً فى تعبير أدبى علنى، هو جمعية كُتاب الغد، وفى رحم هذا التعبير العلنى وُلِدَ "حزب العمال الشيوعى المصرى"، فى ٨ / ١٢ / ١٩٦٩.

(*) من أبرز أعضاء هذه المجموعة: زكى مراد - مبارك عبده فضل - أحمد الرفاعى.

(**) هم: طاهر عبدالحكيم - د. مختار السيد - عبد الله الزعيم - فتحى الرفاعى، واتضح أن الأخير كان يعمل مع الأمن، فتمسب بضرية قاضية للحزب، خريف ١٩٧١.

بدأ حوار بين كل هذه الحلقات، التي استبعدت "التيار"، أغلب الظن؛ لأنه الوحيد بين كل الحلقات الشيوعية المصرية الذي منح تأييده للسادات، الذي تميّز - برأى أصحاب "التيار" - عن عبدالناصر بالديمقراطية.

أخيراً، اتفقت مجموعات ثلاث على الاندماج (الشروق، والانتصار، وحلقة سعد كامل)، وتشكيل "الحزب الشيوعي المصري"، الذي أعلن عن ميلاده، في مايو/أيار ١٩٧٥، فكان الميلاد الثالث للحركة الشيوعية المصرية^(١٣)، وبذا نكون على تخوم موضوع خارج دائرة دراستنا هذه.

هوامش الفصل الثامن

- (١) جلسة مع نبيل صبحى، فى مقر نقابة الصحفيين بالقاهرة، ١٣/ ٩ / ٢٠٠٨ .
- (2) Le monde.4.7.1963.
- (٢) السعيد، تاريخ الحركة... مصدر سبق ذكره، ص ٦٦ - ٢٦٧ .
- (٤) جلسة مع د. فؤاد مرسى، فى منزله بالقاهرة، ١ / ١٢ / ١٩٦٨ .
- (٥) السعيد، تاريخ الحركة... مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢ .
- (٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٧ .
- (٧) مناقشة نظرية: قيادة الحزب الشيوعى الإيطالى والطريق الجديد للاشتراكية، ترجمة أحمد صادق سعد، الكاتب (القاهرة) العدد ٤٧، فبراير/ شباط ١٩٦٥، ص ٨٥ - ١٠١ .
- (٨) رأى سكرتير الحزب الشيوعى الإيطالى فى الطريق الجديد للاشتراكية، تعقيب على مناقشة أميندولا ولاوسيكيا، ترجمة: أحمد صادق سعد، الكاتب (القاهرة) العدد ٤٨، مارس/ آذار ١٩٦٥، ص ٦٤ - ٧٢ .
- (٩) السعيد، تاريخ الحركة... مصدر سبق ذكره، (الملحق رقم ١٥)، ص ٢٢١ - ٢٤٨ .
- (١٠) الملحق رقم ١٦ فى: المصدر نفسه، ص ٢٤٩ - ٣٥٦ .
- (١١) طيبة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦ - ٩٧ .
- (١٢) السعيد، تاريخ الحركة... مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩ .
- (١٣) لمزيد من المعلومات عن الميلاد الثالث، يمكن الرجوع إلى:
- توفيق المدينى وآخرون، الأحزاب والحركات اليسارية، الجزء الأول، دمشق، المركز العربى للدراسات الإستراتيجية، د. ت. . (انظر: خالد أحمد عبده، الحزب الشيوعى المصرى، ص ٤٧ - ٤٥٧).

الفهرس

٥ الإهداء
٧ مقدمة
	الفصل الأول
١٣ فجر الحركة
	الفصل الثاني
٣٤ الميلاد الجديد
٦٦ الفصل الثالث: نهوض فكيوة
٨٥ الفصل الرابع: نهوض جديد
١١٩ الفصل الخامس: الموجة العالية للوحدة
١٤٠ الفصل السادس: مواجهة متفجرة
١٦٥ الفصل السابع: الطلاق البائن
١٨٦ الفصل الثامن: حل يعقب الانفراج

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب